Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة صادرة عن

البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: 108014-LB

المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة التقييم المسبق للبرنامج

بشأن

قرض مقترح

بقيمة 71.8 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة

(أي ما يعادل 100.0 مليون دولار أميركي)

بتمويل مشترك من الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية

والصندوق الائتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال

بقيمة 124 مليون دولار أميركي

لصالح

الجمهورية اللبنانية

لبرنامج دعم مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (2)

2 سبتمبر/أيلول 2016م

الممارسات التربوية العالمية
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز استعمالها إلا لمن يتلقاها في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الإفصاح عن مضمونها ومحتوياتها إلا بإذن من البنك الدولي.

أسعار صرف العملات
(سعر الصرف الساري: 31 يوليو/تموز 2016)
العملة = ل.ل الليرة اللبنانية
1,506.50 ليرة لبنانية = 1دولار أميركي
1.393دولار أميركي = 1 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة

السنة المالية

1 يناير – 31 ديسمبر

الاختصارات

ALP	برنامج التعلم السريع
AY	السنة السنوية
BLN	مبادئ القراءة والكتابة والحساب
CERD	المركز التربوي للبحوث والإنماء
CI	التفتيش المركزي
CoA	ديوان المحاسبة
CPF	إطار الشراكة القطرية
CTB	لجنة المناقصات المركزية
DfID	وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)
DLI	مؤشر مرتبط بالصرف
DLR	نتيجة مرتبطة بالصرف
DOPS	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي
ECE	التعليم ما قبل المدرسي
E4C	التعليم من أجل تعزيز القدرة على المنافسة
EDP II	مشروع الإنماء التربوي الثاني
EESSP	مشروع وقف تدهور النظام التعليمي في حالة الطوارئ
EMIS	نظام معلومات إدارة التعليم
ESSA	تقييم الأنظمة الاجتماعية والبيئية
EU	الاتحاد الأوروبي
FSA	تقييم الأنظمة الائتمانية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
KG	الروضة
M&E	الرصد والتقييم
MEHE	وزارة التربية والتعليم العالي
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MIC	دولة متوسطة الدخل
MOF	وزارة المالية
MOSA	وزارة الشؤون الاجتماعية
NFE	التعليم غير الرسمي
PAD	وثيقة تقييم البرنامج

PAL	قانون المحاسبة العمومية
PAP	خطة عمل البرنامج
PDO	هدف البرنامج التنموي
PFM	إدارة المالية العامة
PforR	برنامج النتائج
PMU	وحدة إدارة المشروع
POM	دليل عمليات البرنامج
RACE	مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال
RBF	التمويل القائم على النتائج
REC	اللجنة التنفيذية الخاصة بمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال
REO	المكتب الإقليمي للتربية
SC	اللجنة التوجيهية
SIMS	نظام معلومات إدارة المدرسة
TORs	الاختصاصات
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا
WB	البنك الدولي

نائب الرئيس الإقليمي:	حافظ غانم
نائب رئيس الممارسات العالمية:	كيث هانسن
المدير القطري:	فريد بالحاج
مديرة الممارسات:	صفى الطيب القغلي
رئيس (رؤوساء) فريق العمل:	نوا يارو / بيتر أ. هولاند

الجمهورية اللبنانية

برنامج دعم مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (2)

قائمة المحتويات

الصفحة

I. السياق الاستراتيجي 1

أ. السياق القطري 1
ب. السياق القطاعي والمؤسساتي 1
ج. العلاقة بإطار الشراكة القطرية والأساس المنطقي لاستخدام الأدوات 4

II. وصف البرنامج 5

أ. برنامج الحكومة و"البرنامج المدعوم من البنك" 5
ب. أهداف البرنامج التنموية والنتائج الرئيسية 7
ج. سياق برنامج النتائج 7
د. المؤشرات المرتبطة بالصرف وبروتوكولات التحقق 12
هـ. بناء القدرات والتعزيز المؤسسي 12

III. تنفيذ البرنامج 13

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية 13
ب. رصد وتقييم النتائج 15
ج. ترتيبات الصرف 15

IV. ملخص التقييم 16

أ. التقييم الفني 16
ج. الآثار البيئية والاجتماعية 21
د. تقييم المخاطر 22
هـ. خطة عمل البرنامج 23

الملحق 1: الوصف التفصيلي للبرنامج 20
الملحق 2: مصفوفة إطار نتائج برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال 27
الملحق 3: المؤشرات المرتبطة بالصرف وترتيبات الصرف وبروتوكولات التحقق 35
الملحق 4: التقييم الفني 48
الملحق 5: تقييم الأنظمة الائتمانية 62
الملحق 6: تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية (ملخص) 83
الملحق 7: أداة تصنيف مخاطر العمليات النظامية 88
الملحق 8: خطة عمل البرنامج 89
الملحق 9: خطة دعم التنفيذ 94
الملحق 10: الخريطة 97

صحيفة بيانات وثيقة تقييم البرنامج

الجمهورية اللبنانية

برنامج دعم مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (2)

وثيقة التقييم المسبق البرنامج

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الممارسات التربوية العالمية

معلومات أساسية	
التاريخ: 26 أغسطس 2016م	القطاعات: التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي
المدير القطري: فريد بالحاج	المواضيع: التنمية البشرية وتوفير التعليم للجميع
مديرة الممارسات: صفى الطيب القغلي	
نائب رئيس مجموعة الممارسات: كيث هانسن	
رقم تعريف البرنامج: P159470	
رئيسا فريق العمل: نوا يارو / بيتر أ. هولاند	

تنفيذ البرنامج المدة:	تاريخ البدء: 22 سبتمبر/أيلول 2016م	تاريخ الانتهاء: 31 أغسطس 2022م
تاريخ المتوقع لنفاذ التمويل:	30 مارس 2017م	
التاريخ المتوقع لانتهاء التمويل:	28 فبراير 2023م	

بيانات تمويل البرنامج		
[ ] قرض [X] ائتمان	[X] منحة	[ ] تمويلات أخرى

للقروض/الائتمانات/التمويلات الأخرى (مليون دولار أميركي):

إجمالي كلفة البرنامج:	1,845	إجمالي تمويل البنك:	100.0
إجمالي التمويل المشترك: بما فيه التمويل المتوقع من شركاء التنمية:	896.0	التمويل الإضافي اللازم من شركاء التنمية/ الفجوة التمويلية:	849

مصدر التمويل	المبلغ
المؤسسة الدولية للتنمية	100.0
الصندوق الائتماني لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية	120.0
الصندوق الائتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال	4.0
الإجمالي	224.0

المقترض: الجمهورية اللبنانية

الوكالة المسؤولة: وزارة التربية والتعليم العالي

جهة الاتصال: فادي يرق
المنصب: مدير عام
الهاتف: 961-1-722-110
البريد الإلكتروني: FYarak@MEHE.gov.lb

المصروفات المتوقعة (مليون دولار أميركي)

السنة المالية	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023		
سنوي	6.1	38.2	51.4	34.4	72.1	15.0	7.0		
تراكمي	6.1	44.2	95.6	129.9	202.0	217.0	224.0		

الهدف (الأهداف) الإنمائي للبرنامج

يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تعزيز إمكانية الحصول المنصف على خدمات التعليم وتحسين جودة تعلم الطلاب وتعزيز أنظمة التعليم في قطاع التعليم الخاص بالمتلقي للاستجابة لأزمة اللاجئين التي طال أمدها.

التوافق

السياسة

هل يبتعد المشروع بمضمونه أو بأي إطار ملحوظ آخر عن استراتيجية الدعم القطرية؟	نعم [ ] لا [X]

هل يتطلب البرنامج أي استثناءات من سياسات البنك السارية على عمليات برامج النتائج؟	نعم [ ]	لا [X]
هل وافقت إدارة البنك على هذه الاستثناءات؟	نعم [ ]	لا [ ]
هل تم التماس موافقة المجلس على استثناء أي من السياسات؟	نعم [ ]	لا [X]

تصنيف المخاطر الشامل: عالية

الاتفاقيات القانونية: إنشاء وظيفة تدقيق داخلية خلال مدة لا تتجاوز اثني عشر (12) شهراً من تاريخ النفاذ.

الإسم	متكرر	تاريخ الاستحقاق	التردد
إنشاء وظيفة تدقيق داخلي	نعم	خلال مدة اثني عشر (12) شهراً بعد دخول البرنامج حيز التنفيذ	مرة واحدة

وصف الاتفاق

تعين وزارة التربية والتعليم العالي مستشاراً للقيام بوظيفة المراجعة الداخلية وتدريب موظفي الوزارة على التدقيق الداخلي وفق الشروط المرجعية المتفق عليها، خلال اثني عشر شهراً (12) كحد أقصى من تاريخ النفاذ.

الاتفاقية القانونية: يتوجب على المتلقي، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر بعد تاريخ النفاذ، توظيف وكيل تحقق مستقل وفق الشروط المرجعية التي توافق عليها المؤسسة، لإعداد وتقديم تقارير تحقق تؤكد إنجاز النتائج المرتبطة بالصرف.

الإسم	متكرر	تاريخ الاستحقاق	التردد
توظيف وكيل تحقق مستقل	نعم	خلال ثلاثة (3) أشهر بعد دخول البرنامج حيز التنفيذ	مرة واحدة

وصف الاتفاق

توظف وزارة التربية والتعليم العالي وكيل تحقق مستقل ليجري وفق الجدول الزمني وبروتوكول التحقق الذي ينص عليه دليل عمليات البرنامج، تقييماً يغطي النتائج المرتبطة بالصرف التي تطلب الوزارة التحقق منها بغية تحديد: (i) ما إذا تم استيفاء النتائج المرتبطة بالصرف كما هي مطلوبة أو مدى استيفائها؛ و(ii) مبلغ الصرف الخاص بهذه النتائج وفق صيغة الحساب التي ينص عليها جدول الصرف الوارد في اتفاقية التمويل. وعند استلام تقارير التحقق النهائية من وكيل التحقق المستقل، يرسل التقييم إلى المؤسسة لمراجعته والموافقة عليه.

الاتفاق القانوني:

إنشاء لجنة توجيهية في الوزارة، خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً (1) بعد تاريخ النفاذ والحفاظ عليها طوال مدة تنفيذ البرنامج، على أن توافق المؤسسة على تأليفها واختصاصاتها ومواردها.

الإسم	متكرر	تاريخ الاستحقاق	التردد
إنشاء لجنة توجيهية	نعم	بعد شهر واحد من دخول البرنامج حيز التنفيذ	مرة واحدة

وصف الاتفاق

سيتم إنشاء لجنة توجيهية للإشراف على تحقيق نتائج البرنامج الممول جزئياً من قبل البنك الدولي. وسيرأس اللجنة وزير التربية وسوف تتألف من ممثلين عن وزارة التربية والتعليم العالي وعن المركز التربوي للبحوث والإنماء، بما في ذلك الموظفين الفنيين المسؤولين عن التنفيذ. وسيتم إنشاء اللجنة التوجيهية وفقاً للاختصاصات المتفق عليها مع البنك الدولي، خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً (1) من تاريخ سريان اتفاقية التمويل.

شرط النفاذ: قام المتلقي، من خلال وزارة التربية والتعليم العالي، باعتماد دليلاً لعمليات البرنامج بالشكل والمضمون الذي توافق عليه المؤسسة.

الإسم	متكرر	تاريخ الاستحقاق	التردد
اعتماد دليل عمليات البرنامج	تعم	النفاذ	مرة واحدة

وصف الشرط

ستعتمد وزارة التربية دليل عمليات البرنامج ابتداءً من تاريخ النفاذ.

شرط السحب: شرط سحب النتائج المرتبطة بالصرف بحسب القسم الرابع (**IV** ب1. ب) من الجدول 2 من اتفاقية التمويل.

الإسم	متكرر	تاريخ الاستحقاق	التردد
شرط السحب	نعم	ابتداءً من السنة الأولى من تنفيذ البرنامج	مرة واحدة

وصف الشرط

لا يمكن سحب أي نتيجة مرتبطة بالصرف، إلى أن يقدم وإلا إذا قدم المتلقي دليلاً يتم التحقق منه وفق البروتوكولات التي ينص عليها بروتوكول التحقق وبما يرضي المؤسسة، على أنه تم تحقيق النتيجة المذكورة المرتبطة بالصرف.

الفريق			
طاقم عمل البنك			
الإسم	**المنصب**	**الاختصاص**	**الوحدة**
نوا بونسي يارو	رئيس الفريق (مسؤول عن المحاسبة واتخاذ القرارات)	أخصائي قدير في مجال التعليم	GED05
بيتر أنطوني هولاند	رئيس فريق العمل المساعد	أخصائي قدير في التعليم	GEDGE
حنين إسماعيل السيد	عضو الفريق	قائدة البرنامج	MNC02
كارين م. بيزاني	عضو الفريق	موظفة عمليات	GED05
محمد ياسين	عضو الفريق	محلل عمليات	GED05
سميرة نيكايين توفيغيان	عضو فريق	محللة	GED05
ماي وانغ	مستشارة	استشاري قدير	LEGAM
أدريانيرينا ميشيل إيريك رانجيفا	عضو فريق	موظف مالي	WFALA
لينا فارس	اختصاصية مشتريات (مسؤولة عن المحاسبة واتخاذ القرارات)	أخصائي قدير في مجال المشتريات	GGO05
ريما عبد الأمير قطيش	اختصاصية إدارة مالية	أخصائي قدير في الإدارة المالية	GGO23
موسى صابوني واسيكي	عضو فريق	أخصائي قدير في الإدارة المالية	GGO21
روك جبور	عضو فريق	محلل إدارة مالية	GGO23
علاء أحمد سرهان	اختصاصي بيئي	خبير اقتصادي بيئي قدير	GEN05
ميشيل ريبوسيو	اختصاصي تنمية اجتماعية	أخصائي قدير في التنمية الاجتماعية	GSU05
ماريانا ت. فيليشيو	عضو فريق	أخصائي تنمية اجتماعية	GSU05
مرفت حداد	عضو فريق	مساعدة برنامج	MNCLB
إيما بوليت إتوري	عضو فريق	كبيرة مساعدي البرنامج	GED05

I. السياق الاستراتيجي

أ. السياق القطري

1. **نجم عن أزمة اللاجئين السوريين تحديات اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة في لبنان.** فعلى مدى العقود الماضية، تأثر لبنان بالصراعات المحلية والإقليمية المتكررة ترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية عالية. ورغم صمود البلاد أمام الصدمات الداخلية والخارجية المتكررة، تسبب الصراع القائم في سوريا بزيادة هائلة في أعداد اللاجئين في لبنان. فبينما تستضيف البلاد 450,000 لاجئ فلسطيني[1]، أدى الصراع في سوريا إلى قدوم 1.5 مليون لاجئ سوري[2] إضافي، ما وضع لبنان في المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد اللاجئين للفرد الواحد، مع بلوغ عدد اللاجئين 33 في المئة من سكان البلاد الذين يصل عددهم إلى 5,850,000[3]. وتفرض هذه الزيادة الهائلة في عدد السكان ضغطاً على الموارد والخدمات العامة والبنية التحتية في البلاد، في حين تؤثر على المجتمعات المحلية التي تعاني بالفعل مستويات مرتفعة من الفقر. وهذا الوضع، جنباً إلى جنب مع الجمود السياسي الحالي في لبنان، ينذر بمزيد من زعزعة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الهش في البلاد.

2. **وبدعم من المجتمع الدولي، نجح لبنان في توسيع دعمه ليطال اللاجئين مع الحفاظ على مستويات الحصول على التعليم وجودة الخدمات للبنانيين.** وقد التزم المجتمع الدولي بقوة بدعم الحكومة اللبنانية في تلبية احتياجات كل من اللاجئين السوريين واللبنانيين الضعفاء. كما ساعدت المؤتمرات الأخيرة في لندن وواشنطن في حشد المزيد من الموارد لضمان وصول المساعدات الإنسانية والتنموية وتعزيز صمود البلاد. بيد أنه لا تزال هناك حاجة لدعم إضافي لتمكين الحكومة اللبنانية من ضمان استمرار الحصول على الخدمات، حتى للعام الدراسي 2016م – 2017م، بحسب ما أعربت عنه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

ب. السياق القطاعي والمؤسساتي

3. **من بين اللاجئين السوريين في لبنان، هناك 487,723[4] هم من الأطفال في سن المدرسة، تتراوح أعمارهم بين 3 و18 سنة.** وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة اللبنانية والدعم الذي وفره المجتمع الدولي لتقديم الخدمات التعليمية للسكان السوريين، لا يزال 59[5] في المئة من اللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و18 سنة دون تعليم رسمي. وهذا الأمر له تداعيات على المدى القصير والطويل على حد سواء. فبالنسبة للعائلات التي تتعامل مع تحديات النزوح اليومية، يمثل ذلك عبئاً إضافياً عليها اليوم. وبناءً على الأزمات السابقة والأدلة الكثيرة المتوفرة، يرجح أن يؤدي عدم الالتحاق بالمدارس اليوم إلى حياة من الفقر والمعاناة غداً، الأمر الذي يفاقم مخاطر الصراع وزعزعة الاستقرار مستقبلاً في المنطقة. فبالنسبة للبنان، فقد أدت الطبيعة المطولة للأزمة والطلب الهائل على التعليم إلى فرض ضغوط على أنظمة تقديم الخدمات بما في ذلك جودة التعليم العام لكل من المجتمع المضيف والأطفال اللاجئين. وفي هذا السياق، حشدت المؤسسة الدولية للتنمية بصورة استثنائية تمويلاً ميسراً للبنان بغية تلبية هذه الاحتياجات الفورية ووضع الأساس لتعافي النظام لمدى أطول.

4. **واستجابة لتأثير الأزمة السورية على نظام التعليم في لبنان، قامت الحكومة اللبنانية، بدعم من المجتمع الدولي، بإطلاق مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال (RACE).** وقد أطلقت هذه المبادرة للمرة الأولى في عام 2013 بهدف تحسين فرص حصول الأطفال اللاجئين السوريين والأطفال اللبنانيين المحرومين في البلاد على التعليم الرسمي وقد حققت هذه المبادرة نجاحاً واضحاً. فقد ارتفع عدد الطلاب السوريين في نظام التعليم الرسمي اللبناني بشكل كبير مع تنفيذ مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، حيث ارتفع العدد من 18,780 طالباً تتراوح أعمارهم بين 3 و18 سنة في العام الدراسي 2011 – 2012 إلى 141,722 طالباً في العام الدراسي 2015 – 2016م[6]. بيد أن حدوث هذه الزيادة بمعدل سبعة أضعاف خلال 5 سنوات فقط فرض ضغوط على قدرة نظام التعليم الرسمي في الحفاظ على كل من مستوى جودة النظام التعليمي وعلى نفس مستوى توفر فرص الطلاب اللبنانيين للحصول على التعليم (أنظر الجدول 1).

---

[1] عدد اللاجئين الفلسطنيين بحسب الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، نوفمبر 2015

[2] تقدير الحكومة من ملخص مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2 التنفيذي، أبريل 2016.

[3] تقدير السكان الصادر عن قسم السكان التابع لوكالة الأمم المتحدة، نوفمبر 2015.

[4] اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية، نوفمبر 2015.

[5] أعداد الانتساب من ملخص مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2 التنفيذي، أبريل 2016.

[6] أعداد الانتساب بحسب وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء، مارس 2016.

الجدول 1. توجهات التسجيل للطلاب اللبنانيين والسوريين[7]

العام الدراسي	2011-12	2012-13	2013-14	2014-15	2015-16
عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية بين 3 و18 سنة	6,000>	45,350	327,900	501,765	487,723
عدد اللبنانيين المسجلين في جميع مراحل التعليم الرسمي من الروضة وحتى الصف الثاني عشر	248,826	247,723	238,928	237,872	249,494
عدد اللاجئين السوريين المسجلين في مرحلة ما قبل المدرسة الرسمية	3,794	5,281	12,557	6,632	17,719
عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الصف الأول حتى الصف التاسع في المدارس الرسمية في جميع فترات الدوام	14,190	36,905	79,240	91,493	122,716
عدد اللاجئين السوريين المسجلين في المرحلة الثانوية من الصف العاشر حتى الثاني عشر في المدارس الرسمية في جميع فترات الدوام	796	1,351	1,830	1,155	1,287
نسبة اللاجئين السوريين إلى الطلاب في المدارس الرسمية في الدوام الأول، لكل الصفوف	8%	18%	26%	17%	23%
نسبة اللاجئين السوريين إلى نسبة الطلاب في المدارس الرسمية في الدوام الثاني	لا ينطبق	لا ينطبق	30,418	59,024	83,675

5. **دفع نجاح المبادرة والحاجة الواضحة لدعم إضافي وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان وشركاءها إلى اعتماد استراتيجية على مستوى النظام لمدى أطول بغية زيادة جودة وإمكانية الحصول على التعليم، ضمن إطار مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال- 2.** وخلال المرحلة القادمة من الدعم ("مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2"، 2016-2021)، ستتناول وزارة التربية والتعليم العالي وشركاؤها الأولويات التالية: **i)** رفع مستوى الإنصاف في الحصول على الفرص التعليمية في النظام العام الرسمي و**ii)** تحسين جودة وشمولية التدريس وبيئة التعلم و**iii)** تعزيز نظام التعليم الوطني والسياسات والقدرة على التخطيط والرصد، من خلال مضاعفة الجهود وتقديم دعم مالي إضافي. ومن المتوقع أن تساهم الجهود المبذولة في إطار مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال- 2 في تقليل تكاليف النزوح للأسر اللاجئة على المدى القصير والمتوسط، وأن تعزز قدرة نظام التعليم في لبنان على المدى الطويل لإعداد الأطفال اللبنانيين والسوريين على حد سواء للحياة والعمل عند عودة الاستقرار إلى المنطقة.

6. **نجحت الاستثمارات في مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في زيادة فرص الحصول على التعليم وخاصة في المرحلة الابتدائية، رغم أن عدداً كبيراً من الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم الثانوي لا يزالون خارج المدرسة.** وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في إطار المبادرة، تبقى معدلات التحاق الطلاب اللبنانيين في المرحلة الثانوية (الصف العاشر والحادي عشر والثاني عشر) متدنية جداً، وخاصة في الأسر الأقل دخلاً. وتنتشر معدلات الالتحاق المتدنية هذه بشكل كبير في أوساط اللاجئين: 53 في المئة من اللاجئين السوريين ينتمون إلى الفئة العمرية 6 و14 سنة مسجلون في المدارس الرسمية، في حين لم يلتحق بالمدارس الرسمية سوى 4 في المئة ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة الشكل، مما يحرم غالبية هذه الفئة العمرية من الاستعداد الكافي للمشاركة الفعالة في المجتمع وسوق العمل. كما أن هناك حاجة أيضاً لزيادة معدلات الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال. فبينما يقدر نسبة الأطفال اللبنانيين الملتحقين بمرحلة الروضة بنحو 84 في المئة، تُقدر نسبة الأطفال اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات الملتحقين بنفس المرحلة بأقل من 20 في المئة، مما يحرم الأطفال اللاجئين من فوائد التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ويزيد من كلفة التعليم العلاجي في المراحل اللاحقة.

[7] عدد اللاجئين الصادر عن المفوضية (شهر نوفمبر من كل سنة معنية)، أعداد التسجيل الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء (ابتداءً من مارس 2016)، عدد الطلاب غير السوريين (العراقيين والفلسطنيين وغيرهم) في الدوام الثاني ضئيل جداً.

7. **وحتى عندما يكون الطلاب قادرين على ارتياد المدرسة، تشكل جودة التعلم مصدراً كبيراً للقلق**. فالضغوط الهائلة التي فُرضت على نظام التعليم في لبنان نتيجة لزيادة الطلب على التعليم، بما في ذلك الاكتظاظ وانخفاض ساعات الدوام المدرسي في الفترة الثاني، لها انعكاسات كبيرة على جودة التعليم لجميع الطلاب. فبالرغم من أنه تم تمويل وتوزيع مواد التدريس والتعلم على نطاق واسع للطلاب المضيفين واللاجئين ضمن إطار المبادرة الأولى لتوفير التعليم لجميع الأطفال، تبدو قدرات المدارس على تحويل هذه المدخلات إلى تعلم متفاوته. كما أن الفجوة القائمة منذ فترة طويلة في نتائج التعلم بين مؤسسات التعليم العام والخاص قابلة للإتساع. إضافة إلى أن مستوى الجهود المبذولة لرصد تعلم الأطفال اللاجئين حتى الآن يعتبر محدوداً، مع عدم وجود تحليل متوفر حالياً لمخرجات التعلم. وبالتالي، قد يقوض ذلك المكاسب المحققة على مستوى توفر فرص الحصول على التعليم بسبب الخسائر المترتبة على عدم كفاءة الجودة، الأمر الذي يمثل أحد أسباب ارتفاع معدلات التسرب المدرسي بين الأطفال السوريين واللبنانيين.[8]

8. **لا تشكل العوائق في جانب العرض التحدي الوحيد أمام توفر فرص عادلة للحصول على التعليم، خاصة بالنسبة للتلاميذ الذين بلغوا سن الالتحاق بالمرحلة الثانوية**. فالعقبات القائمة في جانب الطلب على التعليم الثانوي كبيرة جداً، وبخاصة التكاليف ذات الصلة ومسائل تفضيلات الوالدين (أنظر الشكل 1). ففي بعض المناطق، مثل البقاع، تشكل تكاليف النقل أيضاً عائقاً كبيراً أمام الوصول إلى خدمات التعليم. كما أن هناك أدلة متناقلة على أن الخوف من العنف والتحديات المتعلقة بالقبول الاجتماعي والصعوبات في توفير تصاريح التسجيل والإقامة المطلوبة جميعها يؤدي إلى إعاقة عملية التسجيل في المدرسة[9].

الشكل 1: أسباب وجود الأطفال بين 5 و17 سنة خارج المدرسة (بيانات 28,351 طفلاً خارج المدرسة من بين عينة شملت 57,577 طفلاً لاجئاً)[10]

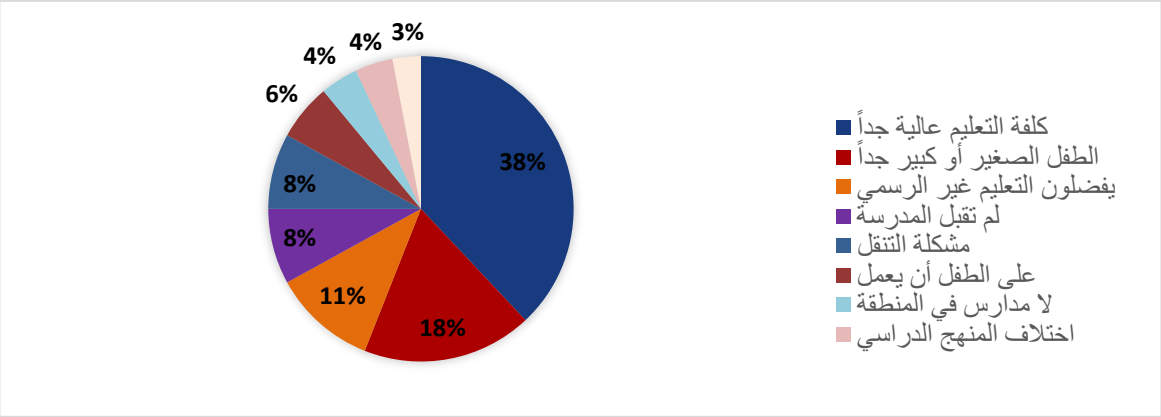

9. **تستند هذه المرحلة الجديدة من استراتيجية مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال على الزخم الذي تحقق حتى الآن، وتسعى إلى تعزيز النجاح الذي تحقق على مستوى توفير فرص منصفة للحصول على خدمات التعليم ذات جودة عالية من خلال العمل على مستوى نظام التعليم**. ويعمل البنك الدولي بشكيل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من أصحاب المصلحة لدعم وزارة التربية والتعليم العالي في مراجعة استراتيجية المبادرة للسنوات الخمس المقبلة. وتغطي مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال- 2 فهي تغطي الأعوام الدراسية 2016م/2017م وحتى 2020م/2021م وهي تشمل الاستثمارات المفصلة أدناه على مستوى النظام. وستتطلب المبادرة-2 تمويلاً يقدر بمبلغ 424 مليون دولار أميركي في السنة لإتمامها (بخلاف التمويل القائم من الحكومة، أنظر الجدول 3). كما أن الاستثمارات الحالية في المبادرة 1، بما في ذلك منحة المشروع الطارئ لوقف تدهور نظام التعليم المقدمة من الصندوق الائتماني متعدد المانحين لمساعدة لبنان على مواجهة تداعيات الأزمة السورية والذي يديره البنك الدولي، تجري بصورة جيدة، حيث تم صرف 41 في المئة منها خلال الأشهر التسعة الأولى من التنفيذ وقد تم بالفعل تحقيق العديد من النتائج المبكرة، بما في ذلك تغطية كلفة الكتب المدرسية لجميع تلاميذ المدارس العامة من مرحلة الروضة وحتى الصف التاسع وكذا الدعم المالي المقدم للمدارس.

[8] الأولاد خارج المدرسة في لبنان، اليونيسيف، المفوضية، مؤسسة إنقاذ الطفل، الالتحاق بالمدرسة في البقاع، المفوضية، يناير 2016.
[9] تحديث الأولاد خارج المدرسة لنوفمبر/تشرين الثاني 2015، المفوضية وتحليل وضع الشباب في لبنان المتوثر بالأزمة السورية، أبريل 2014 (متعدد الوكالات).
[10] مسح المفوضية للأسر، مارس 2016

ج. العلاقة بإطار الشراكة القُطرية ومبرر استخدام الأدوات

10. **تتماشى أهداف البرنامج المقترح بشكل وثيق مع الأولويات المحددة في التشخيص القطري المنهجي وفي إطار الشراكة القطرية (الذي ناقشه مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الدولي في 14 يوليو 2016م، التقرير رقم 94768-LB) وفي الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أكتوبر 2015م)**. فقد جاء التعليم من ضمن مجالات العمل ذات الأولوية المحددة في التشخيص القطري المنهجي. وسيوجه إطار الشراكة القُطرية الجديد، الذي يستند على التشخيص القطري المنهجي، عملية تطوير المشروع. يشير إطار الشراكة القطرية إلى أن الصراع وغياب الأمن والهشاشة، بما في ذلك الأزمة السورية الحديثة، جميعها تشكل عوائق رئيسية في لبنان، خاصة وأن الأزمة السورية وما تلاها من تدفق للاجئين السوريين يؤثران على الاقتصاد اللبناني ويفاقمان المشاكل القائمة فيما يتعلق بفرص الحصول على التعليم وجودة التعليم وغيرها من الخدمات. وبناء على ركيزة الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتجديد العقد الاجتماعي، يهدف البرنامج إلى تحسين فرص حصول الفئات الأشد ضعفاً على الخدمات التعليمية ذات الجودة العالية. كما يسعى المشروع إلى تعزيز نظام التعليم في البلاد من أجل مواجهة تدفقات اللاجئين، الأمر الذي يرتبط مباشرةً بركيزة استراتيجية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتعلقة بتعزيز القدرة على التكيف مع صدمات اللاجئين / النازحين داخلياً. وأخيراً، يشكل البرنامج جزءاً من إصلاح وإعادة بناء نظام التعليم في لبنان الذي يواجه صدمة وجودية على شكل 487,723[11] طفلاً سورياً بلغوا سن الدراسة، الذين يفوق عددهم عدد الأطفال اللبنانيين المسجلين في المدارس الرسمية.

11. **يأتي الأساس المنطقي لاستخدام أداة برنامج النتائج، والذي يكافئ تحقيق النتائج بعد التحقق من مصداقيتها، من أربعة أوجه**. يتمثل الوجه الأول في أن هذه الأداة تحول الحوار بشأن السياسات، خارجياً وداخلياً في الوزارات. فبدلاً من الانطلاق من المدخلات والأنشطة العديدة المتعلقة بالتعليم التي عادة ما تمثل استمرارية لأنماط التمويل السابقة، يبدأ التمويل القائم على النتائج من النتيجة النهائية المرجوة ويعمل بشكل عكسي للوصول إلى ما هو مطلوب. وهذا يساعد على تركيز النقاش داخل السلطات المعنية بالتعليم وحوار البنك مع وزارة التربية والتعليم العالي بشأن النتائج التي تعتبر بالفعل مجالات ذات أولوية بالنسبة للحكومة. ثانياً، تعمل هذه الأداة على جذب واستبقاء الاهتمام اللازم من قبل صناع القرار وصولاً إلى أولياء الأمور بنتائج البرنامج. فيترجم الاهتمام المتواصل إلى موارد سواء كانت مالية أو إداريةلضمان سير البرنامج وفق الجدول الزمني المحدد لتحقيق النتائج على مستوى نظام التعليم. ثالثاً، تساعد هذه الأداة على حشد وتوحيد الأطراف الهامة في السعي لتحقيق النتائج. كما أنها تمثل نقطة وصل يستطيع الشركاء الدوليين الإلتفاف حولها، وذلك باستخدام برنامج موحد تملكه الحكومة كمنصة لتنسيق التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. فربط صرف الأموال بالنتائج يخلق تكاملاً بين المبادرات التي تدعمها الجهات الدولية الفاعلة. وأخيراً، فهي تشجع ثقافة القياس التي تشتد الحاجة إليها، ليتم في نهاية المطاف إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال تعزيز الأنظمة.

12. **يرتبط البرنامج المقترح بشكل وثيق بالأهداف المزدوجة لمجموعة البنك الدولي المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة، فضلاً عن ارتباطه بمجالات التدخل الأساسية لمبادرة التعليم من أجل تعزيز القدرة على المنافسة**. ومن خلال التركيز على جعل تقديم الخدمات التعليمية أكثر شمولاً مع مسارات بديلة لزيادة التعلم، من المتوقع أن يعزز البرنامج المقترح الفرص من أجل مستقبل أفضل للأطفال اللاجئين والمستضيفين على حد سواء. وترتبط الأنشطة التي تشكل جزءاً من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2 بأربعة ركائز أساسية من مبادرة التعليم من أجل تعزيز القدرة على المنافسة وهي: تنمية الطفولة المبكرة ومهارات الحساب والقراءة والكتابة في الصفوف المبكرة والمعلومات من أجل المساءلة ومهارات وقيم القرن الواحد والعشرين.

[11] اللاجئون السوريون المسجلون لدى المفوضية، نوفمبر 2015.

II. وصف البرنامج

أ. برنامج الحكومة و"البرنامج المدعوم من البنك"

13. **تقدر كلفة المرحلة الثانية من برنامج الحكومة اللبنانية الخاص بمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال (2016 – 2021) بحوالي 2.1 مليار دولار أميركي على مدى خمس سنوات**. ولا يشمل هذا الرقم النفقات المتكررة والاستثمارية المتزايدة للحكومة على التعليم، والتي تعتبر ضرورية لتغطية توفير التعليم للاجئين، إذ تعتبر مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال إضافية إلى جانب نفقات الحكومة. تم تطوير البرنامج بطريقة منفتحة وتشاركية بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي وبمشاركة المركز التربوي للبحوث والإنماء وجهات فاعلة أخرى وطنية ودولية. ويستند البرنامج على النجاحات والدروس المستفادة من المرحلة الأولى من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال (2013م-2015م) ويعمل على توسيع نطاق التركيز على قضايا الجودة وتعزيز الأنظمة. تتمحور مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال- 2 حول ثلاث ركائز: (i) توفير فرص منصفة للحصول على التعليم و(ii) تحسين الجودة و(iii) تعزيز الأنظمة. وفيما يلي تفاصيل كل ركيزة من هذه الركائز.

الركيزة I: فرص منصفة للحصول على التعليم

14. تهدف الركيزة الأولى إلى "تعزيز الفرص العادلة لحصول الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية لهم على التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي المنظم". في إطار هذه الركيزة، ستسهم الأنشطة في نوعين من المخرجات:

الركيزة II: تحسين الجودة	أ.1 حصول الأطفال والشباب ومقدمو الرعاية لهم على الدعم اللازم لزيادة طلبهم على فرص التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي المنظم؛	أ.2 حصول الأطفال والشباب على فرص محسنة ومنصفة للوصول إلى المدارس الرسمية مجهزة بصورة مناسبة، وبخاصة في المناطق المحرومة؛

15. تسعى الركيزة الثانية إلى "تحسين جودة الخدمات التعليمية وبيئات التعلم المقدمة وضمان نتائج تعليمية مناسبة بحسب الأعمار للأطفال والشباب". وبصورة خاصة، ستساهم الأنشطة في مجالات المخرجات الثلاثة التالية:

ب.1 تحسين قدرات المعلمين والعاملون في مجال التعليم لتقديم نهج تربوي يرتكز على المتعلم في المدارس الرسمية أو فضاءات التعلم غير الرسمية.	ب.3 تمكين المجتمعات من المشاركة الفاعلة في تعزيز التعلم ورفاه الطلاب والأطفال في فضاءات التعلم.
ب.2 يمنح العاملون في مجال التعليم على مستوى المدارس القدرة على المساهمة بشكل استباقي في حوكمة المدارس بشكل أفضل وتوفير بيئات تعلم آمنة ومواتية.	

الركيزة III: تعزيز الأنظمة

16. تقوم الركيزة الثالثة على "تعزيز قدرات الوزارة ومؤسساتها الإدارية لوضع الخطط والموازنات لخدمات التعليم وتقديمها ورصدها وتقييمها". وتهدف هذه الركيزة إلى تحقيق المخرجات التالية:

ج.1 وضع وتشغيل نظام معلومات فعال ودقيق لإدارة التعليم؛	ج.3 اعتماد وتنفيذ أطر سياسية مناسبة لتنظيم برامج وخدمات التعليم وتعزيز إدارة المدارس وإضفاء الطابع المهني على خدمات التدريس؛
ج.2 تطوير واعتماد مناهج دراسية منقحة للمدارس وفضاءات التعلم لتحسين جودة التعلم والمهارات الحياتية وفرص العمل للأطفال والشباب؛	ج.4 تعزيز الوزارة والمركز التربوي للبحوث والإنماء على المستويين المركزي والإقليمي لقيادة وتنسيق عملية تخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال- 2.

17. **في إطار برنامج الحكومة، سيدعم الإجراء المقترح أهدافاً محددة لبرنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، ترتبط بالتعليم الرسمي[12].** تتوزع أهداف "البرنامج المدعوم من البنك" بين الركائز الثلاث وهي تستثني الأنشطة المنفذة مباشرة من قبل الشركاء الدوليين، مثل اليونيسيف والمفوضية. ورغم أن هذه الأنشطة لا تشكل جزءاً من "البرنامج المدعوم من البنك"، إلا أنها لا تزال تشكل عناصر أساسية من برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال الشامل. وفي الادة تندرج الأنشطة الممولة من قبل شركاء دوليين والتي تنفذها وزارة التربية والتعليم العالي ضمن إطار "البرنامج المدعوم من البنك".

18. يقوم البرنامج على الأنشطة التالية:

القسم 1. زيادة الفرص المنصفة لحصول الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين على التعليم الرسمي في المدارس الابتدائية والثانوية من خلال الأنشطة المرتبطة بالموارد، مثل بناء المدارس وتوسيعها وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى توفير الأثاث والتجهيزات للمدارس.

القسم 2. تحسين جودة خدمات التعليم، من جملة أمور أخرى، من خلال توفير الدعم الموجه والدورات التدريبية المصممة للمدرسين والتقييمات التكوينية للطلاب لتحديد أولئك الذين يواجهون صعوبات؛ وأنشطة التوعية للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة.

القسم 3. تعزيز أنظمة تعليم المتلقي على المستويين المركزي والإقليمية على حد سواء، من خلال جملة أمور منها دعم البنية التحتية لجمع البيانات بهدف تحسين اتصال الإنترنت لجميع المدارس المشاركة؛ وتوفير الدورات التدريبية ذات الصلة على جمع البيانات وإدخالها وتحقيقها؛ وزيادة أعداد الموظفين الذين يتولون مهام الحسابات والمشتريات وتخطيط البرامج وتنفيذها؛ وتطوير منهج دراسي وطني جديد، بما في ذلك أدلة المعلم والمواد التعليمية للطالب وأهداف التعلم لكل صف ومعايير أداء المعلم ووضع استراتيجية شاملة لتقييم عملية التعلم.

19. **يعتمد البرنامج الشامل للمرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال على مجموعة واسعة من الشراكات من أجل النجاح.** فنظام التعليم العام لا يستطيع استيعاب جميع اللاجئين واللبنانيين الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة، ولذلك فهو يعتمد على الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص وغير الربحي لتوفير خدمات التعليم أيضاً. ففي حين ستنفذ وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء العديد من أنشطة المبادرة 2، قد يكون المانحون ووكالات الأمم المتحدة وشركاؤهم الأقدر على تنفيذ بعض الأنشطة لجهة الطلب التي تعتبر حاسمة لتحقيق أهداف المبادرة الثانية. وبالمثل، لا يمكن تحقيق العديد من الأهداف في قطاع التعليم الرسمي في سنوات لاحقة إلا من خلال دعم قطاع التعليم غير الرسمي في الفترة الحالية، إذ أن الاحتياجات الخاصة بالطلاب اللاجئين تتطلب نهجاً متعدد الجوانب. فقد مضى على بقاء بعض الأطفال خارج المدرسة عام أو أكثر وهم يحتاجون إلى الحصول على التعليم في المرافق غير الرسمية بغية التعويض عما فاتهم من المواد والتكيف مع التعليم باللغة الفرنسية أو الإنجليزية الذي يعتبر إحدى سمات نظام التعليم في لبنان. وأخيراً، تستهدف استراتيجية المبادرة الثانية جميع الأطفال، اللبنانيين وغير اللبنانيين على حد سواء، وهي تتماشى مع احتياجات نظام التعليم ككل للاستدامة على المدى الطويل، في الاستجابة لأزمة اللاجئين التي طال أمدها.

[12] للتمييز بين برنامج المرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال الشامل و"البرنامج المدعوم من البنك" الأصغر، تم استخدام علامات الاقتباس في "البرنامج المدعوم من البنك".

ب. الأهداف الإنمائية للبرنامج والنتائج الرئيسية

20. يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تعزيز توفير فرص عادلة للحصول على خدمات التعليم وتحسين جودة تعلم الطلاب وتعزيز أنظمة قطاع التعليم في لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين التي طال أمدها. وتتمثل النتائج الرئيسية فيما يلي:

- زيادة نسبة الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين ممن بلغوا سن الدراسة (3-18 سنة) المسجلين في المدارس الرسمية (مصنفين بحسب نوع المدرسة ومرحلة التعليم والجنسية والنوع الاجتماعي)؛
- زيادة نسبة الطلاب الناجحين الذين ينتقلون إلى الصف التالي (مصنفين بحسب نوع المدرسة والصف والجنسية والنوع الاجتماعي)؛
- توفر بيانات قوية في الوقت المناسب لوضع سياسات قائمة على الأدلة والتخطيط.

ج. سياق برنامج النتائج

21. **بهدف تحقيق مجالات نتائج برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال المدعومة من البنك، يتعين على وزارة التربية والتعليم العالي وشركائها تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة**. وترتبط هذه الأنشطة بتوسيع مجال تقديم خدمات التعليم وتحسين جودة تلك الخدمات (بما في ذلك نتائج تعلم الطلاب) وزيادة قدرة الوزارة والمركز التربوي للبحوث والإنماء على المدى الطويل على إدارة وتخطيط ورصد وتقديم تلك الخدمات وفقاً لولايتهما المؤسسية.[13] تم إنشاء المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال- كاستجابة لأزمة وليس كخطة قطاعية، على الرغم من أنها تشكل الأساس لخطة قطاعية في نهاية المطاف، والتي قد تشمل التعليم العالي. ويعرض الجدول 2 البرنامج الشامل للمرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال ويحدد بعض العناصر الرئيسية التي يتم دعمها من خلال "البرنامج المدعوم من البنك"، أي من خلال استخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف.

22. **يتعلق المؤشر المرتبط بالصرف في إطار الركيزة الأولى "الحصول المنصف على التعليم" بعدد الأطفال المسجلين في التعليم الرسمي**. الأهم من ذلك أن الفئة العمرية المقترحة (3-18 سنة) تمتد إلى أبعد من نطاق التعليم الإلزامي في لبنان (6-15 سنة). وعلى النحو المتفق عليه من خلال إطار المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، وتهدف هذه الركيزة إلى تحفيز زيادة معدل الالتحاق في مرحلة تعليم الطفولة المبكرة (3-5 سنوات) والمرحلة الثانوية (15- 18 سنة). ويمثل هذا العدد جميع الأطفال المسجلين في التعليم العام الرسمي. وتشمل الأنشطة في إطار ركيزة الحصول المنصف على التعليم أنشطة متعلقة بالموارد لتوسيع فرص الحصول على التعليم الرسمي، مثل بناء المدارس وتوسيعها وإعادة تأهيلها.

23. **هناك أربع مؤشرات مرتبطة بالصرف تساهم في الركيزة الثانية، "تحسين الجودة"**. فهذه المؤشرات تحفز الإجراءات لمساعدة الأطفال على البقاء في المدرسة وقياس ما يتعلمونه ودعم المعلمين لمساعدة الطلاب الأكثر احتياجاً بصورة أفضل. المؤشر الأول هو تحسين جودة الخدمات التعليمية وبيئات التعلم التي تقاس من خلال استكمال الصف والانتقال إلى صفوف أعلى. أما المؤشر الثاني فهو تحسين أداء المعلم من خلال قياس وتقييم أداء المعلم وتوفير الدعم والتدريب. المؤشر الثالث هو قياس تعلم الطلاب بهدف تحسين مخرجات التعلم. وأخيراً، يقيس المؤشر الرابع المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع مع المدارس في منع التسرب المدرسي وزيادة الشفافية. وتشمل الأنشطة في إطار هذه الركيزة التي من المتوقع أن تساهم في تحقيق هذه النتائج الدعم الموجه للمعلمين على أساس مراقبة الفصول الدراسية التي تجريها مديرية التوجيه التربوي والمدرسي التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي والدورات التدريبية المصممة خصيصاً التي يقدمها المركز التربوي للبحوث والإنماء. ومن شأن هذا الدعم والتدريب المرتبطين بالاحتياجات المحددة من خلال مراقبة الفصول الدراسية أن يكونا متصلين أيضاً بأداء الطالب في التقييمات التكوينية للطلاب. فيحصل الطلاب الذين يتم تحديد أنهم يحتاجون إلى دعماً إضافياً على دعم تكميلي. وسيتم تعزيز الرصد والمساءلة بشأن النتائج عن طريق زيادة التواصل مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، وخاصة الأهالي. وهذه السلسلة من الأنشطة المترابطة التي تمتد من المعلمين مروراً بخدمات الدعم المقدمة إلى الطلاب الفرديين ووصولاً إلى المجتمعات المحلية سيتم توضيحها في خطط تحسين المدارس التي ستحصل على الدعم من خلال برنامج للمنح وغيرها من الأنشطة لتحسين التعليم والتعلم في جميع أنحاء نظام المدارس الرسمية.

[13] للمزيد من المعلومات بشأن ولايتي وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء المؤسساتيتين، راجع الملحقين 1 و4.

24. **هناك أربعة مؤشرات مرتبطة بالصرف مقترحة لركيزة تعزيز الأنظمة، والتي سوف تحفز تنمية القدرات والعمل التأسيسي للسياسات العامة لضمان استدامة تأثير البرنامج:**

المؤشر الأول للأنظمة يتمثل في توفر بيانات قوية في الوقت المناسب لوضع سياسات قائمة على الأدلة. أما المؤشر الثاني للأنظمة فيحفز تحديث المنهج الوطني، لجميع مراحل النظام التعليمي. ويرتبط المؤشر الثالث بالشروط الأساسية للتعلم ومكافأة المجالات الرئيسية الاستراتيجية لتقييمات المعلمين والطلاب، فيما يعزز المؤشر الرابع قدرات وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء على مراجعة وتقييم وتحديث تنفيذ البرنامج. وتشمل الأنشطة في إطار هذه الركيزة التي تهدف إلى تحسين السرعة والدقة في جمع البيانات (وهو أمر ضروري لاتخاذ القرارات من قبل وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء) شراء التجهيزات الأساسية الخاصة بجمع البيانات بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر وزيادة اتصال الإنترنت في جميع المدارس إلى جانب التدريب على برامج جمع البيانات والمبادئ التوجيهية لإدخال البيانات والتحقق منها والمواعيد النهائية. ومن المتوقع أن يحسن ذلك كثيراً من السرعة والدقة في مقاييس التعليم ويسمح بتصنيف البيانات بحسب النوع الاجتماعي والعام الدراسي والجنسية وذلك من ضمن متغيرات رئيسية أخرى. كما سيتم أيضاً تقييم قدرات وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء لفهم الوظائف الحالية بشكل أفضل بالمقارنة مع الاحتياجات المتوقعة. وسيتم تعزيز الأنظمة على المستويين المركزي والإقليمي، بما في ذلك الزيادة المستمرة في أعداد الموظفين في الوحدات التي تعاني نقصاًفي الوقت الحالي، مثل المحاسبة والمشتريات وتخطيط وتنفيذ المشاريع، وإدارات المركز التربوي للبحوث والإنماء. وسيقود المركز عملية تطوير منهج وطني جديد، الذي سوف يشمل الأهداف التعليمية لكل صف، وسيعمل مع الوزارة على تطوير واعتماد معايير أداء المعلم إضافة إلى استراتيجية شاملة لتقييم العملية التعليمية.

الجدول 2. مجالات نتائج برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال والمؤشرات المقترحة المرتبطة بالصرف

مجالات نتائج برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال	المؤشر المرتبط بالصرف		إجمالي تمويل المؤشر المرتبط بالصرف (مليون دولار أميركي)
I: الحصول المنصف على التعليم			
المخرج أ: تعزيز توفر فرص عادلو لحصول الأطفال والشباب ومقدمو الرعاية لهم على التعليم الرسمي أو التعليم غير الرسمي المنظم وزيادة الطلب عليه	**المؤشر #1**	المؤشر #1 عدد الأطفال في سن المدرسة (3-18) المسجلين في التعليم الرسمي في المدارس المشاركة	95
II: تحسين الجودة			
المخرج ب: تحسين جودة خدمات التعليم وبيئات التعلم المقدمة لضمان مخرجات تعلم مناسبة بحسب الأعمار للأطفال والشباب	**المؤشر #2**	المؤشر #2 نسبة الطلاب الذين ينتقلون إلى الصفوف التالية	27
المخرج ب.1: تعزيز قدرات المعلمين والعاملين في مجال التعليم لتقديم نهج يرتكز على المتعلم في المدارس الرسمية وفضاءات التعلم؛	**المؤشر #3**	المؤشر #3 قياس وتقييم أداء المعلم	6
المخرج ب.2: بناء قدرات العاملين في مجال التعليم على مستوى المدارس للمساهمة بشكل استباقي في إدارة المدارس بشكل أفضل وتوفير بيئات تعلم آمنة ومواتية؛	**المؤشر #4**	المؤشر #4 عدد المدارس المشاركة التي تجري تقييمات تكوينية ونهائية لطلاب الصف الثالث في القراءة والرياضيات	18.4
المخرج ب.3: بناء قدرات المجتمعات للمشاركة بنشاط في تعزيز التحصيل العلمي للطلاب ورفاههم في فضاءات التعلم؛	**المؤشر #5**	المؤشر #5 نسبة المدارس المشاركة التي توجد فيها شراكات مجتمعية فعالة	15.6
III: تعزيز الأنظمة			
المخرج ج.1: وضع وتشغيل نظام فعال ودقيق لمعلومات الإدارة التعليمية.	**المؤشر #6**	المؤشر #6 توفر بيانات قوية في الوقت المناسب لوضع سياسات قائمة على الأدلة والتخطيط.	15
المخرج ج.2: تطوير منهج دراسي منقح للمدارس وفضاءات التعلم لتحسين جودة التعلم والمهارات الحياتية وفرص العمل للأطفال والشباب؛	**المؤشر #7**	المؤشر #7 منهج منقح لتحسين جودة التعلم	28
المخرج ج.3: اعتماد وتنفيذ أطر سياسية مناسبة لتنظيم برامج وخدمات التعليم وتعزيز إدارة المدارس وإضفاء الطابع المهني على خدمات التعليم؛	**المؤشر #8**	المؤشر #8 وضع واعتماد أطر وسياسات تأسيسية لدعم التعليم والتعلم	16
المخرج ج.4: تعزيز وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء على المستويين المركزي والإقليمي لقيادة وتنسيق تخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال.	**المؤشر #9**	المؤشر #9 تعزيز قدرة الوزارة والمركز على تخطيط وتنفيذ البرنامج	3

25. **المستفيدون من "البرنامج المدعوم من البنك" هم الطلاب والمعلمون والمجتمعات اللبنانية واللاجئون ووزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء.** ويشمل المجموع التراكمي للمستفيدين بشكل مباشر من البرنامج حوالي 540,000 طالب وموظف في المدارس العامة طوال مدة البرنامج. وهذا العدد يشمل حوالي 500,000 طالب سيستفيدون من تحسين الجودة في تقديم الخدمات، والذين لولا دعم البرنامج لكان بعضهم ليترك أو ربما لا يلتحق بالمدارس، وحوالي 40,000 معلم ومدير مدرسة سيتلقون الدعم والتدريب من خلال البرنامج. كما سيستفيد موظفو وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء من تعزيز قدراتهم. أما واضعو السياسات والجهات المعنية بقطاع التعليم فسيستفيدون من زيادة توافر البيانات حول النتائج الرئيسية لنظام التعليم وذلك من جملة فوائد أخرى. وستبقى الاستثمارات في البنية التحتية ووظائف النظام مع وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث على المدى الطويل، بغض النظر عن مدة أزمة اللاجئين.

26. **دور شركاء التنمية.** يقدر حجم برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال المدعوم من البنكبنحو 1.8 مليار دولار أميركي أو حوالي 369 مليون دولار أميركي سنوياً. ويشكل ذلك زيادة كبيرة في التمويل السنوي للبرنامج مقارنة بالمرحلة الأولى لمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، لتحقيق معدل إلتحاق أكبر ومجموعة أوسع من الخدمات للطلاب. إضافة إلى قرضالمؤسسة الدولية للتنمية (100 مليون دولار أميركي) وتمويل منحة الصندوق الائتماني المقدمة عبر البنك الدولي (124 مليون دولار أميركي)، تقدر الأموال الأخرى المقدمة من شركاء التنمية بحوالي 172 مليون دولار أميركي من الالتزامات، مما يغطي الكثير من التكاليف للأشهر الثماني عشر (18) المقبلة. وتشير التقديرات إلى إمكانية توفر 150 مليون دولار أميركي لكل سنة من السنوات الأربع اللاحقة للمبادرة الثانية من الشركاء الحاليين. ويعتبر هذا مبلغاً صغيراً من إجمالي ما يقارب 12 مليار دولار أميركي التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن للاستجابة للأزمة السورية في فبراير 2016م، والذي من المتوقع أن يتم تخصيص جزء منه للتعليم في لبنان. وبالتالي فإن الفجوات التمويلية في الجدول 3 هي إرشادية أيضاً.

27. **يعتبر التمويل المقدم من الشركاء والأنشطة خارج نطاق "البرنامج المدعوم من البنك" مهمة أيضاً**. على سبيل المثال، من المتوقع أن تؤدي برامج التحويلات النقدية الممولة والمنفذة من قبل الشركاء إلى زيادة الطلب على التعليم، مما سوف يساعد في تحقيق أهداف المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال النهائية القائمة على التحاق كل الأطفال بالمدارس. وبالمثل، قد يكون من المتوقع أن يلعب الدعم الفني لتطوير المناهج الدراسية دوراً في تحقيق نتائج مهمة مرتبطة بالمنهج. ومن المتوقع أيضاً أن تسهم أشكال الدعم الأخرى، بما في ذلك الأبحاث وأنشطة تعزيز القدرات والدعم الفني المقدمة من المانحين في تحقيق إطار نتائج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال العام.

28. **أما من حيث التنسيق، فقد لعبت اللجنة التنفيذية الخاصة بمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال دوراً تنسيقياً خلال تنفيذ المبادرة 1 بين الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والحكومة.** ومن المتوقع أن تستمر اللجنة في لعب هذا الدور طوال مدة المبادرة 2 وتمكين دمج تمويل جديد في السنوات المقبلة من مؤسسات أخرى لأهداف المبادرة 2 التي تعاني حالياً نقصاً في التمويل.

الجدول 3. تمويل المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال و"البرنامج المدعوم من البنك" (ابتداءً من يونيو 2016)

	المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال (مليون دولار أميركي)	من بينها لـ"البرنامج المدعوم من البنك" (مليون دولار أميركي)
إجمالي التمويل اللازم	**2,122**	**1,845**
مصادر التمويل		
قرض المؤسسة الدولية للتنمية	**100**	**100**
المنح (عبر):	**322**	**296**
الصندوق الائتماني المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية[14]	120	120
الصندوق الائتماني متعدد الجهات المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال	4	4
اليونيسيف[15]	144	129
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[16]	14	11
آخرين[17]	40	32
المتوقعة[18]	600	600
التمويل الإضافي اللازم من شركاء في التنمية/النقص في التمويل	**1,100**	**849**

د. المؤشرات المرتبطة بالصرف وبروتوكولات التحقق

29. **سيتم الصرف على أساس إنجاز النتائج المحققة**. ويتم التحقق بطرق ذات مصداقية ومستدامة باستخدام، إلى أقصى حد ممكن، الأنظمة الحكومية القائمة للرقابة والرصد إلى جانب وكلاء مستقلين أو طرف ثالث. وبهذه الطريقة، سوف تسهم العملية في تعزيز هذه الأنظمة، مثل عمليات التفتيش المفاجأ من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء على البيانات الإدارية. وتختلف بروتوكولات التحقق وفقاً لطبيعة المؤشر المرتبط. ويتم التحقق من إنجاز النتائج مباشرة من قبل شركة تُدفع أجورها من عائدات المنحة بدعم من الشركاء المانحين الآخرين. ويتم اختيار هذه الشركة وفقاً لإجراءات المؤسسة الدولية للتنمية الخاصة بالمشتريات بما في ذلك اختيار الشركات بطريقة المناقصات الدولية التنافسية. بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالصرف 1 و2 و3 و4 و 5، فيتطلب التحقق تثليث البيانات الإدارية مع عملية التحقق المستقلة والمشاورات مع المستفيدين والشركاء للتأكد من صحة البيانات المقدمة. تتضمن بروتوكولات التحقق زيارات مفاجئة من قبل شركة مستقلة إلى عينة فرعية عشوائية من المدارس لغرض جمع البيانات بشكل مباشر. أما بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالصرف المتعلقة بالأنظمة (المؤشرات 6 و7 و8 و9)، فسوف يشمل التحقق جمعاً مباشراً للبيانات الأساسية. يتضمن الملحق 3 ملخصاً لبروتوكول التحقق.

ه. بناء وتعزيز القدرات المؤسسية

30. توصلت التقييمات التي تم إجراؤها خلال تحضيرات البرنامج (راجع الملحقات 4 و5 و6) أنه وبغية تنفيذ أنشطة ونتائج البرنامج بشكل فعال، يجب تعزيز القدرات الفنية والإدارية والائتمانية للهيئات الرئيسية المنفذة بصورة ملحوظة كما يلي:

31. **القدرات الإدارية والفنية**. بصفتها الهيئة المنفذة للمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، سوف تحتاج وزارة التربية والتعليم العالي لتعزيز قدراتها في المجالات الأساسية لتخطيط وإدارة المشاريع والمشتريات والإدارة المالية والرصد والتقييم. وسيدعم البرنامج تحديد احتياجات الموظفين في الوزارة، بما في ذلك تعيين وتدريب موظفين من القطاع العام في المناصب المهمة في هذه المؤسسات. كما سيتم تعزيز قدرة المركز التربوي للبحوث والإنماء في المجالات الأساسية من أجل أداء مهامه بصورة فعالة بحسب ولايته. وسيتم تحديد معايير الأداء للموظفين ونشرها بغية تقييم أداء الموظفين ومعالجة قضايا تنمية القدرات.
32. **القدرات الائتمانية**. بناءً على التقييم الإئتماني الذي أجراه البنك الدولي، تتمثل الاجراءات المقترحة لتعزيز القدرات الائتمانية فيما يلي:

[14] المخطط له لديسمبر 2016م.
[15] تشمل الصناديق الملتزمة وإمدادات المانحين ابتداءً من يونيو 2016م.
[16] تشمل الصناديق الملتزمة وإمدادات المانحين ابتداءً من يونيو 2016م.
[17] عبر المنظمات غير الحكومية بصورة أساسية.
[18] من المتوقع توفر حوالي 150 مليون دولار أميركي لكل من السنوات الأربع اللاحقة للمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال من الشركاء الحاليين.

(أ) سوف يتوجب تعزيز قدرات الهيئات الرئيسية المنفذة للبرنامج لضمان مستوى كاف من الرقابة والمراجعة المناسبة لأنشطة البرنامج: (i) سيتم تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية في وزارة التربية والتعليم العالي للإشراف على إجراءات المشتريات والمالية العامة وتقديم المشورة بشأن التبسيط السليم واقتراح التصحيحات لبرنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. ونظراً لمحدودية القدرات الحالية في الوزارة، ستتم الاستعانة بمستشارين خارجيين لهذه المهمة والذين من شأنهم أيضاً مساعدة الوزارة في بناء قدراتها لتكون قادرة على تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية؛ (ii) وسيتولى محاسب قانوني خارجي خاص ومستقل عمليات تدقيق البيانات المالية السنوية لأنشطة البرنامج التي تنفذها الوزارة والمركز التربوي للبحوث والإنماء بشكل مباشر، وذلك بالاتفاق مع البنك الدولي وغيره من شركاء التنمية الذين يمولون الأنشطة التي تنفذها الوزارة.

(ب) سوف يتوجب تعزيز قدرات الهيئات الرقابية الحكومية، أي لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة من خلال توظيف طاقم عمل وبناء قدراته لتعزيز أدائه. وسيقدم البنك دعماً فنياً منفصلاً[19] لتدريب موظفي ديوان المحاسبة على وظيفة المراجعة "المسبقة" المتعلقة بمسائل الشراء ولمساندة لجنة المناقصات المركزية في ممارسة دورها التنظيمي وإدارة الشكاوى.

III. تنفيذ البرنامج

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

33. سوف تستخدم وزارة التربية والتعليم العالي إلى حد كبير الترتيبات التنفيذية في إطار المرحلة الأولى من المبادرة. وسيتم تعزيز هذه الترتيبات بناءً على التوصيات الصادرة عن التقييمات الائتمانية والفنية التي يتم إجراؤها خلال إعداد البرنامج. وستعين الوزارة المركز التربوي للبحوث والإنماء، وهو كيان حكومي مستقل قانوناً ومالياً، لتنفيذ العديد من الأنشطة ذات الصلة بالبرنامج المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين. وفيما يلي الترتيبات المؤسسية والتنفيذية المقترحة هي التالية:

الإشراف على البرنامج

34. **سيتم إنشاء لجنة توجيهية للإشراف على تحقيق النتائج في إطار البرنامج الممول جزئياً من قبل البنك الدولي**. وسيرأس اللجنة وزير التربية وسوف تتألف من ممثلين عن الوزارة وعن المركز التربوي للبحوث والإنماء، بما في ذلك الموظفين الفنيين المسؤولين عن التنفيذ. وسيتم إنشاء اللجنة التوجيهية وفقاً للاختصاصات المتفق عليها مع البنك الدولي، خلال مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ سريان اتفاقية التمويل،

35. **اللجنة التربوية الخاصة بمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال**. ستستمر اللجنة التي أنشئت في إطار المرحلة الأولى من المبادرة- في تقديم التوجيه الفني ومدخلات للسياسات العامة ورصد تنفيذها. ويرأس اللجنة وزير التربية والتعليم العالي وهي تتألف من: مدير عام التعليم العام ورئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء ومدير وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال وممثلين عن شركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة. وتعقد اللجنة اجاماعاتها عادةً مرتين في الشهر ويمكنها دعوة كبار الخبراء والمتخصصين الفنيين من وزارة التربية والتعليم العالي والإدارات الفنية في المركز التربوي للبحوث والإنماء لدعم تبادل المعلومات والسماح بالحصول على مشورة أكثر فعالية بشأن السياسات.

تنفيذ وتنسيق البرنامج

36. **وزارة التربية والتعليم العالي**: ستكون الوزارة مسؤولة عن ضمان تنفيذ أنشطة المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال على نحو فعال. وتفوض الوزارة جزئياً المسؤوليات المتعلقة بالجانب الائتماني والتنسيق اليومي لوحدة إدارة برنامج المبادرة، التي سوف ستتولى القيام بأنشطة المشتريات بما في ذلك وضع ورصد تخطط المشروع. وسيتم تعزيز وحدة إدارة مشروع المبادرة من خلال الدعم الفني والتدريب وتعيين / توظيف طاقم عمل. وستعين الوزارة المركز التربوي للبحوث والإنماء لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالمناهج الدراسية وغيرها. وسيتم تعزيز المركز من خلال تقديم الدعم الفني في تصميم المناهج وأطر إعداد المعلمين (بما في ذلك التدريب) وتقييم التعلم.

[19] تندرج أنشطة بناء القدرات هذه الخاصة بلجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة بالتالي خارج نطاق مسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي ويتم الاتفاق عليها بصورة منفصلة مع لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة.

37. **الإدارة المالية**: سوف تتحمل وزارة التربية والتعليم العالي المسؤولية الكاملة عن الإشراف على البرنامج، بما في ذلك الإدارة الائتمانية التي تتضمن بذاتها رصد تمويل البرنامج والالتزامات والأداء الائتماني. وبصفتها هذه، ستراقب الوزارة تطبيق الإجراءات المبينة في الفصل الخاص بالترتيبات الائتمانية وفي "دليل عمليات المنح المقدمة إلى المدارس" الذي سيشكل جزءاً من دليل عمليات البرنامج.

38. **تدفق الأموال**: سوف تحدد وزارة التربية والتعليم العالي ترتيبات الإشراف الائتماني على الأنشطة، بما في ذلك تجهيز مدفوعات السلع والأعمال والخدمات. كما ستحدد الوزارة الترتيبات لتحويل مبالغ مقدمة (سُلف) إلى المدارس والإشراف على محاسبتها وإعداد التقارير. وبالنسبة لحصة المنحة، ستطبق وزارة المالية آلية مناسبة معتمدة لتحويل الأموال وفق قانون المحاسبة العمومية. لذلك، سيتم فتح حساب مصرفي (أ) لدى مصرف لبنان بالدولار الأميركي ليتم تحويل أموال منحة الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية والصندوق الائتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال للمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال عن طريق حساب المنح والهبات الخاص بوزارة المالية. وستتم إدارة الحساب المصرفي (أ) من قبل وزارة التربية والتعليم العالي من خلال الترتيبات المحددة في دليل عمليات البرنامج. كما سيتم فتح حساب مصرفي آخر (ب) لدى مصرف لبنان بالدولار الأميركي لتلقي أموال قرض المؤسسة الدولية للتنمية من حساب القرض المجمع بوزارة المالية، وسوف تديره وزارة التربية.

39. **التسوية**: رغم أن عمليات برنامج النتائج لا تربط المصروفات بمعاملات النفقات الفردية، إلا أن المصروفات الإجمالية في إطار البرنامج لن تتجاوز مجموع نفقات وزارة التربية في إطار البرنامج خلال مدة تنفيذه. وبعد تاريخ الإنتهاء، سيقارن البنك المستوى التراكمي للمصروفات مقابل تحقيق كل المؤشرات المرتبطة بالصرف، مع نفقات البرنامج الإجمالية. فإذا كانت المصروفات التراكمية من البنك الدولي تتجاوز المبلغ الإجمالي لنفقات برنامج الحكومة على النحو المحدد في تقارير المراجعة الخارجية لحسابات البرنامج، تقوم الحكومة بناءً على إشعار من البنك الدولي بإعادة المبلغ الفائض للبنك.

40. **المراجعة الخارجي لحسابات البرنامج**: يكون ديوان المحاسبة، المؤسسة العليا للرقابة المالية في لبنان، مسؤولاً عن التحقق من استخدام الأموال العامة من قبل الجهات الحكومية والتزامها بالقوانين والأنظمة القائمة. بيد أن التقييم الائتماني الذي أجراه البنك الدولي خلال مرحلة إعداد البرنامج أشار إلى أن الموارد البشرية والمالية لديوان المحاسبة تعتبر محدودة. وسيتم التعاقد مع مدقق حسابات خارجي خاص مستقل، بالاتفاق مع شركاء التنمية الآخرين الذين يمولون الأنشطة التي تنفذها وزارة التربية، لإجراء عمليات تدقيق البيانات المالية السنوية لكامل برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. وسيتم الاتفاق على الشروط المرجعية لمدقق الحسابات الخارجي مع وزارة التربية والبنك الدولي ومع الجهات المانحة الأخرى التي تمول هذا البرنامج. ويجب تقديم تقرير التدقيق السنوي للبيانات المالية الخاصة بالبرنامج إلى البنك في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد نهاية كل سنة تقويمية.

41. **المراجعة الداخلية لحسابات البرنامج**: في ضوء أهمية وظيفة الرقابة الفعالة للأداء الائتماني، سيتم ضمان وظيفة المراجعة الداخلية في وزارة التربية على أن يتم تقديم التقارير إلى الوزير. وبالنظر إلى محدودية القدرات الحالية، ستتم الاستعانة بمستشار خارجي لهذه الوظيفة. وكجزء من الاختصاصات الموكلة إليه، سوف يساعد الاستشاري أيضاً وزارة التربية في بناء قدراتها لتتمكن من القيام بوظيفة المراجعة الداخلية، من خلال نشر المعرفة والتدريب على منهجيات المراجعة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد الاستشاري في تطوير إجراءات وأدلة المراجعة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار القوانين والأنظمة اللبنانية. ويشمل نطاق وظيفة المراجعة الداخلية برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال وأي عمليات / أنشطة أخرى تطلبها وزارة التربية.

42. **إعداد التقارير**: لحصة القرض المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية، ولأغراض الحسابات والقيد، سوف يطلب من وزارة التربية أن تقدم إلى وزارة المالية بياناً تفصيلياً للنفقات في نهاية كل سنة مالية على الأقل. وبالنسبة لحصة المنحة، فإن رفع التقارير إلى وزارة المالية من قبل وزارة التربية سيتبع التوجيهات الواردة في وثيقة التقييم المسبق لهذا البرنامج.

43. **المشتريات**: سوف تتولى وحدة إدارة مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال المسؤولية عن التعاقد على الأعمال والسلع والخدمات اللازمة لجميع الأنشطة بما في ذلك وجود وحدة متخصصة تكون مسؤولة عن عقود أعمال البناء وإعادة التأهيل. ويشمل ذلك: تخطيط المشتريات ومراجعة وإقرار التصاميم والتعاقد مع الاستشاريين والمناقصات وتقييم العطاءات والتوصيات لمنح العقود وحيازة موقع البناء وإدارة تنفيذ العقد والتنسيق مع الهيئات العامة ذات الصلة وضمان التنفيذ والدفع في المواعيد المحددة ومتابعة تعديلات العقود في الوقت المناسب وتسهيل عملية تسليم المرافق الأساسية التي تم تشييدها أو السلع المشتراة.

44. كجزء من عملية رصد المشتريات، تلعب لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة دوراً رئيسياً في توفير الإشراف الفني والبوابة الالكترونية لنشر إعلانات المناقصات ومنح العقود وإجراء المراجعات السابقة واللاحقة والتعامل مع الشكاوى العامة. وستواصل لجنة المناقصات المركزية لعب دورها في إعداد الوثائق النمطية للمناقصات، بما في ذلك نماذج العقود وغيرها من النماذج الموحدة للإعلانات والتقييمات والتعديلات والاستفادة من بوابتها الالكترونية لنشر الإعلانات ومنح العقود؛ وتطوير قاعدة بيانات ومؤشرات خاصة بالمشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تلعب اللجنة دوراً في معالجة الشكاوى المتعلقة بالمشتريات/المناقصات. كما ستقدم المساعدة في رصد مواعيد إعداد العطاءات وتقييمها ولاحقاً منح العقود. وبالمقابل، سيواصل ديوان المحاسبة ممارسة الرقابة على المشتريات عن طريق مراجعة منح العقد قبل التوقيع عندما تتجاوز قيمة العقد سقوف المراجعة المسبقة المبينة في الاتفاقات القانونية، وضمان الإشراف على تنفيذ العقود والمراجعة اللاحقة للعقود التي تقل قيمتها عن سقوف المراجعة المسبقة...

دليل عمليات البرنامج

45. سيتم إعداد دليل عمليات البرنامج لوزارة التربية والتعليم العالي بحيث يعكس ترتيبات التنفيذ لكامل برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، بالإضافة إلى الإجراءات الداخلية والعمليات المستخدمة لتقديم وتنفيذ أنشطة البرنامج. وسيغطي ذلك مجالات المشتريات التي تشمل دورة المعاملة لديوان المحاسبة والإدارة المالية والصرف ورصد وتقييم البرنامج. كما سيشكل دليل عمليات المنح المقدمة إلى المدارس جزءاً من دليل عمليات البرنامج. وسيشمل هذا الأخير أيضاً الإجراءات المحدثة للإدارة البيئية والاجتماعية المرتبطة ببناء المدارس لمعالجة الثغرات التي تم تحديدها في تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية. وسيتم اعتماد دليل عمليات البرنامج قبل تاريخ نفاذ البرنامج وسيتم تحديثه كوثيقة حية عند الحاجة.

ب. رصد وتقييم النتائج

46. تتولى وحدة إدارة المبادرة المسؤولية عن رصد تحقيق أهداف البرنامج والنتائج وجميع المؤشرات المرتبطة بالصرف وتقديم تقارير موحدة عن سير تنفيذ أنشطة البرنامج والبيانات المالية، وفقاً لإجراءات المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. وحالياً تحصل وحدة إدارة المبادرة على المساعدة من أخصائي الرصد والتقييم المسؤول عن إعداد التقارير المرحلية وتقديمها إلى اللجنة التنفيذية الخاصة بمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال مرتين في السنة. ومن خلال البرنامج، سيستمر تعزيز قدرات وزارة التربية على الرصد والتقييم من خلال الدعم الفني والتدريب وتعيين الموظفين بحسب الحاجة.

47. وعلى مستوى المستفيدين، تكون المدارس مسؤولة عن جمع البيانات وتقديم تقارير بشأن المنح المدرسية إلى وزارة التربية والتعليم العالي. وسيتم عكس الترتيبات المقترحة لتحويل أموال المنحة للمدارس والتقارير المحاسبية التي تقدم إلى وزارة التربية وذلك في دليل عمليات المنح المقدمة إلى المدارس وسوف يتضمن شرطاً يلزم المدارس بتقديم حساب دوري إلى وزارة التربية من خلال: (i) استخدام وحدة مبسطة للسجلات المحاسبية والتقارير الدورية التي سيتم دمجها في نظام معلومات إدارة المدرسة[20]؛ (ii) تقديم وثائق دورية تدعم تقارير التمويل؛ و (iii) إشراك المصارف التجارية التي يتم تشغيل حسابات المدارس فيها لجمع وتقديم تقارير بشأن أرصدة الحسابات المصرفية إلى وزارة التربية. وقد تم تطوير نظام معلومات إدارة المدرسة والبدء بتنفيذه وتوزيعه على المدارس الرسمية في جميع أنحاء البلاد في مايو 2016م. وتقوم وزارة التربية بجمع البيانات وتتبادلها مع المركز التربوي للبحوث والإنماء لغرض تحليلها.

ج. ترتيبات الصرف

48. **طلبات الصرف**: عندما تقتنع وزارة التربية بمستوى تحقيق الأهداف، فإنها تبلغ شركة المراجعة/التحقق وتقدم لها الوثائق اللازمة وفقاً لبروتوكول التحقق من المؤشرات / النتائج المرتبطة بالصرف في الجدول أ/3.2 (في الملحق 3) خلال شهر واحد (1) من إنجاز (أو الإنجاز الجزئي) للنتائج المرتبطة بالصرف. وتقوم شركة التحقق بمراجعة النتائج في غضون ثلاثة (3) أشهر باستخدام بروتوكول التحقق من المؤشرات /النتائج المرتبطة بالصرف. ومن أجل التحقق من صحة طلب الصرف المقدم من وزارة التربية، تراجع شركة التحقق كل المؤشرات المستهدفة من خلال مراجعة مكتبية وتفتيش مادي، حسب الحاجة، على حد سواء.

[20] يشكل نظام إدارة معلومات المدرسة جزءاً من نظام أوسع لإدارة معلومات التعليم، يتم وضعه حالياً.

ويراجع البنك الوثائق المقدمة إلى جانب تقرير التحقق (إذا لزم الأمر وفقاً لبروتوكول التحقق) ويطلب أي معلومات إضافية تعتبر ضرورية. عند موافقة البنك على تحقيق (أو التحقيق الجزئي) النتيجة وعلى المبلغ الذي يمكن سحبه بناءً على إخطار رسمي، ترسل وزارة التربية طلب صرف من خلال تقديم طلب سحب باستخدام نماذج الصرف القياسية الخاصة بالبنك، على أن يكون موقعاً من قبل شخص مفوض بالتوقيع. ويتم إجراء الحوالات إلى حساب وزارة المالية الخاص بالمنح والهبات ليتم تحويلها إلى الحساب المصرفي أ لدى مصرف لبنان لأموال المنحة وإلى حساب القرض المجمع الخاص بوزارة المالية ومن ثم إلى الحساب المصرفي ب لدى مصرف لبنان لأموال قرض المؤسسة الدولية للتنمية.

49. **السُلف**: طلبت الحكومة أن يوفر كل ممول سُلفة/دفعة مقدمة بنسبة تصل إلى 25 في المئة. وعندما يتم تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف، يتم خصم (استرداد) مبلغ الدفعة المقدمة من المبلغ المقرر صرفه في إطار المؤشر المرتبط بالصرف. وعندها تكون الدفعة المقدمة التي يستردها البنك متوفرة، حسب الحاجة، لدفعات إضافية ("سُلف متجددة"). ويشترط البنك أن يعيد المتلقي أي سلفة (أو جزء من السلفة) إذا لم يتم استيفاء المؤشرات المرتبطة بالصرف (أو عند استيفائها جزئياً فقط) قبل تاريخ إنتهاء البرنامج، فور صدور إخطار بهذا الشأن من البنك.

50. **النتائج المسبقة**: سيقوم البنك بصرف ما يصل الى 25 في المئة من عائدات التمويل على حساب المؤشرات المرتبطة بالصرف التي يستوفيها المقترض بين 31 مارس 2016م وتاريخ اتفاقيات التمويل والمنحة.

51. وسيتم تمويل تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف من خلال مزيج من طرق التمويل بما في ذلك قرض المؤسسة الدولية للتنمية مع تمويل مشترك من موارد المنحة. ويتضمن الجدول أ/3.3 من هذه الوثيقة تفاصيل ترتيبات التمويل المشترك بين مختلف المؤشرات المرتبطة بالصرف.

IV. ملخص التقييم[21]

أ. التقييم الفني

المبرر الاستراتيجي

52. **إن مساعدة الدول المضيفة على تقاسم عبء استقبال اللاجئين السوريين تعتبر من الأولويات الاستراتيجية العالمية.** ويقوم المجتمع الدولي، جنباً إلى جنب مع وزارة التربية والتعليم العالي، بتلبية هذه الحاجة من خلال برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال التي بدأت في عام 2013م. وتقترح هذه المرحلة التالية التحول من التركيز الصارم على الحصول على التعليم في جانب العرض إلى التركيز على القضايا المتعلقة بالطلب فضلاً عن التركيز على الجودة وتعزيز الأنظمة. فهذان الأخيران يشكلان أولوية وطنية وإقليمية وعالمية، إذ أنه "التعلم" وليس "التدريس" هو ببساطة من يزود الأجيال القادمة بالمعارف والمهارات للانضمام الى القوى العاملة المنتجة ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ومن المهم أيضاً مساعدة النظام التعليمي في لبنان على الحفاظ على تقديم خدمات ذات جودة وبالتالي تمكينه من الخروج أقوى من هذه الأزمة.

السلامة الفنية

53. **جاء التقييم الفني متطابقاً مع إعطاء الأولويةالأنشطة المرتبطة بفرص الحصول على التعليم لزيادة العرض.** فالاستثمار في البنية التحتية يشكل أولوية بالنسبة لوزارة التربية ويأتي استجابة لحاجة ملحة. كما تشير الإحصاءات التي قدمها مسح دعم تأهيل وتطوير المدارس وتحسين شؤون المعلّمين- دراستي، 2011) والذي تم تحديثه مؤخراً في إطار مشروع الإنماء التربوي الثاني (EDP II، 2014) أن من بين 1,262 مدرسة رسمية قائمة، تحتاج حوالي 75 في المئة منها للإصلاحات. ومن بين هذا العدد، هناك حوالي 25 في المئة بحاجة لإصلاحات كبرى منها 40 مدرسة تعتبر غير آمنة من الناحية الهيكلية. بالإضافة إلى ذلك، تعود ملكية 42 في المئة فقط من المدارس لوزارة التربية، مما يساهم في انخفاض مستويات الصيانة في المدارس غير المملوكة. ومن جهة الطلب، فقد أكدت دراسة حديثة في لبنان أنه كلما بعدت المسافة إلى المدرسة، قل احتمال التحاق الأطفال بها؛ وبالتالي، سيكون دعم النقل أمراً هاماً للغايةً لضمان الالتحاق والحفاظ عليه (الشرباتي، لحود ونمور، 2016م). ثانياً، بالرغم من أن ذلك يعتبر خارج نطاق "البرنامج المدعوم من البنك"، إلا أنه من الواضح أن التحويلات النقدية كان لها أثر

[21] إن الدراسات والتقارير المذكورة في تقييم البنك الدولي التقني ليست بالضرورة مصادقة من قبل وزارة التربية.

ملموس على اللاجئين في لبنان. فقد أشار تقييم الأثر الأخير لمبادرة المفوضية السامية لئؤون اللاجئين الخاصة بتوزيع بعض المساعدات في لبنان من خلال التحويلات النقدية إلى احتمال قيام نصف الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية فقط بإرسال أطفالها إلى العمل بدلاً من الالتحاق بالمدرسة (ماسترسون، 2016م). وقد تم صرف الأموال على شراء الاحتياجات الأساسية، مع عدم وجود دليل على استخدام الأموال في شراء السلع الفاخرة أو الترف. ولم تظهر الدراسة شبه التجريبية أي دليل على الحوافز الضارة مثل استقطاب المستفيدين غير المؤهلين أو بخلاف ذلك زيادة عدد اللاجئين بصورة مصطنعة (ماسترسون، 2016م).

54. **كما تطابق التقييم أيضاً مع التركيز على التدريب ومراقبة الفصول الدراسية والمنح المدرسية، فضلاً عن أهمية الاتصال المجتمعي.** غير أنه حذر من أنه يمكن أن تكون أنشطة التدريب والمواد التدريبية التي ينتجها المركز التربوي للبحوث والإنماء أكثر فعالية إذا ما اقترانت مع المراقبة والتوجيه المستمر التي تقدمها كل من إدارة المدرسة (مدير المدرسة ومنسقي المواد، الخ) ومستشارو مديرية التوجيه التربوي والمدرسي. وينبغي أن تستند مراقبة الفصول الدراسية وتقييمات أداء المعلم على معايير واضحة ومحددة في معايير المعلم والأدوات المتقدمة ذات الصلة التي تقرها وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء. وفيما يتعلق بالاتصال المجتمعي، فهناك أدلة وافرة على أن المسائل المتعلقة بحماية الطفل لا يتم تناولها على نحو كافٍ، ولا سيما في مجتمعات اللاجئين. فقد حدد استعراض حديث لبرنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال الحد من البلطجة والعنف في المدارس كخطوة أولى حاسمة نحو حماية أفضل للطفل (جلبوط، 2015م). وتتخذ البلطجة أشكالاً عدة، بما في ذلك الأطفال الأكبر سناً الذين يتم وضعهم في الفصول الدراسية مع الأطفال الأصغر سناً. كما تم توثيق التمييز بين الطلاب في عدد من الحالات. كما أن التحرش السائد يشكل دافعاً هاما وراء تسرب الطلاب من المدارس. فردم الهوة بين المجتمع والمدرسة، من خلال تعيين جهات فاعلة لتأخذ على عاتقها مسؤولية متابعة كل من الطلاب السوريين واللبنانيين، يمكن أن يكون له أثراً كبيراً في الحد من هذا الدافع للتسرب من المدرسة.

55. **وأخيراً، من دون توفر المعلومات الصحيحة بشأن المدى الفعلي لتعلم الطلاب، لا يمكن إجراء تقييم موضوعي لجودة خدمات التعليم**. سوف تطور وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء إطاراً شاملاً لتقييم التعلُم والذي سوف يشمل تقييمات تكوينية على مستوى المدرسة. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بالصف الثالث للكشف عن الصعوبات المبكرة في مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية. وفيما يتعلق برصد النظام، خلص التقييم إلى أن دعم تطوير وتحفيز إستكمال نظام مناسب لمعلومات إدارة التعليم قد تمثل أعظم مساهمة يمكن أن يقوم بها البرنامج في المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال بشكل عام. ونظراً لعدم وجود بيانات دقيقة في الوقت المناسب، فإنه من الصعب جداً على وزارة التربية تخصيص الموارد بشكل صحيح للمدارس الأكثر احتياجاً أو توجيه جهود الوزارة نحو المدارس التي يمكن أن تستفيد منها أكثر من غيرها. كما أن توفر البيانات في الوقت المناسب سيكون له أثراً كبيراً في ضمان أن يكون الإنفاق الجاري أكثر فعالية وأفضل استهدافاً.

إطار الإنفاق

56. **يقدم إطار إنفاق برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال إجمالي مبلغ 2.1 مليار دولار أميركي، ومن ضمنه "البرنامج المدعوم من البنك" بقيمة 1.8 مليار دولار أميركي.** وتنظم الأنشطة وفقاً لمجالات مخرجات المبادرة الثانية وأبرز فئات الإنفاق المبينة هي أعمال بناء / إعادة التأهيل المدارس والأثاث والأجهزة والتحويلات إلى المدارس ومواد التعليم والتعلم وتكاليف النقل وعدد من التكاليف المتعلقة بالموظفين بما في ذلك الاستشارات. وتتابع الحكومة اللبنانية بشكل فاعل مع الجهات المانحة بشأن التعهدات المعلنة في مؤتمر لندن لتأمين التمويل اللازم (أنظر الجدول 3). كما أن إطار إنفاق البرنامج يحلل تخطيط الميزانية وتنفيذها، بالاعتماد على نتائج المراجعة الأخيرة للإنفاق العام في قطاع التعليم في لبنان.

تحليل سلسلة النتائج ومبرر اختيار المؤشرات المرتبطة بالصرف

57. **يغطي اختيار المؤشرات المرتبطة بالصرف تقدماً منطقياً على طول سلسلة النتائج**. ويمكن إيجاد هذا التقدم أيضاً ضمن المؤشرات المرتبطة بالصرف، فمع الوقت. يحفز المؤشر الأول المرتبط بالصرف على إدماج جميع الأطفال في نظام التعليم. ومن ثم يأخذ المؤشر الثاني الخطوة التالية، أي تحفيز هؤلاء الأطفال على: (i) إكمال السنة الدراسية و(ii) الانتقال إلى السنة الدراسية التالية، في كل المستويات. غير أن هذا وحده لا يكفي: فثمة مؤشرات أخرى تحفز على رصد ودعم أداء المعلم (المؤشر 3) ورصد التعلم بشكل أفضل في المواد الأساسية (المؤشر 4). ولاستكمال هذه البيئة التعليمية المحسنة يتم التركيز على إشراك المجتمع المحلي بصورة أقوى (المؤشر 5)، مما يساعد - بالإضافة إلى المساعدة على معالجة المسائل الهامة لجهة الطلب - على ضمان بيئة تعليمية آمنة لجميع الطلاب. وأخيراً، تتناول المؤشرات 6 و7 و8 و9 الظروف المؤسسية اللازمة لاستمرار هذه المكاسب إلى ما بعد عمر البرنامج، من خلال بناء أنظمة لتوفر البيانات في الوقت المناسب (المؤشر 6) واستكمال وتحديث المناهج الدراسية (المؤشر 7) وضمان أسس التعلم، مثل السياسات المتعلقة بالمعلمين واستراتيجية تقييم التعلم (المؤشر 8)، وتعزيز الوظائف الإدارية وقدرات وزارة التربية الأخرى (المؤشر 9).

المبرر الاقتصادي

58. **مع مراعاة الوصول إلى أهدافه المعلنة، تبين توقعات الحالة الأساسية لبرنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال عوائد كبيرة على مدى عمره**. واستناداً إلى تقديرات الكلفة البالغة 1.8 مليار دولار موزعة على فترة خمس سنوات والإيرادات السنوية الإسمية البالغة 11.89 مليار دولار، يبلغ صافي القيمة الحالية لهذا البرنامج 563.4 مليار دولار بنسبة خصم تساوي 5.9٪[22] . ويمكن الإطلاع على مزيد من تفاصيل هذه النتائج في إطار إنفاق البرنامج في الملحق 4 (ملخص التقييم الفني).

التقييم الائتماني

59. تم إجراء تقييم ائتماني خاص بالبنك الدولي يغطي الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للبرنامج والقدرة على الإدارة الائتمانية وأداء التنفيذ (الملحق 5). وقد حدد التقييم عدد من نقاط الضعف الهامة في كل من أنظمة الإدارة المالية والمشتريات وخلص إلى أن الخطر الائتماني العام "عالٍ".

60. وتتمثل أبرز القضايا المحددة التي قد تؤثر على البرنامج فيما يلي:

أ. الإدارة المالية: (i) عدم وجود ميزانية سنوية رسمية (تعمل الحكومة من دون ميزانيات معتمدة رسمياً منذ عام 2006م)؛ (ii) عدم كفاية أنظمة المحاسبة والرقابة ومحدودية الموارد في وزارة التربية والتعليم العالي؛ (iii) عدم وجود وظيفة تدقيق/مراجعة داخلية ومحدودية الموارد في ديوان المحاسبة وولاية تركز في المقام الأول على المراجعات المسبقة.

ب. المشتريات: (i) محدودية قدرة وزارة التربية الفنية على القيام بأعمال المشتريات كبيرة الحجم وكذا إدارة العقود (ii) محدودية موارد لجنة المناقصات المركزية لتكون قادرة على لعب دورها التنظيمي وحل الشكاوى وتوحيد وثائق العطاءات وإعداد التقارير وجمع البيانات وتدريب موظفي الخدمة المدنية و(iii) محدودية موارد ديوان المحاسبة لتعجيل المراجعات المسبقة للمشتريات.

ج. المخاطر الأخرى تشمل عدم تلبية نظام الرقابة الداخلية على مستوى المدرسة لمعايير المحاسبة الدولية، مما يؤدي إلى خطر ائتماني عالٍ.

61. بغية معالجة هذه القضايا والمخاطر، سيتم تصميم تدابير تحسينية في البرنامج لتعزيز الترتيبات الائتمانية وتأسيس إطار مناسب للرقابة الداخلية. يتضمن الجدول 4 ملخصاً لهذه التدابير.

62. **الغش والفساد.** كجزء من التقييم الائتماني، تم تقييم مستوى لإدارة أنظمة البرنامج لمخاطر الاحتيال والفساد، بما في ذلك آليات تقديم الشكاوى. وسوف تشمل الترتيبات المؤسسية المقترحة للبرنامج عدد من الآليات لمكافحة وردع ممارسات الغش والفساد والكشف عنها في الترتيبات القائمة، بما في ذلك: إجراءات شاملة ومحددة بوضوح تنظم استخدام ومحاسبة الأموال؛

أ) آلية صارمة للرقابة الداخلية ورصد الامتثال تشمل: (i) خلق وظيفة جديدة للتدقيق الداخلي؛ (ii) رصد التقدم الذي يحرزه البرنامج بصورة دورية من قبل اللجنة التوجيهية. iii) الرصد الصارم للمنح المقدمة للمدارس من حيث الامتثال من قبل وزارة التربية؛ وiv) تدقيق مستقل وفعال وترتيبات إعداد التقارير المالية.

ب) وضع ترتيبات للاستجابة في الوقت المناسب لمعالجة وحل نتائج التدقيق والشكاوى التي يتم تلقيها من خلال آلية الشكاوى؛

ت) ترتيبات فعالة لفصل وظائف المحاسبة وإعداد التقارير من قبل مختلف الجهات المعنية بالرقابة الائتمانية.

[22] يتم احتساب سعر الخصم عن طريق أخذ معدل الخزانة لمدة 30 سنة وافتراض 3٪ فوق تلك القيمة.

الجدول 4. تدابير تعزيز الترتيبات الائتمانية

الموضوع	المسألة	تدابير التعزيز أو التخفيف المقترحة
التخطيط وإعداد الميزانية	عدم وجود عملية ميزانية سنوية وعمليات بيروقراطية في مراجعة وتالموافقة على أنشطة تنفيذ الميزانية.	سوف يتم توجيه إطار إنفاق البرنامج من خلال مراجعة تفصيلية لتقديرات الإنفاق ومواءمتها مع أهداف وأنشطة البرنامج خلال تصميم هذه العملية. وسوف يستمر رصد نفقات البرنامج بشكل وثيق خلال مدة البرنامج. وسيتم تطبيق المرونة التي يوفرها قانون المحاسبة العامة في تصميم آليات المحاسبة لمنح "المساهمة في الميزانية" والقانون الصادر بشأن القرض في تصميم الترتيبات الائتمانية للبرنامج، مع الاستفادة من تعزيز الأنظمة القُطرية.
حسابات البرنامج وإعداد التقارير المالية	تُستنفد قدرة وزارة التربية لرصد أنشطة البرنامج الشاملة على نحو فعال بشكل ملحوظ نتيجة للعدد الكبير من أنشطة بناء / إعادة تأهيل المدارس واشتراط إدارتها للمنح المدرسية بصورة فعالة والعدد الكبير للعقود المتوقعة لتحسين الأنظمة.	سيتم في إطار البرنامج تعزيز القدرات الإشرافية لوزارة التربية من خلال إنشاء ما يلي: لجنة توجيهية ووظيفة تدقيق داخلي (تكون أيضاً التزاماً مزمناً) وآلية مبسطة لإدارة المنح للمدارس. ويجب توفر ترتيبات كافية لإعداد التقارير المالية للتمويل المقدم من الصندوقين لغرض إعداد تقارير إنفاق البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم دمج آلية لإعداد التقارير في نظام المعلومات القائم قيد التطوير وذلك لقيد استخدامات المدارس للأموال ومصادرها مع الأدلة الداعمة على مستوى المدرسة.
الضوابط الداخلية	قصور كبير في القدرات على جميع المستويات، وذلك بسبب نقص الموظفين وضعف النظام.	سيشمل البرنامج أنشطة تؤدي إلى تغييرات في النظام وتعزيز الضوابط لتحسين الإشراف الإداري والمراجعة الداخلية والإدارة الفعالة لعقود بناء وإعادة تأهيل المدارس وتحسين المحاسبة على المنح المقدمة للمدارس. سوف يفصل دليل عمليات البرنامج عمليات وإجراءات البرنامج مع مراعاة الشروط الائتمانية.
التدقيق الخارجي للبرنامج	تعتبر قدرة ديوان المحاسبة محدودة إذ تمثل المراجعة المسبقة الجزء الأكبر من اختصاصاته. كما أن نهجه في المراجعة قد عفا عليه الزمن.	سيتم إجراء التدقيق السنوي ببيانات برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال من قبل مدقق حسابات مستقل يكون له اختصاصات متفق عليها مع الجهات المانحة المعنية ووزارة التربية والبنك.
تخطيط وإجراءات المشتريات	ترتبط المخاطر بـ: (i) جودة المواصفات الفنية والاختصاصات؛ (ii) جودة وثائق العطاءات؛ (iii) دقة عملية تقييم العطاءات؛ (iv) جودة الأعمال أو السلع أو الخدمات، و(v) التنفيذ في الوقت المناسب.	الاجراءات التخفيفية لزيادة قدرة وحدة إدارة برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال ولجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة تتمثل في توظيف طاقم عمل و/أو التعاقد مع شركة خارجية لتنفيذ الأجزاء الهامة من العملية من أجل دعم ما يلي: (i) تعزيز قدرة وزارة التربية من خلال تضمين الدعم الفني بصورة نظامية؛ (ii) توحيد وثائق العطاءات ونماذج العقود (iii) بناء القدرات وبرنامج التدريب و (iv) تبسيط وترشيد المعاملات المؤسسية.

الإشراف على المشتريات والمحاسبة	يشرف ديوان المحاسبة على المشتريات.	سيتم تقديم الدعم إلى ديوان المحاسبة من خلال: (i) موارد إضافية وبناء القدرات (ii) تعزيز مراجعة التدقيق وزيادة عتبات المراجعة المسبقة (iii) الإشراف على تخطيط المشتريات والأداء.
	يتم تنظيم المشتريات وتقديم الشكاوى من قبل لجنة المناقصات المركزية. بالإضافة إلى ذلك، لم يلحظ جمع البيانات بشكل منتظم ولا تستخدم لقياس أداء المشتريات. نشر منح العقود والقرارات ليس إلزامياً.	سيتم تقديم الدعم إلى لجنة المناقصات المركزية من خلال: (i) موارد إضافية وبناء القدرات (ii) تعزيز الدور التنظيمي (iii) تعزيز مراجعة الشكاوى(iv) إضفاء الطابع المؤسساتي على جمع بيانات المشتريات ونشر القرارات المرتبطة بالمشتريات (الإحاطة ومعالجة الشكوى ونشر العقد والإعلان عن المناقصات، الخ).
	عقود أعمال الإشراف الفني: لا تستخدم الدراسات الفنية والإشراف الفني بواسطة الخدمات الخارجية بشكل منتظم.	سيتم إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية في وزارة التربية والتي ستعزز مستوى الرقابة على جودة مخرجات العقود المسلمة والإشراف على المشتريات بالإضافة إلى رصد أنشطة المحاسبة والأداء الأساسية الأخرى للبرنامج.
إدارة العقود	موارد وحدة إدارة المشروع غير كافية لرصد العقود، بما في ذلك العدد الهائل لأعمال بناء وإعادة التأهيل المدارس.	ستتم زيادة قدرة وحدة إدارة المشروع على رصد وإدارة العقود من خلال التعاقد على تقديم الدعم واستكمال هذا الدعم بوظيفة المراجعة الداخلية المقترح إنشاؤها.

63. **كيان مكافحة الفساد**. لا توجد أي مؤسسة حكومية في لبنان تختص بمكافحة الفساد. بيد أن هناك الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، وهي منظمة غير حكومية تنشط بشكل كبيرً في هذا المجال (www.transparency-lebanon.org). وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى اللجنة البرلمانية للعدالة الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصياغة ومراجعة التشريعات ذات الصلة بما في ذلك تلك التي تتعامل مع حماية المبلغين والوصول إلى المعلومات وغيرها من التدابير لتعزيز الشفافية في القطاع العام. تتوافق التغييرات المقترحة مع المعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التي يعتبر لبنان طرفاً فيها.

64. **المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد**. تطبق المبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بمكافحة ومحاربة الغش والفساد في تمويل برنامج النتائج على "البرنامج المدعوم من قبل البنك" ككل وقد يتم الاتفاق عليها مع المقترض.

ج. الآثار البيئية والاجتماعية

65. أجري تقييم للأنظمة البيئية والاجتماعية للتأكد من أن المشروع يعظم الفوائد البيئية والاجتماعية المحتملة، ومن بين أهم توصيات التقييم نذكر ما يلي:

- تدابير متعلقة بالفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي لأعمال البناء الجديدة وإعادة التأهيل، مع إجراءات لضمان العناية والرصد اللازم. وسوف تشمل وثائق المناقصة أنشطة تخضير لعناصر مثل النفايات الصلبة.
- وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، آليات لضمان الشفافية في المعلومات الخاصة بالمستفيد وتعزيز إدارة القضايا القائمة في إطار الخط الساخن كآلية قوية لجبر المظالم، والعمل على ضمان أن مسؤولي حماية الطفل يتمتعون بتفويض واضح وصلاحية العمل على التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية في إطار برنامج.

66. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلباً ببرنامج النتائج المدعوم من البنك، وفق ما تنص عليه السياسة والاجراءات المطبقة، أن يقدموا شكاوى إلى آلية تسوية الشكاوى القائمة في البرنامج أو إلى قسم تسوية الشكاوى التابع للبنك الدولي. فيضمن هذا القسم مراجعة الشكاوى التي يتم تلقيها فوراً بغية معالجة المخاوف ذات الصلة. كما يمكن للمجتمعات والأفراد المتأثرين تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المستقلة التي تحدد ما إذا كان قد وقع الضرر أو يمكن أن يقع نتيجة لعدم التزام البنك الدولي بسياساته وإجراءاته. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد لفت نظر البنك مباشرةً بشأن المخاوف وإعطاء إدارة البنك الوقت الكافي للإجابة. للمزيد من المعلومات بشأن كيفية تقديم الشكاوى إلى قسم تسوية الشكاوى التابع للبنك الدولي، يرجى زيارة الرابط التالي http://www.worldbank.org/GRS. للمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الرابط التالي www.inspectionpanel.org.

ح. تقييم المخاطر

67. **تعتبر مخاطر البرنامج "عالية" بشكل عام**. فهناك مخاطر كبيرة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج ونتائجه الرئيسية، وبعض هذه المخاطر ليس من السهل إدارتها أو الحد منها كونها تتعلق بالنظام. وهذة المخاطر تشمل مخاطر السياسة والحوكمة القائمة على مستوى البرنامج والوزارة المنفذة والدولة ككل، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بتمويل الكامل استراتيجية المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال وسد الفجوة التمويلية. أما المخاطر الأخرى، مثل مخاطر استراتيجية وسياسات الاقتصاد الكلي والقطاع فهي كبيرة، نظراً للتحركات المحتملة في النمو الاقتصادي والسياسة فضلاً عن التغيرات المحتملة في تركيز الحكومة خلال مدة تنفيذ البرنامج. وفيما سيتم تصميم البرنامج بطريقة تحد من هذه المخاطر قدر الإمكان، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على تركيز ووضوح المؤشرات المرتبطة بالصرف واستهداف المخرجات أكثر من النتائج، يعتقد الفريق أن القدرة العالية على تحمل المخاطر تبررها الضرورة الملحة للوضع وإمكانات الاستثمار لمساعدة الحكومة اللبنانية على تحقيق أهداف المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال.

68. المخاطر السياسية والإدارية (مصنفة "مرتفعة"). نظرا للطبيعة "التوافقية" للحكومة اللبنانية، يتطلب صنع القرار في لبنان توافقاً بين عدد كبير من الأطراف السياسية المنقسمة. فقد أدى ذلك إلى تجميد السلطة التنفيذية والتشريعية للحكومة وأعاق في كثير من الأحيان وبشكل كبير جهود الإصلاح والقدرة على إصدار التشريعات واللوائح الهامة والتوافق على التعيينات في المناصب الرئيسية. ويؤثر هذا الشلل أيضاً على عمليات إقراض البنك الدولي التي تتطلب موافقات مطولة على مستوى الوزارة ومجلس الوزراء. وبالتالي يكمن الخطر في أن قرض المؤسسة الدولية للتنمية - الذي يتطلب موافقة البرلمان - قد يواجه تأخيرات كبيرة في الفعالية أو التنفيذ. وبغية الحد من هذا الخطر، ستجمع المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال بين نوعين من التمويل (قرض المؤسسة الدولية للتنمية والمنحة، التي تتطلب فقط موافقة مجلس الوزراء).

69. **مخاطر الاقتصاد الكلي (مصنفة "ملحوظة")**. إن بيئة الاقتصاد الكلي في لبنان ضعيفة للغاية وتشكل خطراً كبيراً على البرنامج. فالتوجه الخدمي للاقتصاد يتأثر كثيراً بعدم الاستقرار السياسي وتعتمد آفاق نموه إلى حد كبير على أداء الدول العربية الأخرى - المستهلكين الرئيسيين للخدمات اللبنانية (المملكة المتحدة للتجارة والاستثمار، 2015م). وعلى هذا النحو، يشكل الصراع القائم في الدول العربية المجاورة وتأثيره المحتمل على السياسة الداخلية في لبنان المصدر الرئيسي للغموض فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في البلاد. كما يتميز الاقتصاد اللبناني بديناميكية الدين العام غير المستدامة. ويضاف إلى ذلك التعبئة المحدودة للإيرادات وارتفاع مستوى المديونية والعجز المزدوج الكبير (العجز المالي وعجز الحساب الجاري) والاقتصاد المرتبط بالدولار إلى حد كبير (صندوق النقد الدولي، 2014م) إلى نقاط ضعف الاقتصاد الكلي الملحوظة في البلاد.

70. **مخاطر استراتيجيات وسياسات القطاع (مصنفة "ملحوظة")**. أطلقت الخطة الوطنية الخمسية للإنماء التربويفي عام 2010م ووجهت نطاق تركيز عمليتي البنك الجاريتين. تم وضع هذه الخطة قبل أزمة اللاجئين السوريين وهي لا تتناول هذه المشكلة. أما مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، التي أطلقت في مايو 2014م (المرحلة الأولى من المبادرة) والتي تم تحديثها في أغسطس 2016م (المبادرة الثانية) فهي تحدد السياق الاستراتيجي لهذا البرنامج، مضيفة بذلك مزيداً من الوضوح واليقين في إطار بيئة السياسات. لا يمكن الحد من طبيعة التحديات التي يواجهها نظام التعليم في لبنان جراء تدفق الأطفال السوريين اللاجئين تماماً كما أنه ليس من الممكن إدارة التغييرات في الموظفين وفي اتجاه السياسة العامة بصورة كاملة والتي تعتبر حقيقة واقعة في ممارسة الأعمال.

71. **مخاطر التصميم الفني (مصنفة "ملحوظة")**. في حين أن التصميم قد ركز على نتائج طموحة لكنها قابلة للتحقيق وعلى فهم مفصل للقدرات والأنشطة المطلوبة لتحقيق هذه النتائج، إلا أن هذا القطاع يعتبرالقطاع الأول في البلاد الذي يستخدم أداة برنامج النتائج. وفيما يقدم التصميم الفني نظرية تغيير مقنعة لكيفية توصل الأنشطة إلى النتائج، واجه القطاع عدداً من التحديات على مدى العقد الماضي على مستوى جميع أبعاد

البرنامج الثلاثة: الحصول على التعليم وجودة التعليم وتعزيز الأنظمة. وقد أدت القدرة المحدودة في أنظمة رصد وتقييم البيانات إلى الحد من القدرة على صنع السياسات القائمة على الأدلة. وبالتالي فإن التصميم يعتمد على عدد من الافتراضات التي سيتم اختبارها خلال التنفيذ.

72. **مخاطر القدرات المؤسسية على التنفيذ والاستدامة (مصنفة "مرتفعة")**. نظراً لنطاق المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال الواسع، هناك خطر يتمثل في أن وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء قد لا يكونا قادرين على التعامل مع زيادة حجم الأنشطة التي تتطلبها المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. على وجه الخصوص، ستتطلب أنشطة بناء وإعادة تأهيل المدارس قدرة موسعة على تحديد مواصفات البناء والأجهزة وإدارة عملية الشراء بالكامل.

73. **المخاطر الائتمانية (مصنفة "مرتفعة")**. إن المخاطر الائتمانية والاجراءات التخفيفية المقترحة موصوفة في التقييم الائتماني في القسم الرابع IV.

74. **المخاطر البيئية والاجتماعية (مصنفة "ملحوظة")**. في حين ليس من المتوقع حدوث أي آثار بيئية أو اجتماعية سلبية محددة جراء تنفيذ البرنامج، تبقى المخاطر جوهرية، لا سيما بسبب ضعف الأطفال اللاجئين والعلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وهذه المخاطر والاجراءات التخفيفية مفصلة في تقييم الأنظمة الاجتماعية والبيئية.

75. **المخاطر إزاء أصحاب المصلحة (مصنفة "ملحوظة").** يشمل أصحاب المصلحة الجهات الرئيسية الفاعلة في النظام (مثل المعلمين ومدراء المدارس وغيرهم من موظفي القطاع) إضافة إلى أفراد المجتمعات المحلية التي يمكن أن تستفيد من البرنامج. وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة في النظام، فهناك مخاطر متعلقة بشؤون الموظفين مثل المعلمين المتعاقدين وغيرهم من المشاركين الذين قد يشعرون بنقص في تمثيلهم في أنشطة البرنامج. أما من حيث المجتمعات المحلية، فبالنظر إلى السياق سريع التطور، قد لا يكون الاتصال بين جهود الحكومة الرسمية والمجتمعات المحلية المستفيدة متكرراً ومرناً بالشكل الأمثل، مما يؤدي إلى عدم تحقيق إمكانات أنشطة البرنامج، مثل ارتفاع نسبة الغياب بالنسبة للطلاب. وهذه المخاطر والاجراءات التخفيفية مفصلة في تقييم الأنظمة الاجتماعية والبيئية.

76. **المخاطر الأخرى (مصنفة "مرتفعة")**. إن المخاطر الأخرى الرئيسية التي تم تحديدها هي إطار إنفاق البرنامج، وعلى وجه الخصوص تمويله. فبرغم تعهدات المانحين للمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، تميل المساهمات إلى أن تكون سنوية، مما يحد من قدرة وزارة التربية على البرمجة وإعداد الميزانية لعدة السنوات. فاعتباراً من يوليو 2016م، من المتوقع أن يصل إجمالي قيمة برنامج المبادرة الثانية الى نحو 2.1 مليار دولار أميركي، في حين لا يزال من المنتظر تلقي مساهمات كبيرة من الجهات المانحة للعام الدراسي 2016-2017م. وتعمل الحكومة اللبنانية مع المجتمع الدولي على سد الفجوة التمويلية المتبقية من أجل تحقيق أهداف برنامج المبادرة الثانية. وفي حال لم يتم سد هذه الفجوة، قد يكون تحقيق النتائج في إطار البرنامج في خطر.

خ. خطة عمل البرنامج

77. بناء على التقييمات الفنية والائتمانية والبيئية والاجتماعية، تم وضع خطة عمل للبرنامج (الملحق 8). وتقوم الخطة المقترحة على مجموعة من الإجراءات لتعزيز الكيانات المشاركة في تنفيذ البرنامج أو الإشراف على تحقيق نتائج البرنامج. وتهدف هذه الإجراءات المقترحة أيضاً إلى تعزيز نظام أكثر استدامة من شأنه أن يمكن هذه المؤسسات من أداء وظيفتها على نحو فعال على المدى الطويل. وتتضمن خطة عمل البرنامج الإجراءات الرئيسية أدناه. وسيتم رصد هذه الاجراءات من قبل البنك الدولي كجزء من خطة دعم تنفيذ البرنامج (الملحق 9):

- **إنشاء لجنة توجيهية** لضمان تنفيذ البرنامج على نحو فعال بما يتوافق مع الترتيبات المتفق عليها.
- **وضع دليل لعمليات البرنامج**. يجب اعتماد دليل لعمليات البرنامج عند دخول البرنامج حيز التنفيذ.
- **إجراء تقييم شامل لاحتياجات قدرة وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء**. سيتم ذلك من خلال الدعم الفني الذي يغطيه البرنامج عند تنفيذ البرنامج.
- **بناء قدرات وزارة التربية ووحدة إدارة المبادرة والمركز التربوي في المجالات الأساسية للتخطيط للمشاريع وإدارتها والوظائف الائتمانية والرصد والتقييم بغية تنفيذ أنشطة البرنامج واستراتيجية وزارة التربية على نحو فعال**. بناءً على نتائج تقييم الاحتياجات، سيتم توفير الدعم الفني والتدريب اللازم من خلال البرنامج لتعزيز قدرات وزارة التربية والمركز التربوي. وسوف يشمل ذلك إنشاء وحدة مشتريات فاعلة في وحدة إدارة المبادرة مع عدد كاف من الموظفين المدربين، بالإضافة إلى وظيفة رصد وتقييم للعمل على البرنامج.

- **تحسين توافر البيانات والشفافية والمحاسبة**. سيدعم البرنامج الاجراءات الخاصة بإضفاء الطابع المؤسسي على جمع بيانات المشتريات ونشر القرارات المتعلقة بالمشتريات (استخلاص المعلومات وتسوية الشكاوى ونشر العقود والإعلان عن فرص الشراء، الخ) في وزارة التربية. كما سيعزز البرنامج تسجيل البيانات على مستوى المدارس، أي تسجيل مصادر واستخدامات الأموال وغيرها من المعلومات ذات الصلة، مع الإضافات اللازمة للوثائق الداعمة في نظام المعلومات الذي هو في مرحلة التطوير النهائية، في الوقت المناسب.
- **ضمان وظيفة المراجعة الداخلية في وزارة التربية**. وسيتم ذلك من خلال توظيف استشاري لإعداد تقارير وظيفة المراجعة الداخلية وإرسالها إلى وزير التربية والمساعدة في تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بدءاً من السنة الأولى من تنفيذ البرنامج. ويغطي نطاق المراجعة الداخلية برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. وكجزء من اختصاصاته، سيساعد الاستشاري وزارة التربية في إنشاء وظيفة معممة داخل الوزارة من خلال العمل بالتعاون مع موظفي الوزارة المعينين ونشر المعرفة حول منهجيات المراجعة الداخلية ودعم فريق الوزارة في تطوير الأدلة لضمان فعالية عمليات وإجراءات البرنامج باستخدام منهجيات الممارسات الجيدة، ومواد إرشادية أخرى للمساعدة في إنشاء والمحافظة على هذه الوظيفة. وسيشكل وجود موظفين مدربين من الوزارة مع إرشادات التدقيق لأداء وظيفة المراجعة الداخلية جزءاً من المؤشر المرتبط بالصرف رقم (9) المتعلق بتحسين القدرات المؤسسية للوزارة.
- **التدقيق الخارجي للبرنامج**. وسيتم تعيين مدقق حسابات خارجي مستقل لمراجعة حسابات برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال وإصدار تقارير تدقيق سنوية للبيانات المالية الخاصة بالبرنامج. وسيتم الاتفاق على اختصاصات مدقق الحسابات الخارجي بين وزارة التربية والبنك وشركاء التنمية الذين يدعمون برنامج المبادرة الثانية والذين يطلبون حالياً عمليات تدقيق مماثلة، ومن بينهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف، مع الحرص على وجود مدقق مشترك واحد للبرنامج.
- **آلية جبر المظالم**. تعزيز الخط الساخن القائم لتعزيز نظام جبر المظالم في وزارة التربية على مستوى وحدة إدارة البرنامج لمعالجة الشكاوى المرتبطة بالقضايا الاجتماعية مثل التمييز والتحرش الجنسي والبلطجة في المدارس. دمج نظام آمن وسري يمكن الوصول إليه بسهولة للإبلاغ عن حالات العنف القائمة على النوع الاجتماعي وضمان متابعتها. وسيتم تنفيذ ذلك بالتعاون مع الشركاء في إطار الأنشطة القائمة.

الملحق 1: الوصف التفصيلي للبرنامج

1. **ستدعم العملية المقترحة المرحلة الثانية من برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال الخاص بالحكومة اللبنانية**. وستدعم العملية التي تم إطلاقها في عام 2013م المبادرة الثانية (2016-2021) التي من المقدر أن تصل كلفتها إلى نحو 2.1 مليار دولار أميركي. بذلك، يقوم هدف البرنامج التنموي على:

"تعزيز الفرص العادلة للحصول على خدمات التعليم وتحسين جودة تعلم الطلاب وتعزيز أنظمة التعليم في قطاع التربية في لبنان استجابةً لأزمة اللاجئين التي طال أمدها".

2. **تتم إدارة نظام التعليم في لبنان بشكل رئيسي من قبل هيئتين: وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء**. فوزارة التربية مسؤولة عن الإشراف على قطاع التعليم ككل، ابتداءً من الموافقة على السياسات الوطنية إلى توفير تقديم الخدمات في المدارس الرسمية، بالإضافة إلى تنظيم المدارس الخاصة وغيرها من مقدمي خدمات التعليم. أما المركز التربوي، فهو جهة مستقلة تخضع لرعاية وزارة التربية، وهو مسؤول عن التخطيط الاستراتيجي في عموم البلاد على المستوى ما قبل الجامعي. وتشمل وظائف المركز تصميم المناهج وتطوير الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى وإصدار المبادئ التوجيهية لمواصفات الامتحانات الرسمية وإعداد المعلمين، بما في ذلك تدريبهم.

3. يتمحور نظام التعليم في لبنان حول ثلاث (3) مستويات التعليم الإلزامي (6 - 15 سنة) مكونة من ثلاثة (3) صفوف في كل مستوى. وهناك أيضاً مرحلة الروضة مكونة من 3 صفوف (3 إلى 6 سنوات) ومرحلة التعليم الثانوي وهي عبارة عن ثلاث سنوات (15 إلى 18 سنة). ويهيمن القطاع الخاص بشكل كبير على قطاع التعليم مع ما يقارب 70 في المئة من عدد الطلاب الذين يرتادون مدارس خاصة (14 في المئة في المدارس الخاصة المدعومة من قبل الحكومة و55 في المئة في المدارس الخاصة غير المدعومة). أما متوسط معدلات نجاح الطلاب في الامتحانات الرسمية للصفين التاسع والثاني عشر في المدارس الرسمية والخاصة فيبلغ 61 و73 في المئة على التوالي، وهو منخفض نظراً لارتفاع مستويات الإنفاق في القطاع. كما يكشف تحليل بيانات المسح على المستوى الدولي والوطني عن أن الاختلافات بين المدارس كبيرة ومرتبطة بعوامل مثل حجم المدرسة والوضع الاجتماعي والاقتصادي وجودة المباني المدرسية والموارد التعليمية.

4. **يهدف برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال إلى تحقيق ثلاث نتائج وتسعة مخرجات تتمحور حول ثلاث ركائز**: i) الحصول المنصف على التعليم وii) تحسين الجودة وiii) تعزيز الأنظمة. وتم وصف كل منها أدناه. تم تطوير إطار نتائج برنامج المبادرة الشامل بطريقة استشارية، بقيادة وزارة التربية. وتم إنشاء مجموعات عمل لكل ركيزة تخضع لقيادة وزارة التربية مع ممثلين عن الوزارة في كل منها وعضو من مجتمع المانحين يعين للمشاركة في قيادة كل مجموعة عمل. وضمن البرنامج الحكومي العام، يتكون "البرنامج المدعوم من البنك" من أنشطة المبادرة المنفذة بالكامل من قبل الوزارة. وهذا يعني حوالي 1.8 مليار دولار أميركي من كلفة الأنشطة المحددة لخمس (5) سنوات. وتستثنى الأنشطة مثل التعليم غير الرسمي المنفذة من قبل اليونيسيف أو غيرها، وبرامج التحويلات النقدية التى سيتم تنفيذها خارج وزارة التربية.

5. **تعرض سلسلة نتائج برنامج المبادرة الثانية والمؤشرات المرتبطة بالصرف ذات الصلة في "البرنامج المدعوم من البنك"، القصة الكاملة من الأنشطة المختارة إلى النتائج النهائية المرغوبة (راجع الشكل 1)**. في إطار الركيزة 1، يركز المؤشر المرتبط بالصرف الأول على جذب وتحفيز المزيد من الأطفال إلى التعليم الرسمي. أما المؤشر التالي (في إطار الركيزة 2) فهو يقوم على إبقاء الأطفال في المدرسة حتى التعليم الثانوي، أولاً من خلال تحفيزهم على الحضور، وبعدها على إكمال المستوى الحالي والانتقال من مستوى إلى آخر.

ومع بقاء المزيد من الأطفال في المدرسة، يركز المؤشران 3 و4 على قياس ما يتعلمه الأطفال وقياس أداء المعلم لتحسين التعلم. أما المؤشر 5 فهو يركز على سد الفجوة بين المدرسة والمجتمع، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان حصول الطلاب على الدعم في المنزل اللازم لنجاحهم. وأخيراً، في إطار الركيزة 3، تعمل أربعة مؤشرات على ضمان توفر البيانات والمناهج والسياسات (مثل سياسات المعلمين) والقدرة لتحقيق النتائج المنشودة في إطار الركيزتين الأولى والثانية.

6. **يأخذ المؤشر الذي يدعم الركيزة 1، الحصول المنصف على التعليم، بعين الاعتبار واقع أن كل الطلاب لا يحتاجون النوع نفسه من الدعم**. فيجب معالجة معدلات الالتحاق المنخفضة للأطفال اللبنانيين بالتعليم الثانوي بشكل مختلف عن طريقة معالجة التحديات المرتبطة بتسرب

اللاجئين من المدرسة في نهاية الصف الخامس، ولكن سيتم تناول كلتا المجموعتين من القضايا ضمن إطار المبادرة من أجل تحقيق المؤشر الأول. ويشكل ذلك نقطة الانطلاق لسلسلة النتائج: توفير فرص الحصول على التعليم الرسمي من خلال التدخلات على صعيد كل من الطلب والعرض.

7. **تحصل الركيزة 2، تحسين الجودة، على دعم أربعة مؤشرات مرتبطة بالصرف، تخصص كل منها لخطوة معينة في سلسلة النتائج**. يبدأ المؤشر 2 مع إكمال الصف والانتقال إلى الصف التالي مع تحفيز فعال لجذب الطلاب في بداية المراحل الثلاث المكونة من ثلاث سنوات. أما الرابط التالي (المؤشر 3) فهو يقيس طريقة المعلمين في التدريس ويقدر تأثير الدعم الذي يتلقاه المعلمون، بهدف تحسين أداء المعلم. ويدعم المؤشر 4 المعلمين في تقييم الصعوبات التي يواجهها طلاب الصف الثالث، وذلك للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الطلاب وتحسين تعلم الطلاب في نهاية المطاف. يقوم الرابط الأخير في سلسلة النتائج في إطار هذه الركيزة، الذي يضم شبكة الدعم الكاملة المطلوبة لإبقاء الأطفال في المدرسة والتعلم، على إشراك المجتمع المحلي مع ضمان مشاركة الآباء والمجتمعات في إطار المؤشر 5.

الشكل 1.1: ركائز وسلسلة نتائج مبادرة توفير التعليم لجميع الطفال

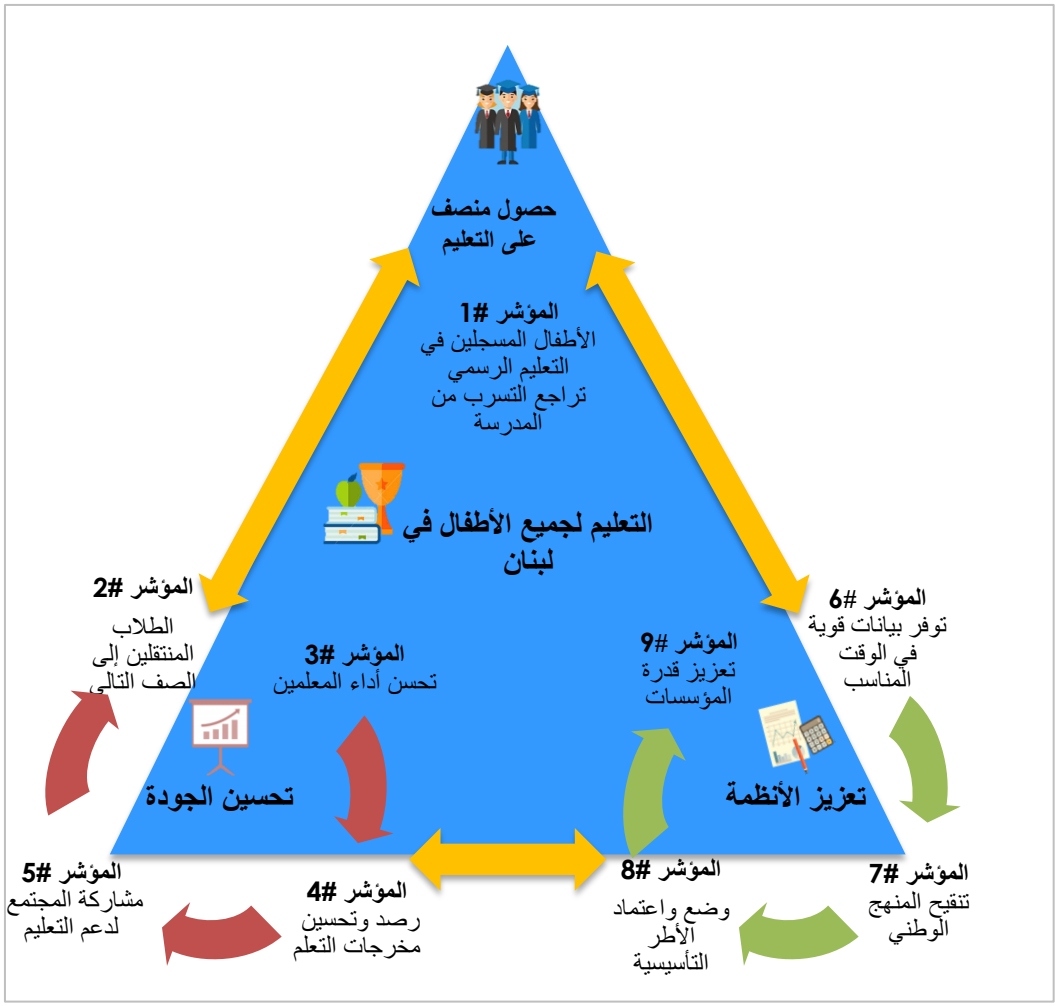

8. **يشكل تعزيز الأنظمة ركيزة المجموعة الثالثة والأخيرة من المؤشرات المرتبطة بالصرف، وهي مخرجات ذات مستوى أعلى على مستوى النظام**. يشكل تقدم الوظائف على نطاق النظام شرطاً أساسياً لتحقيق المؤشرات الأخرى، فيما ستعزز وتتعزز في الوقت نفسه بتحقيق المؤشرات ذات المستوى الأدنى. وتتجلى ديناميكية الدعم المتبادلة هذه في المؤشر 6. فاتخاذ القرارات بطريقة فعالة على المستوى المركزي للوزارة يعتمد على الجمع والنقل الدقيق للبيانات في الوقت المناسب على مستوى المدرسة؛ وفي المقابل، فإن اتخاذ القرارات القائمة على البيانات سيمكن من تدفق الدعم والموارد إلى المدارس الأكثر احتياجاً، مما يساعدها على أداء وظائفها الأساسية، فضلاً عن جمع البيانات ورفعها في الوقت المناسب. تشمل المؤشرات الأخرى تحت هذه الركيزة المناهج والسياسات المتعلقة بمعايير المعلمين وتنميتهم المهنية ووضع استراتيجية شاملة لتقييم التعلم وبناء القدرات، وهي كلها ضرورية لتفعيل نظام التعليم.

I. الركيزة 1 للمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال: فرص منصفة للحصول على التعليم

9. **تهدف الركيزة الأولى إلى تحقيق "تعزيز فرص حصول الأطفال والشباب ومقدمو الرعاية لهم على التعليم الرسمي أو التعليم غير الرسمي المنظم وتعزيز الطلب عليه"**. وفي إطار هذه الركيزة، ستساهم الأنشطة في تحقيق مخرجين:

- أ.1 يحصل الأطفال والشباب ومقدمو الرعاية لهم على الدعم اللازم لزيادة طلبهم على التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي المنظم؛
- أ.2 يحصل الأطفال والشباب على فرص أفضل ومنصفة للوصول إلى مدارس رسمية مجهزة بصورة مناسبة، وبخاصة في المناطق المحرومة؛

10. **من المرجح أن تساهم الأنشطة في جميع مجالات هذه المخرجات في تحقيق الأهداف الشاملة للمبادرة ضمن إطار الركيزة 1**: نسبة الأطفال في سن المدرسة (3 إلى 18) الملتحقين بالتعليم الرسمي وغير الرسمي. وتتألف هذه الأنشطة من أنشطة متعلقة بالعرض مثل بناء وإعادة تأهيل المدارس، فضلاً عن أنشطة متعلقة بالطلب. وسيتم تفصيل هذه الأنشطة كلاً على حدة أدناه.

11. لجهة العرض، يقترح البرنامج تنفيذ عدد من التدخلات. سوف تُنفق وزارة التربية حوالي 155 مليون دولار أميركي لبناء أو توسيع أو إعادة تأهيل ما يصل إلى 665 مدرسة، مما سيزيد قدرة استيعاب النظام العام بحوالي 45,000 مقعد. وسوف يشمل ذلك إضافة فصول دراسية جديدة وتحديث المدارس لتتوافق مع معايير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلاً عن الجهود لضمان أن تكون المدارس أكثر شمولاً، وبخاصة للطلاب من ذوي الإعاقة. يجب أن ترتكز كافة أعمال البناء الإضافية على الحاجة وأن تهدف إلى سد الثغرات، بتكلفة تقدر بنحو 2,000,000 دولار أميركي للمدرسة الواحدة، مع العلم بأن هذا المبلغ سيختلف بحسب حجم المدرسة وموقعها. كما سيتم تجهيز المدارس وفق مواصفات المدارس الفعالة. وستشمل التجهيزات المكاتب والمقاعد والألواح؛ بالإضافة إلى معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمختبرات. كما سيتم تزويد المدارس المبنية حديثاً أو المعاد تأهيلها أو الموسعة بالتجهيزات والأثاث، كما سيتم، عند الحاجة، إشغال وظائف المعلمين ومدراء المدراس والمساعدين من خلال توظيف جديد أو من خلال نقل المعلمين الفائضين في المدارس الأخرى إلى المدارس الجديدة أو المعاد تأهيلها.

12. **لجهة الطلب، تعزى الأنشطة في إطار برنامج المبادرة العام إلى حد كبير لتلك التي سوف تنفذ مباشرة من قبل الشركاء الدوليين مثل اليونيسيف (وبالتالي، فقد تم استبعادها من "البرنامج المدعوم من البنك")**. وبتوجيه من وزارة التربية، ستكثف المنظمات المحلية والدولية أنشطة التوعية المجتمعية للمجتمعات الضعيفة واللاجئين لتزويدهم بالمعلومات اللازمة حول فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي. ومن أجل زيادة الطلب، يخطط البرنامج أيضاً لخفض تكاليف التعليم للأسر من خلال دعم الرسوم المدرسية وتوزيع الكتب المدرسية والمواد التعليمية، وتسهيل المواصلات إلى المدارس. كما سيتم أيضا النظر في تقديم المساعدات النقدية (التحويلات النقدية) من أجل خفض تكاليف الفرص البديلة لإرسال الأطفال إلى المدرسة لصالح الأسر. على سبيل المثال، تخطط اليونيسف لتنفيذ برنامج للتحويلات النقدية تستهدف الأسر التي لديها أطفال في سن المدرسة لتشجيع الالتحاق بالمدارس والحضور.

13. **سيتم تناول أنشطة العرض والطلب المرحلية لدعم التعليم غير الرسمي**. فبعض الأطفال، وخاصة أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة لمدة سنة أو أكثر، يفتقرون للمهارات الأكاديمية و / أو اللغوية للالتحاق بالتعليم الرسمي. كما قد يكون لديهم التزامات مثل المشاركة في العمل أو رعاية الأطفال مما يمنعهم من الالتحاق بالمدارس الرسمية. لذلك، وضع المركز التربوي للبحوث والإنماء منهجاً دراسياً غير رسمي لخدمة هذه الفئة من الطلاب، وكذا توفير التعليم غير الرسمي، بما في ذلك التعليم المتسارع، من خلال اليونيسيف والشركاء الآخرين.

14. بالنسبة لبعض الطلاب، يشكل ذلك برنامجاً نهائياً يأملون من خلاله اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب. وبالنسبة لغيرهم من الطلاب، فقد يساعدهم التعليم المتسارع على اللحاق وإعادة الاندماج في التعليم الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة التربية حالياً بتوظيف أخصائيين نفسيين إضافيين في مديرية التوجيه التربوي والمدرسي لدعم الطلبة من ذوي الحاجة. كما أن لدى المركز التربوي للبحوث والإنماء قسم نفسي واجتماعي من شأنه أن يساهم في برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. وبدعم من اليونيسيف، تعد وزارة التربية حالياً برنامجاً نفسياً- اجتماعياً للطلاب ويطرح تدريب المعلمين وغيرهم من الجهات الفاعلة على مستوى المدرسة. وفي حين تختلف نهج التعليم غير الرسمي عن نهج التعليم الرسمي، تضمن وزارة التربية أن يكون الاثنان متماسكين في أهدافهما العامة.

II. الركيزة 2 للمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال: تحسين الجودة

15. **تسعى الركيزة الثانية إلى "تحسين جودة الخدمات التعليمية وبيئات التعلم المقدمة وضمان نتائج تعليمية مناسبة بحسب الأعمار للأطفال والشباب".** وبصورة خاصة، ستساهم الأنشطة في مجالات المخرجات الثلاثة التالية:

- ب.1 تعزيز قدرات المعلمين والعاملين في مجال التعليم لتقديم نهج يرتكز على المتعلم في المدارس العامةأو فضاءات التعلم؛
- ب.2 تمكين العاملين في مجال التعليم على مستوى المدارس من المساهمة بشكل استباقي في إدارة المدارس بشكل أفضل وتوفير بيئات تعلم آمنة ومواتية؛
- ب.3 تمكين المجتمعات من المشاركة بنشاط في تعزيز التعلم ورفاه الطلاب والأطفال في فضاءات التعلم؛

16. **ضمن كل من مجالات هذه المخرجات، تم اختيار مؤشرات مرتبطة بالصرف من المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال تتعلق بـ"البرنامج المدعوم من البنك".** لتحقيق هذه المؤشرات، يقترح البرنامج دعم عدد من التدخلات والأنشطة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق هذه النتائج، بما في ذلك تدريب مدراء المدارس والمعلمين وتقديم المنح إلى المدارس لتعزيز الإدارة المدرسية وتفعيل شبكة اتصال مجتمعي وإجراء عدد من أنشطة التقييم وتقييم التعلم لمساعدة المعلمين على التحديد الدقيق لأجزاء المناهج التي يواجه فيها الطلاب صعوبات أكثر.

17. **فيما يتعلق بأنشطة التدريب تحت النقطة ب.1، ستدعم وزارة التربية والشركاء الدوليين تدريب المعلمين والعاملين في مجال التعليم على استخدام طرق تدريس ترتكز على المتعلم وإدارة الفصل والتعلم التفضيلي، بما في ذلك لذوي الاحتياجات الخاصة**. ويمكن أن يبدأ الكثير من هذا التدريب والدعم فوراً مستنداً إلى الأنشطة القائمة المدعومة في إطار المبادرة 1 ودعم الأنظمة ذات الصلة. وسيتم تدريب المعلمين والعاملين في مجال التعليم على أساليب التدريس الفعالة وتقييم الطلاب وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعلمين، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين. وستترافق الدورات التدريبية مع الرصد والتوجيه من المستشارين (الموجهين) الذين يزورون المدارس بانتظام لمراقبة المعلمين وتقديم الملاحظات. وسوف تشمل الأنشطة الأخرى وضع وتوزيع المواد التعليمية بما في ذلك أدلة المعلم.

18. **هناك أدلة قوية على التحسينات المرتبطة بهذه النهج**. فقد تبين أن أدلة المعلمين المصممة بصورة مناسبة فعالة في سياقات متعددة، بما في ذلك لبنان، في تحسين التدريس في الفصول الدراسية وتعلم الطلاب (برونز ولوك، 2015). كما ارتبطت الإدارة الفعالة غير العنيفة للفصول الدراسية بزيادة كفاءة المعلم الذاتية وزيادة مستوى تعلم الطلاب. وعلى المدى الطويل، ستكون هذه التدريبات وإجراءات دعم المعلم مرتبطة بتطوير المنهج الجديد، مع مواد تدريب ودعم تعكس المعايير الجديدة لتعلم الطلاب التي يجب اعتمادها.

19. **فيما يخص المنح المدرسية (ب.2)، سيدعم البرنامج تدريب مدراء المدارس والإداريين على تحديد احتياجات المدرسة وإعداد خطط لتحسين المدارس تلبي احتياجات المدارس الفورية ومتوسطة الأجل**. ويقوم ذلك على برامج المنح المدرسية القائمة التي تديرها وزارة التربية ووحدة إدارة مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال. وسيتم توفير تمويل على شكل منح للمدارس لتحقيق خطط التحسين الخاصة بها. وسيتم التركيز بشكل خاص على تمكين مدراء المدارس من خلال توفير الدعم والسلطة والمحاسبة لضمان عمل مدارسهم على توفير بيئة تعليمية آمنة وشاملة، بالإضافة إلى عمل المدارس على تحسين مستوى استبقاء الطلاب وتحصيلهم العلمي والنتائج التعليمية.

20. **سيتم تحقيق مخرج زيادة المشاركة المجتمعية في تعلم الطلاب ورفاههم (ب.3) من خلال عدد من الأنشطة، بما في ذلك المنح المدرسية المذكورة أعلاه**. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تعمل شبكة الاتصال المجتمعي مع أطفال الدوام الثاني وأولياء أمورهم لدعم وصول آمن إلى المدرسة والمنزل من خلال مرافقة الطلاب من وإلى المدرسة والمتابعة مع الأهل والأطفال المعرضين لخطر ترك المدرسة.

21. **في إطار هذه الركيزة، ستسعى وزارة التربية أيضاً إلى تحسين رصد وتقييم جودة التدريس ونتائج التعلم وبيئات التعلم من خلال مجموعة من الأنشطة المترابطة**. ومن المرجح أن تشمل هذه الأنشطة رقمنة سجلات مراقبة المعلم بحيث يمكن تتبع التقدم الذي يحرزه المعلم وإجراءات الدعم على مر الزمن. وسوف تشمل أيضاً تطوير تقييمات تكوينية جديدة خالية من المجازفات في الصفوف الدنيا لتحديد الطلاب الذين يحتاجون إلى الدعم. وعلى المدى الأطول، سوف يكون من الممكن تحديد الفصول والمدارس التي هي بحاجة إلى الاستهداف بالدعم بفضل أنماط أداء الطلاب على مر الزمن.

III. الركيزة 3 للمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال: تعزيز الأنظمة

22. **تقوم الركيزة الثالثة على "تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء من أجل وضع خطة وميزانية لخدمات التعليم وتنفيذها ورصدها وتقييمها"**. وتهدف هذه الركيزة إلى تحقيق المخرجات التالية:

- ج.1 وضع وتشغيل نظام معلومات فعال ودقيق لإدارة التعليم؛
- ج.2 تطوير واعتماد منهج دراسي منقح للمدارس وفضاءات التعلم لتحسين جودة التعلم والمهارات الحياتية وفرص العمل للأطفال والشباب؛
- ج.3 اعتماد وتنفيذ أطر سياسية مناسبة لتنظيم برامج وخدمات التعليم وتعزيز إدارة المدارس وإضفاء الطابع المهني على خدمات التعليم؛
- ج.4 تعزيز وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء على المستويين المركزي والإقليمي لقيادة وتنسيق تخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال.

23. **تمثلت إحدى الصعوبات الرئيسية التي تمت مواجهتها خلال تنفيذ المرحلة الأولى من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في عدم توفر بيانات موثوق بها في الوقت المناسب وأنظمة هيكلية لجمع البيانات وقدرة الأنظمة على تحليل البيانات التي يمكن أن تفيد في صناعة القرارات المتعلقة بالسياسات وتدخلات البرامج**. هناك حالياً عدة آليات لجمع البيانات التي تعمل بالتوازي، بالإضافة إلى تأخيرات طويلة في قدرة وزارة التربية والمركز التربوي على جمع واستخدام البيانات على مستوى المدارس لاتخاذ القرارات. ونتيجة لذلك، سوف تضع الوزارة والمركز إطاراً لإدارة البيانات مع تفصيل كيفية جمع البيانات عن المدارس والطلاب والمعلمين وغيرهم من موظفي القطاع، والتحقق من صحتها وتصنيفها واستخدامها من قبل مختلف الجهات المعنية. وسوف يتم نشر نظام معلومات إدارة التعليم من أجل دعم جمع البيانات في الوقت المناسب، بحيث تستند عملية اتخاذ القرارات على مستوى المدرسة والوزارة والمركز على بيانات دقيقة ومحدثة.

24. **فيما يتعلق بالمخرج ج.2، تعود المناهج الدراسية الرسمية الحالية في لبنان إلى عام 1997م ولم تشهد تغييرات كبيرة منذ ذلك الوقت**. وهي ترتكز بشكل كبير على مفاهيم أو معلومات محددة يتوجب على الطالب أن يعرفها، بدلاً من التركيز على الكفاءات والمهارات التي يجب أن يكتسبها المتعلمون. لذا تلتزم وزارة التربية ومركز البحوث بإعادة النظر في المناهج الدراسية في إطار المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال بحيث تصبح قائمة على الكفاءة ومرتكزة على المتعلم ومتوافقة مع احتياجات القوى العاملة في القرن الواحد والعشرين. بالإضافة إلى المنهج الرسمي، ستضع وتطرح الوزارة والمركز برامج تعليم إضافية غير رسمية التي يمكن أن تعمل كمعابر إلى التعليم الرسمي، ولا سيما بالنسبة للأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة لفترة من الزمن.

25. **من أجل ضمان الفرص المنصفة للحصول على التعليم وتحسين نوعية الخدمات التعليمية وبيئات التعلم، ستضع وزارة التربية وتعتمد وتنفذ السياسات المناسبة**. وبشكل خاص، ستلغي الوزارة العوائق المتمثلة في الاجراءات القانونية والتوثيق المفروضة على اللاجئين للالتحاق بالمدارس والتسجيل في الامتحانات. وسوف تقر الوزارة أيضاً بالتحصيل العلمي من خلال اعتماد شهادة التعليم الرسمي وغير الرسمي. كما ستضع وتعتمد الوزارة والمركز التربوي أطراً لحماية الطفل وتقديم المشورة الصحية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان أن تكون فضاءات التعلم الرسمية وغير الرسمية آمنة وشاملة. وفيما يتعلق برصد التعليم والتعلم، ستصادق الوزارة والمركز على معايير المعلم المؤثر وستعمل على تطوير نظام لإدارة أداء المعلم من أجل الرصد الفعال وتقييم وتحسين أداء المعلم. كما سيتم وضع إطار وطني لتقييم التعلم لقياس المخرجات التعليمية. وأخيراً، سيتم وضع واعتماد إطار للإدارة على مستوى المدرسة لتمكين الإدارة المدرسية وتعزيز استقلالية المدارس.

الجدول 1.2. فئات نفقات برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال

نشاط/نفقات المبادرة	الخطة الإرشادية لوزارة التربية لاستخدام قرض المؤسسة الدولية للتنمية + الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية + الصندوق الائتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال (مليون دولار أميركي)	برنامج المبادرة (مليون دولار أميركي؛ إرشادي)
الأنشطة ضمن إطار زيادة الحصول على التعليم	**150** دولار أميركي	**1,349** دولار أميركي
أعمال بناء وتوسيع وإعادة تأهيل المدارس	70	200
أثاث وتجهيزات المدارس بما في ذلك أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	20	40
تكاليف الموظفين والاستشارات لدعم أنشطة التوعية وغيرها من الأنشطة التي تدعم زيادة معدلات الالتحاق في نهاية المطاف	10	13
المواد اللازمة لتدخلات الدعم مثل تنفيذ حملات إعلامية لزيادة الطلب على التعليم	20	25
النقل	10	222
المساهمات المالية لصناديق المدارس وصناديق مجلس الأهل	20	50
الأنشطة الأخرى التي تدعم الوصول بما في ذلك الدعم لاستبقاء الطلاب ودعم التحاق الطلاب وغيرها من الأنشطة		799
الأنشطة ضمن إطار تحسين الجودة:	**44** دولار أميركي	**243** دولار أميركي
المساهمات المالية لمديرية التوجيه التربوي والمدرسي/ تكاليف الموظفين والاستشارات وتكاليف النقل لتغطية الأنشطة مثل أنشطة مراقبة الفصول الدراسية التي تقوم بها مديرية التوجيه التربوي والمدرسي	15	20
الدورات التدريبية وأنشطة دعم المعلمين ذات الصلة، التي يقدمها المركز التربوي و/أو مديرية التوجيه	10	20
أنشطة توعية المجتمعات وأصحاب المصلحة	4	10
المنح المدرسية لتمويل احتياجات المدارس بما في ذلك خطط تحسين المدارس	5	50
السلع والمواد اللازمة لتحسين التعليم والتعلم	10	20
الأنشطة الأخرى التي تدعم تحسين الجودة بما في ذلك التعليم العلاجي ودعم الواجبات المنزلية وغيرها من الأنشطة		123

الأنشطة ضمن ركيزة تقوية الأنشطة:	**30** دولار أميركي	**253** دولار أميركي
السلع والخدمات لأنشطة تعزيز الأنظمة مثل، من بين أمور أخرى، تسهيل جمع البيانات (مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف والإنترنت)	10	20
التدريب وفق احتياجات وزارة التربية والمركز التربوي	5	10
الاستشارات لدعم تطوير السياسات وتطوير المناهج وتطوير استراتيجية التقييم.	5	10
تكاليف الموظفين المتعلقة، من بين أمور أخرى بالمحاسبة والمشتريات والتخطيط للمشاريع وتنفيذها والتنفيذ الفني والدعم الإداري وإدارات المركز التربوي للبحوث والإنماء.	10	20
الأنشطة الأخرى التي تدعم تعزيز الأنظمة بما في ذلك تكاليف تجريب المناهج المنقحة وغيرها من الأنشطة.		193
المجموع	**224** دولار أميركي	**1,845** دولار أميركي

الملحق 2: مصفوفة إطار نتائج برنامج المرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال

مجالات النتائج المدعومة من برنامج النتائج	هدف البرنامج التنموي/مؤشرات المخرجات (المؤشرات الرئيسية لقياس تحقيق كل جانب من بيان هدف البرنامج التنموي)	مؤشرات النتائج المتوسطة (العمليات الحرجة والمخرجات أو مؤشرات المخرجات المتوسطة اللازمة لتحقيق كل جانب من هدف البرنامج التنموي)	رقم المؤشر	وحدة القياس	خط الأساس (2016)	الهدف النهائي (2021)	التواتر	مصدر البيانات
المخرج أ: تعزيز فرص حصول وطلب الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية لهم على التعليم الرسمي أو التعليم غير الرسمي المنظم بصورة منصفة	زيادة في نسبة الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين بسن المدرسة (3-18) المسجلين في التعليم الرسمي (مصنفة بحسب نوع المدرسة ومستوى التعليم والجنسية والنوع الاجتماعي)	عدد الأطفال بسن المدرسة (3 - 18 سنة) المسجلين في التعليم الرسمي	1	العدد	**المدارس الرسمية:** **اللبنانيين:** المجموع 249,494 التعليم الإعدادي المبكر للأطفال – ما قبل المرحلة الابتدائية 38,217 المستوى 1 (الصفوف 1-3) 44,288 المستوى 2 (الصفوف 4-6) 54,450 المستوى 3 (الصفوف 7-9) 60,055 المرحلة الثانوية 52,484 بيانات التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني **غير اللبنانيين:** المجموع 153,241 التعليم الإعدادي المبكر للأطفال – ما قبل المرحلة الابتدائية 19,298	**المدارس الرسمية:** **اللبنانيين:** المجموع 262,500 التعليم الإعدادي المبكر للأطفال – ما قبل المرحلة الابتدائية 40,209 المستوى 1 (الصفوف 1-3) 46,597 المستوى 2 (الصفوف 4-6) 57,288 المستوى 3 (الصفوف 7-9) 63,186 المرحلة الثانوية 55,220 بيانات التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني تحدد لاحقاً (أي زيادة بنسبة 1% لكل سنة دراسية) **غير اللبنانيين:** المجموع 287,969 التعليم الإعدادي المبكر للأطفال 20,000ما قبل المرحلة الابتدائية 32,617 المستوى 1 (الصفوف 1-3)	سنوي	وزارة التربية والتعليم العالي/المركز التربوي للبحوث والإنماء

						المستوى 1 (الصفوف 1-3) 86,533 المستوى 2 (الصفوف 4-6) 32,522 المستوى 3 (الصفوف 7-9) 11,108 المرحلة الثانوية 2,280 التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني 1,500 **المدارس الخاصة** **735,000** **(لبنانيين وغير لبنانيين)**	145,129 المستوى 2 (الصفوف 4-6) 54,669 المستوى 3 (الصفوف 7-9) 16,701 المرحلة الثانوية 3,853 التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني 15,000 **المدارس الخاصة** **غير متوفر**		
		عدد الأطفال والشباب الذين يحصلون على الدعم الجزئي والكلي لرسوم التسجيل في التعليم الرسمي العام وبرنامج التعليم المتسارع		العدد	**التعليم الرسمي:** **اللبنانيين:** المجموع 197,010 التعليم الإعدادي المبكر للأطفال – ما قبل المرحلة الابتدائية 38,217 المستوى 1 (الصفوف 1-3) 44,288 المستوى 2 (الصفوف 4-6) 54,450 المستوى 3 (الصفوف 7-9) 60,055 بيانات المرحلة الثانوية - والتعليم والتدريب في المجال المهني والتقني غير متوفرة **غير اللبنانيين:** المجموع 153,241 التعليم الإعدادي المبكر للأطفال – ما قبل المرحلة الابتدائية 19,298 المستوى 1 (الصفوف 1-3) 86,533 المستوى 2 (الصفوف 4-6) 32,522 المستوى 3 (الصفوف 7-9) 11,108 المرحلة الثانوية 2,280	**التعليم الرسمي:** **اللبنانيين:** المجموع 262,500 التعليم الإعدادي المبكر للأطفال – ما قبل المرحلة الابتدائية 40,209 المستوى 1 (الصفوف 1-3) 46,597 المستوى 2 (الصفوف 4-6) 57,288 المستوى 3 (الصفوف 7-9) 63,186 بيانات المرحلة الثانوية - والتعليم والتدريب في المجال المهني والتقني تحدد لاحقاً **غير اللبنانيين:** المجموع 287,969 التعليم الإعدادي المبكر للأطفال 20,000ما قبل المرحلة الابتدائية 32,617 المستوى 1 (الصفوف 1-3) 145,129 المستوى 2 (الصفوف 4-6) 54,669 المستوى 3 (الصفوف 7-9) 16,701	سنوي	وحدة إدارة البرنامج

						المرحلة الثانوية 3,853		
		عدد مباني المدارس الرسمية التي تستوفي معايير مواصفات المدارس الفعالة		العدد	377	884	سنوي	وزارة التربية والتعليم العالي
		عدد المدارس الرسمية المبنية أو الموسعة حديثاً لتلبية معايير الجودة المحددة في المرسوم رقم 9091 الصادر عن الحكومة اللبنانية		العدد	0	40 مبنية؛ 125 موسعة	سنوي	وزارة التربية والتعليم العالي
		عدد مباني المدارس الرسمية التي تملكها وزارة التربية التي تستوفي معايير مواصفات المدارسة الفعالة والمجهزة وفق مواصفات الوزارة		العدد	200	500 مدرسة رسمية	سنوي	وزارة التربية والتعليم العالي
		عدد مباني المدارس الرسمية (المملوكة أو المستأجرة من قبل وزارة التربية) المجهزة وفق مواصفات وزارة التربية		العدد	يحدد لاحقاً	1000<	سنوي	وزارة التربية والتعليم العالي
المخرج ب: تحسين جودة خدمات التعليم وبيئات التعلم المقدمة لضمان مخرجات التعلم المناسبة لكل صف للأطفال والشباب	زيادة نسبة الطلاب الذين ينجحون صفوفهم وينتقلون إلى الصف التالي (مصنفة بحسب نوع المدرسة والصف والجنسية والنوع الاجتماعي)؛	٪ الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و15 الذين تجاوزوا سن التخرج المناسب الذين أكملوا مستوى تعليم معين		النسبة المئوية	**اللبنانيين** المستوى 1: 96% المستوى 2: 87% المستوى 3: 78% **غير اللبنانيين** المستوى 1: 68% المستوى 2: 51% المستوى 3: 52%	**اللبنانيين** المستوى 1: >96% المستوى 2: >87% المستوى 3: >78% **غير اللبنانيين** المستوى 1: >68% المستوى 2: >51% المستوى 3: >52%	2020 للبنانيين؛ سنوي لغير اللبنانيين	الجولة 6 من المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين، تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القائم على المجتمع؛ إدارة معلومات وزارة التربية والتعليم العالي

		% الأطفال الذين كانوا في المدرسة السنة الماضية ولا يزالون في المدرسة هذه السنة		النسبة المئوية		**اللبنانيين** 99% لكل المستويات **غير اللبنانيين** 99 للمستوى 1 94 للمستوى 2 93 للمستوى 3	تحفظ النسب نفسها	2015 و2019 أو 2020 للجميع؛ سنوي لغير اللبنانيين	الجولة 6 من المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين، تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القائم على المجتمع؛ إدارة معلومات وزارة التربية والتعليم العالي
		نسبة الطلاب الذين ينتقلون إلى الصف التالي	2	النسبة المئوية		**اللبنانيين** 100 للانتقال من المستوى 1 إلى المستوى 2 94 للانتقال من المستوى 2 إلى المستوى 3 91 للانتقال من المستوى 3 إلى المرحلة الثانوية **غير اللبنانيين** 96 للانتقال من المستوى 1 إلى المستوى 2 82 للانتقال من المستوى 2 إلى المستوى 3 82 للانتقال من المستوى 3 إلى المرحلة الثانوية	تحفظ النسب نفسها	2015 و2019 أو 2020 للجميع؛ سنوي لغير اللبنانيين	الجولة 6 من المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين، تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القائم على المجتمع؛ إدارة معلومات وزارة التربية والتعليم العالي
		عدد الطلاب في المدارس الرسمية الناجحين في اختبارات تقييم التعلم للصف الثالث والصف السادس		العدد		الصف الثالث: 0 الصف السادس: 0 (خط الأساس 0 لأن المركز التربوي	الصف الثالث: يحدد بعد التجربة الصف السادس: يحدد بعد التجربة	سنوي	المركز التربوي للبحوث والإنماء

				سيضع تقييم التعلم بناءً على المنهج الجديد)				
		عدد المعلمين وموظفي قطاع التعليم والتربويين المدربين		العدد		المعلمين: 14,000 في السنة موظفي قطاع التعليم: 4,497 التربويين: 0	المعلمين: 14,500 في السنة موظفي قطاع التعليم: يحدد لاحقاً التربويين: يحدد لاحقاً	سنوي	المركز التربوي للبحوث والإنماء
		نسبة المعلمين المدربين الذين يستوفي أداء تعليمهم معايير الأداء الوطنية	3	المعلمين	%0	%75<	سنوي	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي
		عدد فصول المدارس الرسمية التي تلقت حزمة المواد التعليمية المعتمدة من قبل وزارة التربية		العدد	0	معدل 11,750 رزمة فصول مدرسية في السنة	سنوي	وحدة إدارة البرنامج
		عدد مستشاري مديرية التوجيه التربوي والمدرسي المدربين		العدد	المجموع: 475 القطاع الأكاديمي: 405 خدمات ما قبل المدرسة: 17 الصحة: 39	1,900	سنوي	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي
		عدد المدارس الرسمية التي تجري تقييمات تكوينية ونهائية للطلاب في الصف الثالث بالقراءة والرياضيات	4	العدد	0	180	سنوي	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي
		عدد المدارس التي تنفذ وترصد خطة تحسين المدارس الخاصة بها خلال العام الدراسي نفسه		العدد	260	780	سنوي	وحدة إدارة البرنامج/وزارة التربية والتعليم العالي
		عدد المدارس الرسمية التي تجري كشفين صحيين أو أكثر في السنة		العدد	0	1000<	سنوي	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي
		عدد المدارس الرسمية التي تنفذ سياسة وبروتوكولات وآليات حماية الطفل التي		العدد	0	750<	سنوي	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي

		تصادق عليها الحكومة اللبنانية						
		نسبة الأطفال والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يتم تحديدهم وإحالتهم من قبل المدارس الرسمية		النسبة المئوية	0	>90%	سنوي	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي
		عدد المدارس الرسمية التي يوجد فيها موظفو اتصال اجتماعي	5	العدد	0	430	سنوي	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
		نسبة حالات العنف المبلغ عنها من قبل المجتمعات والتي تم اتباع آليات الإحالة بشأنها		النسبة المئوية	%0	>75%	سنوي	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي/ وحدة إدارة البرنامج/ وكالات الأمم المتحدة
		نسبة الأطفال والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تم تحديدهم وإحالتهم من قبل المجتمعات للحصول على دعم إضافي		النسبة المئوية	%0	>75%	سنوي	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي
		نشر كتاب الاحصاءات السنوية الخاص بالمركز التربوي للبحوث والإنماء بحلول 1 أغسطس من كل سنة للسنة الدراسية الأخيرة (بما في ذلك البيانات الخاصة بتعليم اللاجئين)	6	نص	ينشر كتاب الاحصاءات السنوية الخاص بالمركز التربوي للبحوث والإنماء بحلول شهر ديسمبر للسنة الأكاديمية الأخيرة (دون البيانات الخاصة بتعليم اللاجئين)	نشر بيانات اللبنانيين وغير اللبنانيين بحلول 1 أغسطس للسنة الأكاديمية الأخيرة	سنوي	كتاب الاحصاءات السنوية الخاص بالمركز التربوي للبحوث والإنماء
المخرج ج: تعزيز قدرات الحوكمة والإدارة لوزارة التربية والمركز التربوي للتخطيط ووضع الميزانية	توفر بيانات قوية في الوقت المناسب لوضع سياسات وتخطيط قائم على الأدلة	إتمام المراجعة النصفية والنهائية لبرنامج المرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال		نص	غير متوفرة	متوفرة	2019 و2021	وحدة إدارة البرنامج
		توفر التقرير والخطة المالية والتشغيلية السنوية للمبادرة 2		نص	غير متوفرين	متوفرين	سنوي	وحدة إدارة البرنامج وتقرير التدقيق

لخدمات التعليم وتقديمها ورصدها وتقييمها.		إطار موحد لإدارة البيانات وبروتوكولات جمع البيانات وأنظمة الامتثال تم اعتمادها وتفعيلها	8	نص	غير متوفرين	شاغلين	لا ينطبق	المركز التربوي للبحوث والإنماء
		نسبة المدارس الرسمية التي فعلت نظام معلومات الإدارة التعليمية		النسبة المئوية	0	>90%	سنوي	المركز التربوي للبحوث والإنماء
		نسبة المدارس التي تملك ببيانات مفصلة بشأن تسجيل الطلاب اللاجئين متوفرة بحلول 1 فبراير من كل سنة للسنة الأكاديمية الحالية	7	النسبة المئوية	0	>90%	سنوي	وحدة إدارة البرنامج
		منهج منقح لتحسين جودة التعلم		نص	المنهج القائم		لا ينطبق	المركز التربوي للبحوث والإنماء
		تمكين المركز التربوي وتعزيز قدرته وتجهيزه بشكل مناسب لتطوير محتوى تفاعلي ومنصة إلكترونية		نص	المنهج التفاعلي والمنصات الإلكترونية غير موجودة بعد	منهج تفاعلي متوفر؛ منصات إلكترونية فاعلة	لا ينطبق	المركز التربوي للبحوث والإنماء
		تجريب الكتب المدرسية الوطنية وتقييمها واستكمالها لطبعها		نص	الكتب المدرسية القائمة	كتب مدرسية وطنية مستكملة وجاهزة للطبع	لا ينطبق	المركز التربوي للبحوث والإنماء
		استراتيجية وطنية شاملة لتقييم العملية التعليمية تم تطويرها وتفعيلها	8	نص	غير متوفرة	مفعلة	لا ينطبق	المركز التربوي للبحوث والإنماء
		تطوير وتفعيل إطار وطني لتقييم المعلمين وأدوات مراقبة المعلمين	8	نص	متوفرين	منقحين بحسب المنهج الجديد المصمم من قبل المركز التربوي	لا ينطبق	المركز التربوي للبحوث والإنماء
		الإطار المعتمد للإدارة على مستوى المدرسة مفعل		نص	متوفر	شاغل	لا ينطبق	وحدة إدارة البرنامج
		برنامج للصحة المدرسية منقح ومفعل		نص	البرنامج الصحة المدرسي القائم	إجراءات العمل القياسية للكشوفات الصحية معتمدة ومفعلة	لا ينطبق	وحدة إدارة البرنامج
		سياسات وآليات لرصد العنف ضد الأطفال في المدارس تم		نص	بروتوكولات وآليات موحدة لرصد العنف ضد الأطفال غير متوفرة	مفعلة	لا ينطبق	مديرية التوجيه التربوي والمدرسي

		اعتمادها وتفعيلها من قبل وزارة التربية (بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل ووزارة الداخلية						
		إطار سياسي لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة تم اعتماده وتفعيله		نص	غير متوفر	شاغل	لا ينطبق	وحدة إدارة البرنامج ومديرية التوجيه التربوي والمدرسي
		توفر وثيقة بشأن مسح المخاطر في المدارس الرسمية في لبنان في إطار البرنامج الوطني لحماية المدارس		نص	غير متوفرة	متوفرة	لا ينطبق	وحدة إدارة البرنامج
		منصة تنسيق خاصة بالمبادرة 2 بقيادة وحدة إدارة البرنامج تم وضعها وتفعيلها بالكامل		نص	اللجنة التنفيذية الخاصة بمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال قائمة كهيئة تنسيق وحيدة	منصة تنسيق مفعلة تضم إدارات وزارة التربية والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تنفذ المبادرة 2	لا ينطبق	وحدة إدارة البرنامج
		توفر خطة دعم فني ومراجعة مستوى التوظيف لوحدة إدارة البرنامج والمركز التربوي ومديرية التوجيه		نص	خطة التوظيف والموارد البشرية غير متوفرة لوحدة إدارة البرنامج والمركز التربوي ومديرية التوجيه (المصدر: وثيقة التقييم المسبق لمشروع البنك الدولي للبنان لعام 2016م)	متوفرة	لا ينطبق	البنك الدولي
		معايير رقابة الجودة للتخطيط والمشتريات والإدارة المالية لوحدة إدارة البرنامج والمركز التربوي معتمدة ومفعلة	9	نص	لا تتوفر معايير موحدة لمراقبة الجودة للتخطيط والمشتريات والإدارة المالية	مفعلة	لا ينطبق	البنك الدولي

الملحق 3: المؤشرات المرتبطة بالصرف وترتيبات الصرف وبروتوكولات التحقق

الجدول 3.1. مصفوفة المؤشرات المرتبطة بالصرف

	مجموع التمويل المخصص للمؤشر المرتبط بالصرف	% من إجمالي قيمة التمويل	خط أساس المؤشر المرتبط بالتمويل	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
المؤشر 1 عدد الأطفال بسن المدرسة (3-18) الذين التحقوا بالتعليم الرسمي في المدارس المشاركة	95	%42.4	400,000	100,000 طالب إضافي مسجل				
المؤشر 2 نسبة الطلاب الذين ينتقلون إلى الصف التالي								
النتيجة 2.1: زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية عن خط الأساس (المحدد في السنة 1) في نسبة انتقال الطلاب من الصف الرابع إلى الصف الخامس	9	%4.0	يحدد لاحقاً	زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية				
النتيجة 2.2: زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية عن خط الأساس (المحدد في السنة 1) في نسبة الطلاب المنتقلين من الصف السابع إلى الصف الثامن	9	%4.0	يحدد لاحقاً	زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية				
النتيجة 2.3: زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية عن خط الأساس (المحدد في	9	%4.0	يحدد لاحقاً					

	مجموع التمويل المخصص للمؤشر المرتبط بالصرف	% من إجمالي قيمة التمويل	خط أساس المؤشر المرتبط بالتمويل	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
السنة 1) في انتقال الطلاب من الصف العاشر إلى الصف الحادي عشر				زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية				
المؤشر 3 أداء المعلمين المقاس والمقيم	6	%2.7	لا دليل على أي أثر		إجراء الدراسة الأولى لتقييم الأثر		إجراء الدراسة الثانية لتقييم الأثر	
المؤشر 4 عدد المدارس المشاركة التي تنفذ تقييمات تكوينية ونهائية عامة للطلاب في الصف الثالث في القراءة والرياضيات	18.4	%8.2	لا رصد حالي		50		180	
المؤشر 5 نسبة المدارس المشاركة التي تتمتع بشراكات مجتمعية فاعلة	15.6	%7.0	0% لمدارس الدوام الثاني		%50		%80	
المؤشر 6 توفر بيانات قوية في الوقت المناسب لوضع السياسات والخطط على أساس الأدلة المتوفرة								
النتيجة 6.1: وضع إطار لإدارة المعلومات والبيانات واعتماده من قبل وزارة التربية والمركز التربوي	3	%1.3	اختلال وظائف جمع وإدارة البيانات في مختلف أقسام وزارة التربية والمركز التربوي	من المتوقع إتمامه بحلول السنة 1				
النتيجة 6.2: البيانات السنوية المتوفرة من المدارس المشاركة بشأن البيانات المفصلة المتعلقة بتسجيل الطلاب	12	%5.4	البيانات المتعلقة بتسجيل الطلاب غير متوفرة حتى نهاية العام الدراسي	بيانات تسجيل الطلاب بحلول	بيانات تسجيل الطلاب بحلول	بيانات تسجيل الطلاب بحلول	بيانات تسجيل الطلاب بحلول	بيانات تسجيل الطلاب بحلول

	مجموع التمويل المخصص للمؤشر المرتبط بالصرف	% من إجمالي قيمة التمويل	خط أساس المؤشر المرتبط بالتمويل	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
بحلول 1 مارس من كل سنة؛ والبيانات السنوية المتوفرة من المدارس المشاركة بشأن البيانات المفصلة المتعلقة بنسب انتقال الطلاب إلى الصف التالي بحلول 31 أغسطس من كل سنة للعام الدراسي الحالي				الأول من مارس بيانات انتقال الطلاب إلى الصف التالي بحلول الواحد والثلاثين من أغسطس	الأول من مارس بيانات انتقال الطلاب إلى الصف التالي بحلول الواحد والثلاثين من أغسطس	الأول من مارس بيانات انتقال الطلاب إلى الصف التالي بحلول الواحد والثلاثين من أغسطس	الأول من مارس بيانات انتقال الطلاب إلى الصف التالي بحلول الواحد والثلاثين من أغسطس	الأول من مارس بيانات انتقال الطلاب إلى الصف التالي بحلول الواحد والثلاثين من أغسطس
المؤشر 7 منهج منقح لتحسين جودة التعليم								
النتيجة 7.1 وافقت اللجنة العليا للمناهج على خطة عمل وإجراءات عمل قياسية لتطوير المنهج الدراسي	4	%1.8	الحاجة لقرار من الوزير لإنشاء اللجنة العليا للمناهج	من المتوقع إتمامه بحلول السنة 1				
النتيجة 7.2 إتمام تصميم المنهج الدراسي	15	%6.7	لم تتم مباشرة تصميم المنهج الدراسي	تصميم المنهج الدراسي للروضة	تصميم المنهج الدراسي للمستوى 1		تصميم المنهج الدراسي للمستوى 3	
النتيجة 7.3 تجريب المنهج الدراسي في 6 مدارس لكل مستوى	9	%4.0	لا يوجد			تجريب المنهج للروضة	تجريب المنهج للمستوى 1	تجريب المنهج للمستوى 3
المؤشر 8 وضع واعتماد الإطار والسياسات التأسيسية لدعم التعليم والتعلم								
النتيجة 8.1 قيام وزارة التربية والمركز التربوي بوضع واعتماد معايير جديدة	4	%1.8	تمت صياغة معايير المعلم المؤثر	من المتوقع إتمامه				

	مجموع التمويل المخصص للمؤشر المرتبط بالصرف	% من إجمالي قيمة التمويل	خط أساس المؤشر المرتبط بالتمويل	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
لأداء المعلمين وأدوات جديدة لمراقبة أدائهم				بحلول السنة 1				
النتيجة 8.2 قيام المركز التربوي بوضع واعتماد إطاراً للتطوير المهني للمعلمين وإدارة أدائهم	4	%1.8	ليس هناك إطار للتطوير المهني للمعلمين وإدارة أدائهم		من المتوقع إتمامه بحلول السنة 2			
النتيجة 8.3 قيام وزارة التربية والمركز التربوي بتصميم استراتيجية شاملة لتقييم التعلم	4	%1.8	يجري لبنان امتحانات وطنية ويشارك في بعض الامتحانات الدولية ولكن ليس هناك استراتيجية تقييم تعلم شاملة	من المتوقع وضع الاستراتيجية بحلول السنة 1				
النتيجة 8.4 قيام وزارة التربية والمركز التربوي بتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لتقييم التعلم	4	%1.8	يجري لبنان امتحانات وطنية ويشارك في بعض الامتحانات الدولية ولكن ليس هناك استراتيجية تقييم تعلم شاملة				تقييم مطبق وفق الاستراتيجية	
المؤشر 9 تعزيز قدرة وزارة التربية والمركز التربوي لتنفيذ البرنامج **النتيجة 9** إعداد وزارة التربية 4 تقارير مراجعة داخلية في السنة وفق المعايير المتفق عليها بين وزارة التربية والبنك	3	%1.3	لا توجد وظيفة تدقيق/مراجعة داخلية	4	4	4	4	4

الجدول 3.2. المؤشرات المرتبطة بالصرف/جدول بروتوكول التحقق من النتائج المرتبطة بالصرف

# المؤشر	تعريف/وصف الإنجاز	قابلية الصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات/النتائج		
			مصدر البيانات/الوكالة	هيئة التحقق	الإجراء
المؤشر 1	إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم الرسمي العام (من الروضة وحتى الصف الثاني عشر). يتم احتساب الزيادة في أعداد الملتحقين بالمدارس مع الإشارة إلى القيمة الأساسية في السنة 0. ويجب رفع البيانات مصنفة بحسب نوع المدرسة ومستوى التعليم والجنسية (لبناني وغير لبناني) والنوع الاجتماعي.	نعم	قوائم التسجيل من وزارة التربية	فريق ثالث	ينبغي توفير بيانات التسجيل في مارس والتحقق منها خلال فترة شهر. كما يجب مراجعة أعداد الملتحقين بالمدارس من خلال زيارات ميدانية وتفتيش مفاجئة في عينة من المدارس الرسمية المختارة عشوائياً.
المؤشر 2.1	يحتسب بقسمة عدد طلاب المدارس الرسمية في السنة المستهدفة الذين يلتحقون بالصف الخامس لأول مرة (وليس الطلاب المعيدين) على عدد طلاب المدارس الرسمية الذين التحقوا بالصف الرابع في بداية العام الدراسي السابق. تصنف البيانات بحسب الجنسية (لبناني وغير لبناني) والنوع الاجتماعي.	نعم	قوائم التسجيل من وزارة التربية	فريق ثالث	ينبغي توفير بيانات التسجيل في مارس والتحقق منها خلال فترة شهر. كما يجب مراجعة أعداد الملتحقين بالمدارس من خلال زيارات ميدانية وتفتيش مفاجئة في عينة من المدارس الرسمية يتم اختيارها عشوائياً.
المؤشر 2.2	يحتسب بقسمة عدد طلاب المدارس الرسمية في السنة المستهدفة الذين يلتحقون بالصف الثامن لأول مرة (وليس الطلاب المعيدين) على عدد طلاب المدارس الرسمية الذين التحقوا بالصف السابع في بداية العام الدراسي السابق. تصنف البيانات بحسب الجنسية (لبناني وغير لبناني) والنوع الاجتماعي.	نعم	قوائم التسجيل من وزارة التربية	فريق ثالث	ينبغي توفير بيانات التسجيل في مارس والتحقق منها خلال فترة شهر. كما يجب مراجعة أعداد الملتحقين بالمدارس من خلال زيارات ميدانية وتفتيش مفاجئة لعينة من المدارس الرسمية يتم اختيارها عشوائياً.
المؤشر 2.3	يحتسب بقسمة عدد طلاب المدارس الرسمية في السنة المستهدفة الذين يلتحقون بالصف الحادي عشر لأول مرة (وليس الطلاب المعيدين) على عدد طلاب المدارس الرسمية الذين التحقوا بالصف العاشر في بداية العام الدراسي السابق. تصنف البيانات بحسب الجنسية (لبناني وغير لبناني) والنوع الاجتماعي.	نعم	قوائم التسجيل من وزارة التربية	فريق ثالث	ينبغي توفير بيانات التسجيل في مارس والتحقق منها خلال فترة شهر. كما يجب مراجعة أعداد الملتحقين بالمدارس من خلال زيارات ميدانية وتفتيش مفاجئة في عينة من المدارس الرسمية يتم اختيارها عشوائياً.
المؤشر 3	دراسة تقييم أثر برامج دعم المعلمين. ستتم دراسة 2 برامج للدعم: يتكون الأول من مراقبات الفصول الدراسية والملاحظات والتوجيهات التي يقدمها الاستشاري الأكاديمي	لا	سجلات مراقبة الفصول الدراسية وتدريب المعلمين	فريق ثالث	يتم جمع بيانات خط أساس وخط النهاية، مع سجلات التدخل (مراقبات الفصول الدراسية وسجلات تدريب المعلمين).

# المؤشر	تعريف/وصف الإنجاز	قابلية الصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات/النتائج		
			مصدر البيانات/الوكالة	هيئة التحقق	الإجراء
	ومدير المدرسة. أما البرنامج الثاني فيشمل البرنامج الأول (المراقبات والإرشادات) بالإضافة إلى التدريب الذي يقدمه المركز التربوي للبحوث والإنماء. وستشمل الدراسة ثلاث مجموعات من المعلمين: مجموعة أولى تخضع للمراقبات والإرشادات فقط، ومجموعة ثانية تخضع للمراقبات والإرشادات وتدريبات المركز التربوي ومجموعة مرجعية لا تخضع لأي تدخل. سيكون خط أساس الدراسة بداية السنة، يليها عملية التدخل ذات الصلة، ليكون خط النهاية في نهاية العام. تتم مقارنة أداء المعلم بين خط الأساس وخط النهاية وبين المجموعات.				
المؤشر 4	تجري المدارس تقييمات سريعة تكوينية خالية من المجازفات يقدمها معلمو الصف الثالث في بداية العام لتقييم احتياجات تعلم الطلاب، لا سيما في الرياضيات والقراءة. كما يتم إجراء تقييم نهائي في نهاية الصف الثالث لرصد التقدم المحرز.	نعم	سجلات تقييمات المدارس	فريق ثالث	مراجعة سجلات تقييم عينة المدارس
المؤشر 5	بالنسبة لمدارس الدوام الثاني، يتم تشكيل شراكة مجتمعية من خلال إقامة هيئة اتصال مجتمعي وفق الإجراءات الخاصة بوزارة التربية.	نعم	سجلات المدارس	فريق ثالث	مراجعة سجلات المدارس للتحقق من محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية لمجلس الأهل ونشاط هيئة الاتصال المجتمعي.
المؤشر 6.1	إطار يفصل جمع البيانات والتحقق من صحتها وآليات وعمليات استخدامها؛ ويحدد أدوار ومسؤوليات مختلف أقسام وزارة التربية والمركز التربوي؛ ويحدد متطلبات النظام والجدول الزمني لأنظمة البيانات. ويمكن الاحتفاظ ببيانات الطلاب اللاجئين في قاعدة بيانات منفصلة، كما هو محدد في هذا الإطار.	لا	وثيقة الإطار الموافق عليها والموقعة من قبل الوزير	فريق ثالث	مراجعة وثيقة الإطار الموافق عليها.
المؤشر 6.2	بيانات مصنفة بحسب نوع المدرسة والمنطقة الجغرافية والصف والجنسية (لبناني / غير لبناني) والنوع الاجتماعي. يجب أن تكون البيانات متوفرة في قاعدة بيانات مركزية رقمية في مارس. وينشر المركز التربوي بيانات التسجيل المفصلة لجميع المدارس على موقعه الإلكتروني في أغسطس من كل عام.	نعم	موقع المركز التربوي للبحوث والإنماء (http://www.crdp.org /(en	فريق ثالث	مراجعة أعداد التسجيلات وإكمال الصفوف وتنفيذ بروتوكول التحقق من البيانات الخاص بالمركز التربوي للبحوث والإنماء.

# المؤشر	تعريف/وصف الإنجاز	قابلية الصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات/النتائج		
			مصدر البيانات/الوكالة	هيئة التحقق	الإجراء
المؤشر 7.1	يصدر الوزير قراراً بتشكيل اللجنة العليا للمناهج. وتضم اللجنة العليا للمناهج الأطراف الوطنية المعنية وممثلين عن قطاع التعليم (مثل المركز التربوي ووزارة التربية والمفتشية العامة التربوية وكلية التربية وغيرها). تجتمع اللجنة وتوافق على خطة عمل لتطوير المناهج الدراسية، التي سيتم الموافقة عليها من قبل الوزير. ويتولى المركز التربوي إعداد إجراءات العمل القياسية التي توافق عليها اللجنة العليا للمناهج. وتنشر خطة العمل وإجراءات العمل القياسية على الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز التربوي للبحوث والإنماء.	لا	موقع المركز التربوي للبحوث والإنماء (http://www.crdp.org /(en	فريق ثالث	مراجعة موقع المركز التربوي لخطة تطوير المناهج وإجراءات العمل القياسية.
المؤشر 7.2	يجب أن تتضمن وثيقة تصميم المناهج الدراسية مخرجات ونطاق وتسلسل تعلم الطلاب، والتي ينبغي أن توضع للمواد في كل صف. كما يجب أن توافق اللجنة العليا للمناهج على وثائق تصميم المناهج الدراسية. وسيشمل تمويل المناهج الدراسية جميع المستويات.	لا	الوثيقة الموقعة في المركز التربوي للبحوث والإنماء	فريق ثالث	التحقق من موافقة اللجنة العليا للمناهج على وثائق التصميم.
المؤشر 7.3	لكل مستوى، سيتم إجراء تجربة في 6 مدارس مختارة عشوائياً لغرض تجريب هذا المستوى المحدد. سوف يشمل تجريب المناهج الدراسية عينات من فصل واحد من المواد الأساسية (الرياضيات، اللغات، العلوم) في صف واحد من كل مستوى (الروضة، المستوى 1، المستوى 2، المستوى 3، المستوى 4). يحدد المركز التربوي متطلبات التجربة. ويضع المركز أيضاً نموذج تقرير تجريبي يتم ملؤه عن كل مدرسة لوصف نتائج التجربة.	لا	التقارير التجريبية	فريق ثالث	مراجعة التقارير التجريبية
المؤشر 8.1	تحديد ومراجعة معايير المعلم المؤثر من قبل المركز التربوي بالاشتراك مع وزارة التربية/مديرية التوجيه التربوي والمدرسي والمفتشية العامة التربوية. كما يتم إصدار وتطبيق إجراءات العمل القياسية وأدوات المراقبة اللازمة لتفعيل وتنفيذ معايير المعلم في المدرسة، على المستويين الإقليمي والمركزي. ويوافق الوزير على معايير المعلم الفعالة وأدوات المراقبة وإجراءات العمل القياسية	لا	معايير المعلم المؤثر وأدوات المراقبة وإجراءات العمل القياسية الموقعة	فريق ثالث	زيارة مركز مديرية توجيه تربوي ومدرسي واحد لكل محافظة والتحقق من تطبيق أدوات المراقبة المصادق عليها.

# المؤشر	تعريف/وصف الإنجاز	قابلية الصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات/النتائج		
			مصدر البيانات/الوكالة	هيئة التحقق	الإجراء
	الصادرة والموزعة من قبل وزارة التربية على المدارس.				
المؤشر 8.2	يتم وضع وإقرار إطار موحد لبناء قدرات المعلمين وتحسين أداءهم في التعليم. ويشمل الإطار فلسفة ومنهجية تدريب المعلمين وخارطة طريق التعلم. كما يتضمن معايير المعلم والكفاءات المطلوبة من المعلمين. ويشمل آلية التنسيق بين المركز التربوي ووزارة التربية/مديرية التوجيه التربوي والمدرسي ويستخدم نهجاً شمولياً للتطوير المهني للمعلمين من خلال الإرشاد المستمر ومراقبة الفصول الدراسية والتوجيه والتخطيط لتطوير الموارد التعليمية والتخطيط لتعليم الأقران، وغيرها من الاجراءات. يوافق الوزير على إطار تطوير المعلم المهني.	لا	وثيقة الإطار الموافق عليها والموقعة من قبل الوزير	فريق ثالث	مراجعة النسخة النهائية للوثيقة الصادرة عن وزارة التربية والمركز التربوي.
المؤشر 8.3	يتم وضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل لتقييم التعلم، تشمل أنواعاً مختلفة من تقييم الطلاب (الامتحانات الدولية والوطنية، فضلا عن تقييمات أخرى للطلاب) وفق مواصفات كل نوع. وتحدد الاستراتيجية إطار وزارة التربية والمركز التربوي الموحد لتقييم تعلم الطلاب وإبلاغ ممارسات الحوكمة والتعليم والتعلم الجيدة. يجب أن يوافق الوزير على الاستراتيجية وأن تنشر على موقعي وزارة التربية والمركز التربوي.	لا	موقعي وزارة التربية والمركز التربوي	فريق ثالث	مراجعة موقعي وزارة التربية والمركز التربوي للوثيقة الموافق عليها والموقعة.
المؤشر 8.4	تطبيق تقييم وفق الاستراتيجية المعتمدة. يمكن أن يكون التقييم وطنياً أو دولياً، وقائماً على عينة أو على إحصاءات. ويجب نشر نتائج التقييم على موقعي وزارة التربية والمركز التربوي.	لا	الوثيقة الرسمية التي تفصل نتائج التقييم (مثل وثيقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبرنامج الدولي لتقييم الطلاب)	فريق ثالث	مراجعة موقعي وزارة التربية والمركز التربوي لنتائج تطبيق إحدى التقييمات.
المؤشر 9	وظيفة المراجعة الداخلية مفعلة كما هو محدد في دليل عمليات البرنامج. يجب إصدار تقارير المراجعة الداخلية على أساس فصلي وفق المعايير المتفق عليها والمحددة في دليل عمليات البرنامج.	لا	تقارير المراجعة الداخلية	فريق ثالث	مراجعة تقارير المراجعة الداخلية للتحقق من التوافق مع معايير الجودة المحددة في دليل عمليات البرنامج.

الجدول 3.3. جدول الصرف الخاص بالبنك

الفئة (بما في ذلك المؤشر المرتبط بالصرف بحسب الحالة)	النتيجة المرتبطة بالصرف (بحسب الحالة)	مجموع قيمة التمويل المخصص (بالدولار الأميركي)	تمويل المؤسسة الدولية للتنمية[23] (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الائتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية (بالدولار الأميركي)	صيغة احتساب الصرف
المؤشر 1: عدد الأطفال بسن المدرسة (3-18) اذلين التحقوا بالتعليم الرسمي في المدارس المشاركة	النتيجة 1: 500,000 طفل بحلول نهاية البرنامج	[95,000,0000]	65,000,000		30,000,000	لكل 500 طالب إضافي (مقربة إلى أقرب 500) من خط الأساس (من 400,000 طفل في العام الدراسي 2015-2016)، يتم صرف 475,000 دولار أميركي (325,000 دولار أميركي من قرض المؤسسة الدولية للتنمية و150,000 دولار أميركي من منحة الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية). للسنوات اللاحقة، يتم طرح عدد الطلاب المسجلين في السنوات السابقة التي صرفت المؤسسة الدولية للتنمية لصالحها. يمكن صرف حد أقصى يصل إلى 30,000,000 دولار أميركي (20,500,000 دولار أميركي من قرض المؤسسة الدولية للتنمية و9,500,000 دولار أميركي من منحة الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية) كل عام.
المؤشر 2: نسبة الطلاب الذين ينتقلون إلى الصف التالي	النتيجة 2.1: زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية عن خط الأساس (المحدد في السنة 1)	النتيجة 2.1 [9,000,000]			النتيجة 2.1 [9,000,000]	مقابل كل زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة من خط الأساس في كل انتقال إلى الصف التالي (يتم تحديدها في السنة 1)، يتم صرف 2,250,000 دولار أميركي. للسنوات

[23] ومن المتوقع لهذا التمويل كمساهمة من الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية أن يشكل تمويلاً إضافياً لدعم البرنامج شرط أن ستلقى الصندوق الائتماني تمويل الجهات المانحة وأن يصادق على الاقتراح المقدم. يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف في هذا الجدول لأغراض الإعلام للدلالة على تكامل دعم التمويل المشترك للبرنامج.

الفئة (بما في ذلك المؤشر المرتبط بالصرف بحسب الحالة)	النتيجة المرتبطة بالصرف (بحسب الحالة)	مجموع قيمة التمويل المخصص (بالدولار الأميركي)	تمويل المؤسسة الدولية للتنمية[23] (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية (بالدولار الأميركي)	صيغة احتساب الصرف
	في انتقال الطلاب من الصف الرابع إلى الصف الخامس النتيجة 2.2: زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية عن خط الأساس (المحدد في السنة 1) في انتقال الطلاب من الصف السابع إلى الصف الثامن النتيجة 2.3: زيادة بمعدل 4 نقاط مئوية عن خط الأساس (المحدد في السنة 1) في انتقال الطلاب من الصف العاشر إلى الصف الحادي عشر	النتيجة 2.2 [9,000,000] النتيجة 2.3 [9,000,000]			النتيجة 2.2 [9,000,000] النتيجة 2.3 [9,000,000]	لاحقة، بالنسبة للسنوات التالية، يتم طرح نقاط الزيادة المئوية التي صرفت مقابلها المؤسسة في السنوات السابقة. ويمكن صرف حد أقصى يصل إلى 4,500,000 دولار أميركي كل عام لكل مؤشر مرتبط بالصرف.
المؤشر 3: أداء المعلمين المقاس والمقيم	النتيجة 3.1: أول دراسة لتقييم الأثر تم إجراؤها ونتائج الدراسة الموزعة على صانعي السياسات ذوي الصلة بقطاع التعليم.	النتيجة 3.1 [4,000,000]		النتيجة 3.1 [4,000,000]		لا ينطبق

الفئة (بما في ذلك المؤشر المرتبط بالصرف بحسب الحالة)	النتيجة المرتبطة بالصرف (بحسب الحالة)	مجموع قيمة التمويل المخصص (بالدولار الأميركي)	تمويل المؤسسة الدولية للتنمية[23] (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية (بالدولار الأميركي)	صيغة احتساب الصرف
	النتيجة 3.2: ثاني دراسة لتقييم الأثر تم إجراؤها ونتائج الدراسة الموزعة على صانعي السياسات ذوي الصلة بقطاع التعليم.	النتيجة 3.2 [2,000,000]			النتيجة 3.2 [2,000,000]	
المؤشر 4: عدد المدارس المشاركة التي تنفذ تقييمات تكوينية ونهائية للطلاب في الصف الثالث في القراءة والرياضيات	النتيجة 4.1: 50 في السنة 2 النتيجة 4.2: 180 في السنة 4	[18,400,000]			18,400,000	لكل مدرسة يتم صرف 80,000دولار أميركي.
المؤشر 5: نسبة المدارس المشاركة التي تتمتع بشراكات مجتمعية فاعلة	النتيجة 5.1: 50% من مدارس الدوام الثاني تتمتع بشراكات مجتمعية فعالة في السنة 2. النتيجة 5.2: 80% من مدارس الدوام الثاني تتمتع بشراكات مجتمعية فعالة في السنة 4.	[15,600,000]			15,600,000	لكل 5% من مدارس الدوام الثاني التي تتمتع بشراكات مجتمعية فعالة يتم صرف 600,000 دولار أميركي.
المؤشر 6: توفر بيانات قوية في الوقت المناسب لوضع سياسات قائمة على الأدلة والتخطيط	النتيجة 6.1: وضع إطار لإدارة المعلومات والبيانات واعتماده من قبل وزارة التربية	النتيجة 6.1 [3,000,000]			النتيجة 6.1 [3,000,000]	

الفئة (بما في ذلك المؤشر المرتبط بالصرف بحسب الحالة)	النتيجة المرتبطة بالصرف (بحسب الحالة)	مجموع قيمة التمويل المخصص (بالدولار الأميركي)	تمويل المؤسسة الدولية للتنمية[23] (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية (بالدولار الأميركي)	صيغة احتساب الصرف
	والمركز التربوي النتيجة 6.2: البيانات السنوية المتوفرة من المدارس المشاركة بشأن البيانات المفصلة المتعلقة بتسجيل الطلاب بحلول 1 مارس من كل سنة؛ والبيانات السنوية المتوفرة من المدارس المشاركة بشأن البيانات المفصلة المتعلقة بنسب انتقال الطلاب إلى الصف التالي بحلول 31 أغسطس من كل سنة للعام الدراسي الحالي	النتيجة 6.2 [12,000,000]			النتيجة 6.2 12,000,000]	النتيجة 6.2: 1,500,000 دولار أميركي تصرف بالكامل مقابل ما يتم إنجازه بحلول الموعد النهائي المحدد في 1 مارس في كل عام دراسي. لكل شهر تأخير في تلبية الموعد النهائي، يخفض الصرف بنسبة 10٪. 1,500,000 دولار أميركي تصرف بالكامل مقابل الإنجازات بحلول الموعد النهائي المحدد في 31 أغسطس في كل عام دراسي. لكل شهر تأخير في تلبية الموعد النهائي، يخفض الصرف بنسبة 10٪.
المؤشر 7: منهج منقح لتحسين جودة التعليم	النتيجة 7.1: وافقت اللجنة العليا للمناهج على خطة عمل وإجراءات عمل قياسية لتطوير المنهج الدراسي النتيجة 7.2 : إتمام تصميم المنهج	النتيجة 7.1 [4,000,000] النتيجة 7.2	النتيجة 7.1 [1,000,000] النتيجة 7.2		النتيجة 7.1 [3,000,000] النتيجة 7.2	النتيجة 7.2:

الفئة (بما في ذلك المؤشر المرتبط بالصرف بحسب الحالة)	النتيجة المرتبطة بالصرف (بحسب الحالة)	مجموع قيمة التمويل المخصص (بالدولار الأميركي)	تمويل المؤسسة الدولية للتنمية[23] (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية (بالدولار الأميركي)	صيغة احتساب الصرف
	الدراسي	[15,000,000]	[12,000,000]		[3,000,000]	يتم صرف 5,000,000 دولار أميركي (4,000,000 دولار أميركي من قرض المؤسسة الدولية للتنمية و1,000,000دولار أميركي من منحة الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية) عند إتمام تصميم المنهج لكل من: 1) الروضة؛ 2) الصفوف 1-3 (المستوى 1) 3) الصفوف 7-9 (المستوى 3)
	النتيجة 7.3: الانتهاء من تجريب المنهج الدراسي في 6 مدارس لكل مستوى	النتيجة 7.3 [9,000,000]	النتيجة 7.3 [6,000,000]		النتيجة 7.3 [3,000,000]	النتيجة 7.3: يتم صرف 3,000,000دولار أميركي (دولار أميركي2,000,000 من قرض المؤسسة الدولية للتنمية و1,000,000دولار أميركي من منحة الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية) عند إتمام تجريب المنهج في 6 مدارس لكل من: 1) المنهج الدراسي لمرحلة الروضة؛ 2) منهج الصفوف 1-3 (المستوى 1) 3) منهج الصفوف 7-9 (المستوى 3)
المؤشر 8 وضع واعتماد الإطار والسياسات التأسيسية لدعم التعليم	النتيجة 8.1: قيام وزارة التربية	النتيجة 8.1 [4,000,000]	النتيجة 8.1 4,000,000			لا ينطبق

الفئة (بما في ذلك المؤشر المرتبط بالصرف بحسب الحالة)	النتيجة المرتبطة بالصرف (بحسب الحالة)	مجموع قيمة التمويل المخصص (بالدولار الأميركي)	تمويل المؤسسة الدولية للتنمية[23] (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتمائي المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الانتمائي متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية (بالدولار الأميركي)	صيغة احتساب الصرف
والتعلم	والمركز التربوي بوضع واعتماد معايير جديدة لأداء المعلمين وأدوات جديدة لمراقبة أدائهم النتيجة 8.2: قيام المركز التربوي بوضع واعتماد إطاراً للتطوير المهني للمعلمين وإدارة أدائهم النتيجة 8.3: صممت وزارة التربية والمركز التربوي استراتيجية شاملة لتقييم التعلم النتيجة 8.4: نفذت وزارة التربية والمركز التربوي الاستراتيجية الشاملة لتقييم التعلم	النتيجة 8.2 [4,000,000] النتيجة 8.3 [4,000,000] النتيجة 8.4 [4,000,000]	النتيجة 8.2 4,000,000 النتيجة 8.3 4,000,000 النتيجة 8.4 4,000,000			
المؤشر 9: تعزيز قدرات وزارة التربية والمركز التربوي لتنفيذ البرنامج	النتيجة 9: إعداد وزارة التربية 4 تقارير مراجعة داخلية في السنة وفق	[3,000,000]			3,000,000	يتم صرف 600,000 دولار أميركي لأربعة تقارير تدقيق داخلي معدة كل سنة.

الفئة (بما في ذلك المؤشر المرتبط بالصرف بحسب الحالة)	النتيجة المرتبطة بالصرف (بحسب الحالة)	مجموع قيمة التمويل المخصص (بالدولار الأميركي)	تمويل المؤسسة الدولية للتنمية[23] (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الائتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال (بالدولار الأميركي)	تمويل الصندوق الائتماني متعدد المانحين المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية (بالدولار الأميركي)	صيغة احتساب الصرف
	المعايير المتفق عليها بين وزارة التربية والمؤسسة الدولية للتنمية					
القيمة الإجمالية		**[224,000,000]**	100,000,000	4,000,000	120,000,000	

الملحق 4: التقييم الفني[24]

1. **سوف يدعم المشروع المقترح المرحلة الثانية من برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال الخاص بالحكومة اللبنانية**. تم إجراء التقييم الفني خلال إعداد المشروع وشمل تحليل كافة وثائق البرنامج وتقاريره والدراسات المرتبطة به واستكمل بمقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال مرحلة الإعداد. ويتكون التقييم من ثلاثة أقسام:

- يصف القسم الأول برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال بشكل عام، مع تقييم الترتيبات الفنية المقترحة، ويحدد بعض مجالات التحسين الرئيسية.
- أما القسم الثاني فيفصل إطار إنفاق البرنامج.
- فيما يجري القسم الثالث تحليلاً اقتصادياً للبرنامج المقترح.

2. **تغطي المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال التي أطلقت في عام 2013م، الفترة الممتدة بين 2016م و2021م**. فبعد إتمام المرحلة الأولى من المبادرة بنجاح، تتزامن العملية الجديدة مع المرحلة الثانية من المبادرة (2016م – 2021م)، وتقدر تكلفتها بـ2.1 مليار دولار أميركي. سيتم محاذاة عملية برنامج النتائج مع هذه التواريخ، وبالتالي فهو يشمل مؤشرات مرتبطة بالصرف موزعة على خمس سنوات.

3. **بشكل عام، وجد التقييم الفني أنه تم تصميم برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال بصورة مرضية**. ويتضمن البرنامج العديد من الدروس التي تم تحديدها من المرحلة الأولى للمبادرة، ويرتكز اختيار التدخلات لتحقيق الأهداف المعلنة إلى حد كبير على الأدلة، من داخل لبنان والعالم على حد سواء. ومع ذلك، كشف التقييم عن بعض الفرص لزيادة تحسين البرنامج، وتحديداً فيما يتعلق بتعزيز القدرات المؤسسية لوزارة التربية والتعليم العالي والجهات الفاعلة الوطنية الأخرى.

القسم I: المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال ووصف البرنامج

4. **يهدف برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال إلى تحقيق تسعة مخرجات تتمحور حول ثلاث ركائز:** i) الحصول على التعليم، ii) الجودة، و iii) تعزيز الأنظمة. وفيما يلي وصف لكل ركيزة من هذه الركائز. وفي إطار كل ركيزة، يهدف "البرنامج المدعوم من البنك" إلى مساندة تحقيق مجالات مخرجات محددة. يعرض الجدول أ4.1 برنامج المبادرة الشامل ويحدد بعض العناصر الرئيسية التي يجري دعمها باستخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف.

5. **تم وضع إطار نتائج لبرنامج الشامل للمبادرة 2 بطريقة استشارية، بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي.** فتم إنشاء مجموعات عمل لكل ركيزة، بحيث تضم كل مجموعة ممثلين عن الوزارة وتعمل تحت قيادة هذه الأخيرة، مع عضو من مجتمع المانحين يعين للمشاركة في قيادة كل مجموعة عمل.

الركيزة 1: الحصول المنصف على التعليم

6. تهدف الركيزة الأولى إلى "تعزيز فرص حصول الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية لهم على التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي المنظم بصورة منصفة وزيادة طلبهم عليه". وفي إطار هذه الركيزة، ستسهم الأنشطة في نوعين من المخرجات:
أ.1 يحصل الأطفال والشباب ومقدمو الرعاية لهم على الدعم اللازم لزيادة طلبهم على التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي المنظم؛
أ.2 يحصل الأطفال والشباب على فرص وصول منصفة إلى مدارس رسمية مجهزة بصورة مناسبة، وبخاصة في المناطق المحرومة.

[24] إن الدراسات والتقارير المذكورة في تقييم البنك الدولي التقني ليست بالضرورة معتمدة من قبل وزارة التربية.

7. **من المرجح أن تساهم الأنشطة في جميع مجالات هذه المخرجات في تحقيق المؤشر المرتبط بالصرف في إطار الركيزة 1**: نسبة الأطفال في سن المدرسة (3 إلى 18 سنة) الملتحقين بالتعليم العام الرسمي (مصنفة). ولغايات التقييم، تتألف هذه الأنشطة من أنشطة متعلقة بجانب العرض مثل بناء وإعادة التأهيل المدارس. وسيتم تناول الأنشطة المتعلقة بالطلب على حدة أدناه.

8. **لجهة العرض، يقترح البرنامج إجراء عدد من التدخلات. سوف تُنفق وزارة التربية حوالي 155 مليون دولار أميركي لبناء أو توسيع أو إعادة تأهيل ما يصل إلى 665 مدرسة، مما سيزيد قدرة استيعاب النظام العام بحوالي 45,000 مقعد**. وسوف يشمل ذلك إضافة فصول دراسية جديدة وتحديث المدارس لتتوافق مع معايير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلاً عن جهود ستبذل لضمان أن تكون المدارس أكثر شمولاً، وبخاصة للطلاب من ذوي الإعاقة. يجب أن ترتكز كافة أعمال البناء الإضافية على الحاجة وأن تهدف إلى سد الثغرات، بتكلفة تقدر بنحو 2,000,000 دولار أميركي للمدرسة الواحدة، مع العلم بأن هذا المبلغ سيختلف بحسب حجم المدرسة وموقعها. كما سيتم تجهيز المدارس وفق مواصفات المدارس الفعالة. وستشمل التجهيزات المكاتب والمقاعد والألواح؛ بالإضافة إلى معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمختبرات. كما سيتم تزويد المدارس المبنية حديثاً أو المعاد تأهيلها أو الموسعة بالتجهيزات والأثاث، كما سيتم، عند الحاجة، إشغال وظائف المعلمين ومدراء المدراس والمساعدين من خلال عملية توظيف جديدة أو من خلال نقل المدرسين الفائضين من المدارس التي فيها نسب عالية من المعلمين مقارنة بعدد الطلاب.

9. **لجهة الطلب، تعزى الأنشطة في إطار برنامج المبادرة العام إلى حد كبير لتلك التي سوف تنفذ مباشرة من قبل الشركاء الدوليين مثل اليونيسيف.** بتوجيه من وزارة التربية، ستكثف المنظمات المحلية والدولية أنشطة التوعية المجتمعية للمجتمعات الضعيفة واللاجئين لتزويدهم بالمعلومات اللازمة حول فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي. ومن أجل زيادة الطلب، يخطط البرنامج أيضاً لخفض تكاليف التعليم للأسر من خلال دعم الرسوم المدرسية وتوزيع الكتب المدرسية والمواد التعليمية، وتسهيل النقل إلى المدارس. كما سيتم أيضاً النظر في تقديم المساعدات/ التحويلات النقدية أيضاً من أجل خفض تكاليف الفرص البديلة على الأسر لإرسال الأطفال إلى المدرسة. على سبيل المثال، تخطط اليونيسف لتنفيذ برنامج تحويلات نقدية يستهدف الأسر التي لديها أطفال في سن المدرسة لتشجيع الالتحاق بالمدارس والحضور.

الأسس التحليلية للركيزة 1

10. **نجحت الحكومة اللبنانية في زيادة فرص الحصول على التعليم ولكنها تحتاج إلى الدعم للحفاظ على هذا المستوى وتعزيز المكاسب فيما يتعلق بالإنصاف**. فقد زادت وزارة التربية فرص حصول الأطفال اللاجئين ممن هم في سن المدرسة على التعليم من 14,190 طالباً مسجلاً في العام الدراسي 2011م-2012م إلى 122,716 طالباً مسجلاً في العام الدراسي 2015م-2016م، أي بزيادة قدرها 865 في المئة. وقد تم تحقيق ذلك من خلال عدد من الإجراءات الاستثنائية، بما في ذلك فتح مدارس رسمية وتوفير الكادر التربوي فيها لدوام ثانٍ وتطوير منهج تعليم غير رسمي. يوضح هذا النجاح الماضي كلا من الإرادة والقدرة على تحقيق الأهداف الرئيسية، ولكنه يتطلب أيضاً دعماً مستمراً. ومن المتوقع أن ترتكز المكاسب المستقبلية فيما يتعلق بالالتحاق في المقام الأول على زيادات في معدلات التحاق اللاجئين بالمدارس، ولكن على أمل أن يكون من الممكن تقديم الخدمات إلى أعداد إضافية من اللبنانيين مع تحسين في الجودة أيضاً.

11. **جاء التقييم الفني متطابقاً مع إعطاء الأولوية للأنشطة المرتبطة بالحصول على التعليم لزيادة العرض في إطار البرنامج للأسباب التالية.** فالاستثمار في البنية التحتية يمثل أولوية بالنسبة لوزارة التربية ويستجيب لحاجة ملحة. إذ تشير الإحصاءات التي قدمها مسح دعم تأهيل وتطوير المدارس وتحسين شؤون المعلّمين- دراستي (2011م)، والتي تم تحديثها مؤخراً في إطار مشروع الإنماء التربوي الثاني (EDP II، 2014م) أن من بين 1,262 مدرسة رسمية قائمة، هناك حوالي 75 في المئة منها تحتاج إلى لإصلاحات. من بينها، حوالي 25 في المئة بحاجة لإصلاحات كبرى منها 40 مدرسة تعتبر غير آمنة من الناحية الهيكلية. بالإضافة إلى ذلك، من بين مباني المدارس الـ400 التي تملكها الوزارة والتي تم تصميمها كمدارس وشملتها الدراسة، تعتبر 22 في المئة منها مكتظة.[25]

[25] بناءً على بيانات البنى التحتية التي تم جمعها في عام 2011، فإن استخدام أقل من 2.8 متراً مربعاً للطالب الواحد سواء في الدوام الأول أو الثاني يدل على الاكتظاظ.

يحدث هذا الاكتظاظ على الرغم من أن الطاقة الاستيعابية الكلية لنظام المدارس الرسمية اللبنانية يتجاوز أعداد الطلاب المسجلين حالياً في الدوام الأول.[26] وهذا يرجع جزئياً إلى حقيقة أن بعض المرافق التعليمية العامة تقع في المناطق حيث إقبال الطلاب يفوق العرض، في حين يقع غيرها من المرافق في المناطق التي تشهد إقبالاً أقل من العرض. ويمكن معالجة بعض من هذا التباين بين موقع المدرسة ومكان سكن الأطفال من خلال وسائل النقل (بالحافلات) وهذا ما يجري العمل عليه، ومع ذلك، هناك حاجة واضحة للاستثمار في البنية التحتية للتعليم في بعض المواقع في لبنان حيث يتجاوز إقبال الطلاب العرض المتوفر وحيثما يكون النقل بالحافلات ليس ممكناً من الناحية العملية.

12. **كما جاء التقييم أيضاً متطابقاً مع إعطاء الأولوية للأنشطة المرتبطة بالطلب.** أولاً، أكدت دراسة حديثة أنه كلما ازدادت المسافة إلى المدرسة، قل احتمال التحاق الأطفال بها؛ وبالتالي، فإن دعم النقل سيحدث فرقاً (الشرباتي، لحود، ونمور، 2016). ثانياً، بالاستناد إلى دلالات التطورات الأخيرة في الوضع اللبناني، من الواضح أنه كان لبرنامج التحويلات النقدية أثراً ملموساً على السكان اللاجئين. فقد أشار التقييم الأخير لأثر مبادرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتوزيع بعض المساعدات في لبنان من خلال التحويلات النقدية، بدءاً من العام الدراسي 2013م-2014م إلى احتمال قيام نصف الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية فقط بإرسال أطفالها إلى العمل بدلاً من الالتحاق بالمدرسة (ماسترسون، 2016م). وقد تم صرف الأموال لتلبية الاحتياجات الأساسية، مع عدم وجود دليل على استخدام الأموال في السلع الفاخرة أو الترف. ولم تظهر الدراسة شبه التجريبية أي دليل على الحوافز الضارة مثل استقطاب المتلقين غير المؤهلين أو زيادة عدد اللاجئين بصورة مصطنعة (ماسترسون، 2016م).

الركيزة 2: تحسين الجودة

13. تسعى الركيزة الثانية إلى "تحسين جودة الخدمات التعليمية وبيئات التعلم المقدمة وضمان نتائج تعليمية مناسبة بحسب الأعمار للأطفال والشباب". وبصورة خاصة، ستساهم الأنشطة في مجالات المخرجات الثلاثة التالية:
    - ب.1 تعزيز قدرات المعلمين والعاملين في مجال التعليم لتقديم نهج يرتكز على المتعلم في المدارس الرسمية وفضاءات التعلم؛
    - ب.2 تمكين العاملين في مجال التعليم على مستوى المدارس من المساهمة بشكل استباقي في إدارة المدارس بشكل أفضل وتوفير بيئات تعلم آمنة ومواتية؛
    - ب.3 تمكين المجتمعات من المشاركة بنشاط في تعزيز التعلم ورفاه الطلاب في فضاءات التعلم.

14. **ضمن كل من مجالات هذه المخرجات، تم اختيار مؤشرات مرتبطة بالصرف من المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال تتعلق بـ "البرنامج المدعوم من البنك".** لتحقيق هذه المؤشرات، يقترح البرنامج دعم عدد من التدخلات والأنشطة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق هذه النتائج، بما في ذلك تدريب مدراء المدارس والمعلمين وتقديم المنح إلى المدارس لتعزيز الإدارة المدرسية وتفعيل شبكة اتصال مجتمعي وإجراء عدد من أنشطة التقييم وتقييم التعلم لمساعدة المعلمين على التحديد الدقيق لأجزاء المناهج التي يواجه فيها الطلاب صعوبات أكثر.

15. **فيما يتعلق بأنشطة التدريب، سوف تقوم وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء، بدعم من الشركاء الدوليين، بتقديم الدعم لتدريب المعلمين والعاملين في مجال التعليم على طرق التدريس التي ترتكز على المتعلم وإدارة الصف والتعلم التفضيلي، بما في ذلك لذوي الاحتياجات الخاصة.** ويمكن أن يبدأ الكثير من هذا التدريب والدعم فوراً مستنداً إلى الأنشطة القائمة المدعومة في إطار المبادرة 1 ودعم الأنظمة ذات الصلة. وسيتم تدريب المعلمين والعاملين في مجال التعليم على تقنيات التعليم الفعالة وتقييم الطلاب وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعلمين، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين. وستترافق الدورات التدريبية مع الرصد والتوجيه من المستشارين الذين يزورون المدارس بانتظام لمراقبة المعلمين وتقديم الملاحظات. وسوف تشمل الأنشطة الأخرى وضع وتوزيع المواد التعليمية بما في ذلك أدلة المعلم. وعلى المدى الأطول، ستكون هذه التدريبات مرتبطة بوضع منهج دراسي جديد، مع تدريب ومواد دعم قائمة على معايير تعلم الطلاب الجديدة المتوقع وضعها كجزء من المنهج الجديد.

[26] تحتسب السعة الإجمالية بـ437,895 باستخدام 2.8 متراً مربعاً للطالب الواحد، فيما يصل التسجيل الإجمالي في الدوام الأول إلى حوالي 315,000. واعتباراً من مايو 2016، تقوم وزارة التربية بتحديث التقييم المادي للبنى التحتية.

16. **وفيما يخص المنح المدرسية، سيدعم البرنامج تدريب مدراء المدارس والإداريين على تحديد احتياجات المدرسة وإعداد خطط لتحسين المدارس تلبي احتياجات المدارس الفورية ومتوسطة الأجل**. ويقوم ذلك على برامج المنح المدرسية القائمة التي تديرها وزارة التربية. وسيتم توفير تمويل على شكل منح للمدارس لتحقيق خطط التحسين الخاصة بها. سيكون التركيز بشكل خاص على عمل المدارس على توفير بيئة تعليمية آمنة وشاملة، بالإضافة إلى تحسين استبقاء الطلاب والتحصيل العلمي والنتائج التعليمية.

الأسس التحليلية للركيزة 2

17. **إن حماية ودعم الجودة أمر ضروري لمستقبل نظام التعليم العام على المدى الطويل**. يشكل الطلاب اللاجئون حالياً 19في المئة من إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس العامة في الدوام الأول، و100 في المئة من الدوام الثاني في السنوات السابقة، ولا تزال وزارة التربية قادرة على الحفاظ على جودة التعليم والتعلم على قدم المساواة مع الدول الأخرى في المنطقة، وخاصة في المرحلة الثانوية. وسوف تكون هناك حاجة لدعم كبير للحفاظ على المستويات الحالية لتعلم الطلاب وزيادتها.

18. **جاء التقييم متطابقاً مع التركيز على التدريب ومراقبة الفصول الدراسية والمنح المدرسية.** غير أنه حذر من أنه يمكن أن تكون أنشطة التدريب أكثر فعالية إذا ما اقرنت مع المراقبة والتوجيه المستمر التي يقدمها كل من إدارة المدرسة (مدير المدرسة ومنسقي المواد، الخ) ومستشارو مديرية التوجيه التربوي والمدرسي. وعلى الرغم من أن التدريب على المستوى العالمي غير فعال في كثير من الأحيان في تغيير ممارسات المعلمين وتحسين نتائج تعلم الطلاب (على سبيل المثال برونز ولوك، 2015م)، إلا أنه يمكن أن يكون فعالاً في الاثنين: "... فئة التدخل التي ينتج عنها عادةً تحسينات كبيرة في تعلم الطلاب هي التدخلات التربوية التي توفق بين التدريس مع تعلم الطلاب ... "(ايفانز وبوبوفا، 2015). وينبغي أن تستند مراقبة الفصول الدراسية وتقييمات أداء المعلم على معايير واضحة تحددها معايير المعلم التي تضعها وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء. وبحسب الأدلة التي تم التوصل إليها، من بين أمور أخرى، (على سبيل المثال باباي وآخرون 2016)، ينبغي تشجيع التعلم من الأقران بين المعلمين عن طريق الجمع بين المعلمين أصحاب الأداء العالي والمعلمين الذين هم بحاجة إلى مساعدة للاجتماع والعمل على مجالات مهارات محددة في ملاحظات الفصول الدراسية. كما يمكن أن تكون تدخلات التدريب القائم على التمرين فعالة أيضاً، في حين من المتوقع أن تساعد أجهزة الكمبيوتر وغيرها من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفصول الدراسية في تحسين التدريس (بحسب كون 2014م، برونز ولوك 2015م وايفانز وبوبوفا 2015م)، والتي سيتم ربطها في السنوات اللاحقة بالمنهج الدراسي الجديد.

19. **كما اتفق التقييم مع أهمية الاتصال المجتمعي.** هناك أدلة وافرة على أن المسائل المتعلقة بحماية الطفل لا يتم تناولها على نحو كافٍ، ولا سيما في مجتمعات اللاجئين. فقد حدد استعراض حديث لبرنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال الحد من البلطجة والعنف في المدارس كخطوة أولى حاسمة نحو حماية أفضل للطفل (جلبوط، 2015م). وتتخذ البلطجة أشكالاً عدة، بما في ذلك الأطفال الذين يتم وضعهم في فصول دراسية مع أطفال أصغر سناً. كما تم توثيق التمييز بين الطلاب في عدد من الحالات. كما أن التحرش السائد يشكل دافعاً هاما وراء تسرب الطلاب من المدارس. فردم الهوة بين المجتمع والمدرسة، من خلال تعيين جهات فاعلة تأخذ على عاتقها مسؤولية متابعة كل من الطلاب السوريين واللبنانيين، يمكن أن يكون له أثراً كبيراً في الحد من مخاطر هذا التسرب المدرسي الخطير. كما ستتناول شبكة الاتصال المجتمعي تحسين العلاقات مع المعلمين وستقوم بمتابعة طلبات المعلمين، مثل الواجبات المنزلية، وهي مجالات تم تحديدها سابقاً على أنها مرتبطة بتسرب الأطفال السوريين واللبنانيين من المدارس اللبنانية (الشرباتي وآخرون، 2016). كما التزمت وزارة التربية وغيرها من الجهات الفاعلة مثل وكالات الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها في هذا المجال.

20. **وأخيراً، من دون توفر المعلومات الصحيحة بشأن المستوى الفعلي لتعلم الطلاب، لا يمكن تلبية احتياجات الطلاب بطريقة تفاضلية**. سوف تطور وتنفذ وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء، في إطار المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، إطاراً وطنياً لتقييم التعلم والذي سوف يشمل تقييمات تكوينية على مستوى المدرسة. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بالصف الثالث للكشف عن الصعوبات المبكرة في مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية؛ وكذا الصف السادس للكشف عن الصعوبات في العلوم والرياضيات واللغات.

الركيزة 3: تعزيز الأنظمة

21. تقوم الركيزة الثالثة على **"تعزيز قدرات الوزارة ومؤسساتها الإدارية لوضع الخطط والموازنات لخدمات التعليم وتنفيذها ورصدها وتقييمها"**. وتهدف هذه الركيزة إلى تحقيق المخرجات التالية:
- ج.1 وضع وتشغيل نظام معلومات فعال ودقيق لإدارة التعليم؛
- ج.2 تطوير واعتماد منهج دراسي منقح للمدارس وفضاءات التعلم لتحسين جودة التعلم والمهارات الحياتية وفرص العمل للأطفال والشباب؛
- ج.3 اعتماد وتنفيذ أطر سياسية مناسبة لتنظيم برامج وخدمات التعليم وتعزيز إدارة المدارس وإضفاء الطابع المهني على خدمات التعليم؛
- ج.4 تعزيز قدرات الوزارة ومؤسساتها على المستويين المركزي والإقليمي لقيادة وتنسيق تخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال.

22. **سيتم تحقيق هذه المخرجات من خلال الأنشطة التالية**: طرح نظام جديد لمعلومات الإدارة التعليمية وبناء القدرات المؤسسية بشكل ملحوظ وإصلاح المناهج الدراسية والعمل على مستوى السياسات الذي يشمل إزالة كل العوائق التي تواجه الالتحاق بالمدارس.

23. **تمثلت إحدى الصعوبات الرئيسية التي تمت مواجهتها خلال تنفيذ المرحلة الأولى من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في عدم توفر بيانات موثوق بها في الوقت المناسب وأنظمة هيكلية لجمع البيانات وقدرة الأنظمة على تحليل البيانات التي يمكن أن تفيد القرارات السياسية وتدخلات البرامج**. هناك حالياً عدة آليات لجمع البيانات التي تعمل بالتوازي، بالإضافة إلى تأخيرات طويلة في قدرة وزارة التربية والمركز التربوي على جمع واستخدام البيانات على مستوى المدارس لاتخاذ القرارات. ونتيجة لذلك، سوف تضع الوزارة والمركز إطاراً لإدارة البيانات مع تفصيل كيفية جمع البيانات عن المدارس والطلاب والمعلمين وغيرهم من موظفي القطاع، والتحقق من صحتها وتصنيفها واستخدامها من قبل مختلف الجهات المعنية. وسوف يتم نشر نظام معلومات إدارة التعليم من أجل دعم جمع البيانات في الوقت المناسب، بحيث تستند عملية اتخاذ القرارات على مستوى المدرسة والوزارة والمركز على بيانات دقيقة ومحدثة.

24. **تعود المناهج الدراسية الرسمية الحالية في لبنان إلى عام 1997م ولم تشهد تغييرات كبيرة منذ ذلك الوقت**. وهي ترتكز بشكل كبير على مفاهيم أو معلومات محددة يتوجب على الطالب أن يعرفها، بدلاً من التركيز على الكفاءات والمهارات التي يجب أن يكتسبها المتعلمون. لذا تلتزم وزارة التربية ومركز البحوث بإعادة النظر في المناهج الدراسية في إطار المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال بحيث تصبح قائمة على الكفاءة ومرتكزة على المتعلم ومتوافقة مع احتياجات القوى العاملة للقرن الواحد والعشرين. بالإضافة إلى المنهج الرسمي، ستضع وتطرح الوزارة والمركز برامج تعليم إضافية غير رسمية التي يمكن أن تعمل كمعابر إلى التعليم الرسمي، ولا سيما بالنسبة للأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة لفترة من الزمن.

25. **ومن أجل ضمان توفر فرص منصفة للحصول على التعليم وتحسين نوعية الخدمات التعليمية وبيئات التعلم، ستضع وزارة التربية، بالتعاون مع المركز التربوي، وتعتمد وتنفذ السياسات المناسبة في إطار المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال**. وستقوم الوزارة بشكل خاص بإلغاء العوائق المتمثلة في الاجراءات القانونية والتوثيق المفروضة على اللاجئين للالتحاق بالمدارس والتسجيل في الامتحانات. وسوف تقر الوزارة والمركز أيضاً بالتحصيل العلمي من خلال اعتماد شهادة التعليم الرسمي وغير الرسمي. كما ستضع وتعتمد الوزارة والمركز أطراً لحماية الطفل وتقديم المشورة الصحية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان أن تكون فضاءات التعلم الرسمية وغير الرسمية آمنة وشاملة. وفيما يتعلق برصد التعليم والتعلم، ستصادق الوزارة والمركز على معايير المعلم المؤثر وستعمل على تطوير نظام لإدارة أداء المعلم من أجل الرصد الفعال وتقييم وتحسين أداء المعلم. كما سيتم وضع إطار وطني لتقييم التعلم لقياس مخرجات التعلم. وأخيراً، سيتم وضع واعتماد إطار للإدارة على مستوى المدرسة لتمكين الإدارة المدرسية وتعزيز استقلالية المدارس.

26. **وأخيراً، من أجل دعم هذه الجهود الإنمائية، ستتطلب الوزارة والمركز التربوي تعزيز القدرات من حيث توفر الموظفين لوضع خطط الخدمات التعليمية وإعداد ميزانيتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.**. وسيدعم البرنامج تحديد احتياجات التوظيف في كل من وزارة التربية والمركز التربوي وتعيين موظفي الخدمة المدنية في المناصب المهمة في المؤسستين. سيتم تحديد معايير الأداء

للموظفين ونشرها من أجل تقييم أداء الموظفين ومعالجة قضايا تنمية القدرات. كما سيتم التركيز بشكل خاص على الأدوار في مجال المشتريات والإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم.

الأسس التحليلية للركيزة 3

27. يتوجب على وزارة التربية حالياً التركيز على وضع الحلول الفورية للأزمات اليومية، وقدرتها محدودة على الانخراط في وضع هذا النوع من الخطط التفصيلية طويلة الأمد والاستراتيجية اللازمة لتنفيذ المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. يبين التنفيذ الناجح للمبادرة 1 وتصميم المبادرة 2 العزم على مواصلة وزيادة الأداء الأساسي لنظام التعليم. وبالتالي هناك حاجة عاجلة للدعم الكبير والمستمر للحفاظ على وتعزيز قدرات التخطيط والرصد والتنفيذ.

28. **وفيما يتعلق برصد النظام، خلص التقييم إلى أن دعم تطوير وتحفيز إستكمال وضع نظام مناسب لمعلومات إدارة التعليم قد تمثل أكبر مساهمة يمكن أن يقوم بها البرنامج في المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال بشكل عام**. وفي ضوء ما سبق، ونظراً لعدم وجود بيانات دقيقة في الوقت المناسب، فإنه من الصعب جداً على وزارة التربية تخصيص الموارد بشكل صحيح للمدارس الأكثر احتياجاً أو توجيه جهود الوزارة إلى المدارس التي يمكن أن تستفيد منها أكثر من غيرها. كما أن توفر البيانات في الوقت المناسب سيكون له أثرٌ كبيراً في ضمان أن يكون الإنفاق الجاري أكثر فعالية وأفضل استهدافاً.

القسم II: إطار إنفاق البرنامج

29. **يحلل إطار إنفاق البرنامج تكاليف النفقات ويقدم بعض التقديرات لتمويل البرنامج والفجوة التمويلية المتبقية ويناقش تخطيط الميزانية وتنفيذها**. وبناءً على مراجعة حديثة للنفقات العامة أجريت في قطاع التعليم في لبنان، فضلاً عن سيناريوهات البرنامج التي أجريت باستخدام نموذج مخصص لتقدير تكاليف للمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، يقيم هذا القسم القدرة على تنبؤ الاستدامة المالية للبرنامج وتمويله ويستعرض هيكلية الميزانية وتصنيفها ويناقش توافق نفقات البرنامج مع أولويات الحكومة.

التكاليف العامة للبرنامج والفجوة التمويلية والقدرة على تنبؤ الاستدامة المالية والتمويل

30. **يقدر إجمالي كلفة برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال بحوالي 2.1 مليار دولار أميركي**. ولا يشمل هذا الرقم نفقات الحكومة المتزايدة المتكررة والاستثمارية على التعليم، والتي تعتبر ضرورية لتغطية توفير التعليم للاجئين، مما يستكمل المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. تحتسب هذه التقديرات باستخدام نسخة يونيو 2016م من نموذج تقدير تكاليف برنامج المبادرة 2 (السيناريو الأساسي). ومن هذه القيمة الإجمالية، يقدر "البرنامج المدعوم من البنك بحوالي 1.8 مليار دولار أميركي، ما أن يتم استثناء الأنشطة التي تقع تماماً ضمن نطاق اختصاص الشركاء الدوليين، مثل التعليم غير الرسمي.

31. **وبالتالي يواجه برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال نقصاً في التمويل يقدر بـ1,100 مليون دولار أميركي.** مع تمويل المؤسسة الدولية للتنمية (100 مليون دولار أميركي) والمنحة (124 مليون دولار أميركي)، يصل مجموع الالتزامات الحازمة لبرنامج المبادرة 2 إلى حوالي 172 مليون دولار أميركي، مما يغطي تكاليف الأشهر الثماني عشر المقبلة بشكل أساسي. ونظراً لمستويات الدعم الدولي السابقة للمبادرة، تشير التقديرات إلى أن مبلغ إضافي قدره 150 مليون دولار أميركي سيكون متوفراً لكل من السنوات الأربع اللاحقة من البرنامج. ولكن، تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال يجب توفير هذه الموارد بالكامل.

32. **تبدو الظروف المالية قصيرة الأجل سليمة**. خلصت المشاورات الأخيرة بشأن المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي إلى استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع حتى عام 2020م، مما سيؤدي إلى زيادة طفيفة في إجمالي الإيرادات المالية (باستثناء المنح). وفي المقابل، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الإنفاق العام قليلاً في السنوات المقبلة، من نسبة مقدرة بـ28.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م، إلى 30.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020م (صندوق النقد الدولي، 2015م). وبالرغم من عدم توفر تقديرات دقيقة، إلا أنه من المتوقع أن يستفيد قطاع التعليم من هذه الزيادة الطفيفة في الإنفاق، المبينة في ترجيح الميزانية.

33. **رغم أن تخصيص التمويل المحلي لقطاع التعليم يبدو واعداً وأنه يتزايد من حيث القيمة الحقيقية (الرسم أ4.2)، إلا أنه لم يواكب النمو الشامل (الرسم أ4.3)**. وقد أدى هذا إلى انخفاض في كل من النسبة الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للتعليم، فضلاً عن حصة القطاع من التمويل العام.

الشكل 4.2: النفقات الفعلية لوزارة التربية (مليون دولار أميركي)[27]

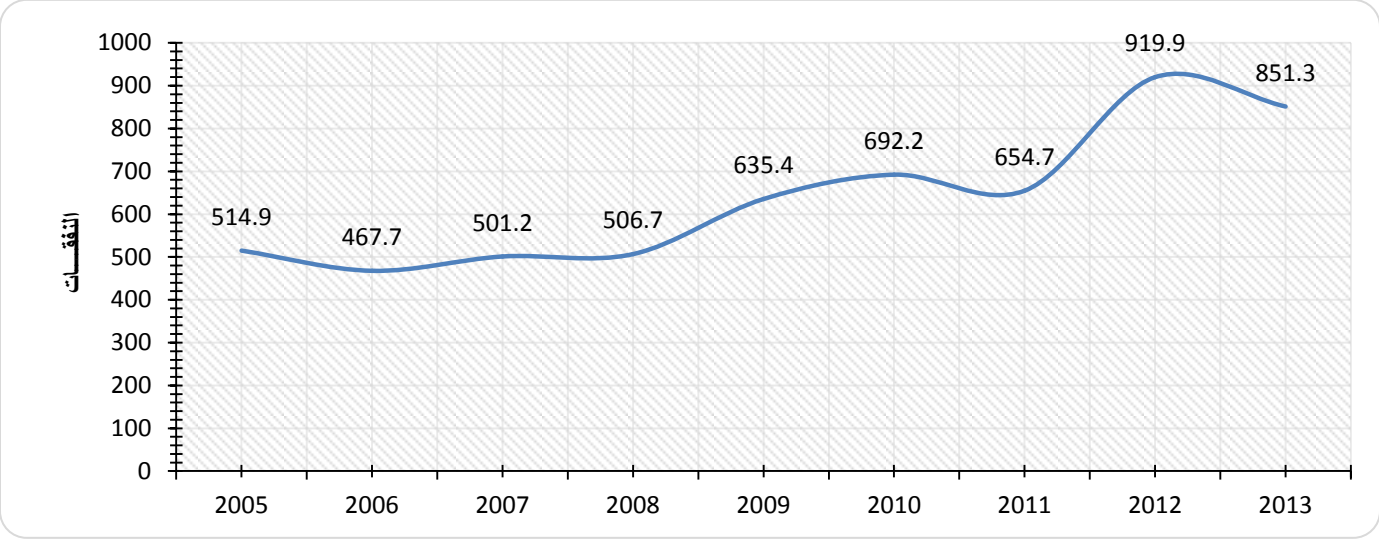

الشكل 4.3: نفقات وزارة التربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[28]

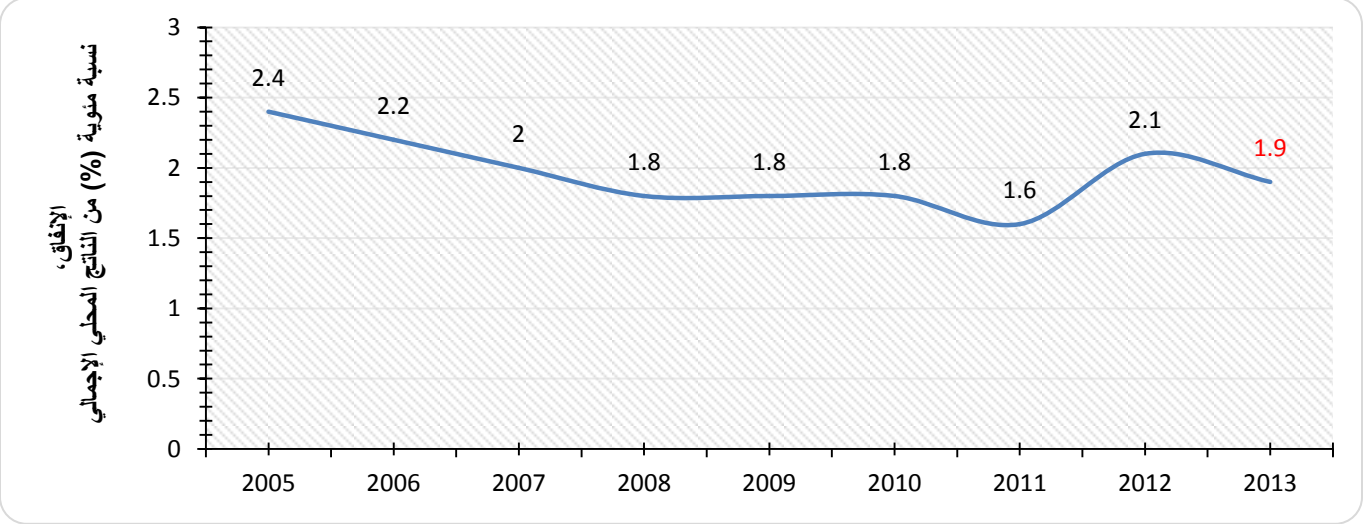

[27] مراجعة الإنفاق العام في قطاع التعليم في لبنان، البنك الدولي (قادمة في عام 2016). مصدر البيانات: وزارة المالية.
[28] المرجع نفسه

34. **لا تعكس حصة الحكومة المخصصة للتعليم الأهمية التي يتم إيلاؤها لهذا القطاع؛ وهذا ما يفسر جزئياً من مستويات التمويل الخاص المرتفعة المقدمة للخدمات**. فرغم أن الإنفاق العام في لبنان على التعليم يعتبر الأدنى من بين جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن المدارس العامة لا تخدم سوى 30 في المئة من الطلاب اللبنانيين. وعندما تتدخل عوامل الدعم للمدارس الخاصة (0.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) والنفقات الخاصة (1.45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هي حصة الإنفاق من جيب الأهل)، يصل مجموع التمويل المقدم للتعليم إلى ما يقارب 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل أكثر انسجاماً مع المتوسطات الإقليمية. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن هذا يمثل عبئاً ثقيلاً على الأهل.

35. **تؤدي هذه النسبة العالية من التمويل الخاص إلى تفاقم عدم المساواة في نظام التعليم**. فحتى قبل أزمة اللاجئين، تميز النظام اللبناني بتفاوتات كبيرة في الحصول على التعليم وفي جودة الخدمات المقدمة. وقد زاد هذا التوجه سوءاً (الشكل أ4.4) في بداية نزوح اللاجئين، نظراً لأنهم استقروا إلى حد كبير في المناطق الأكثر فقراً، مما زاد الضغوط على تلك المدارس الفقيرة لتقديم خدمات عالية الجودة. وتتجلى هذه التفاوتات أكثر فيما يتعلق بمدى توافر وجودة الخدمات عبر المناطق الجغرافية.

الشكل 4.4: معدلات الالتحاق بحسب العمر وبحسب التقسيم الخمسي لمستويات المداخيل[29]

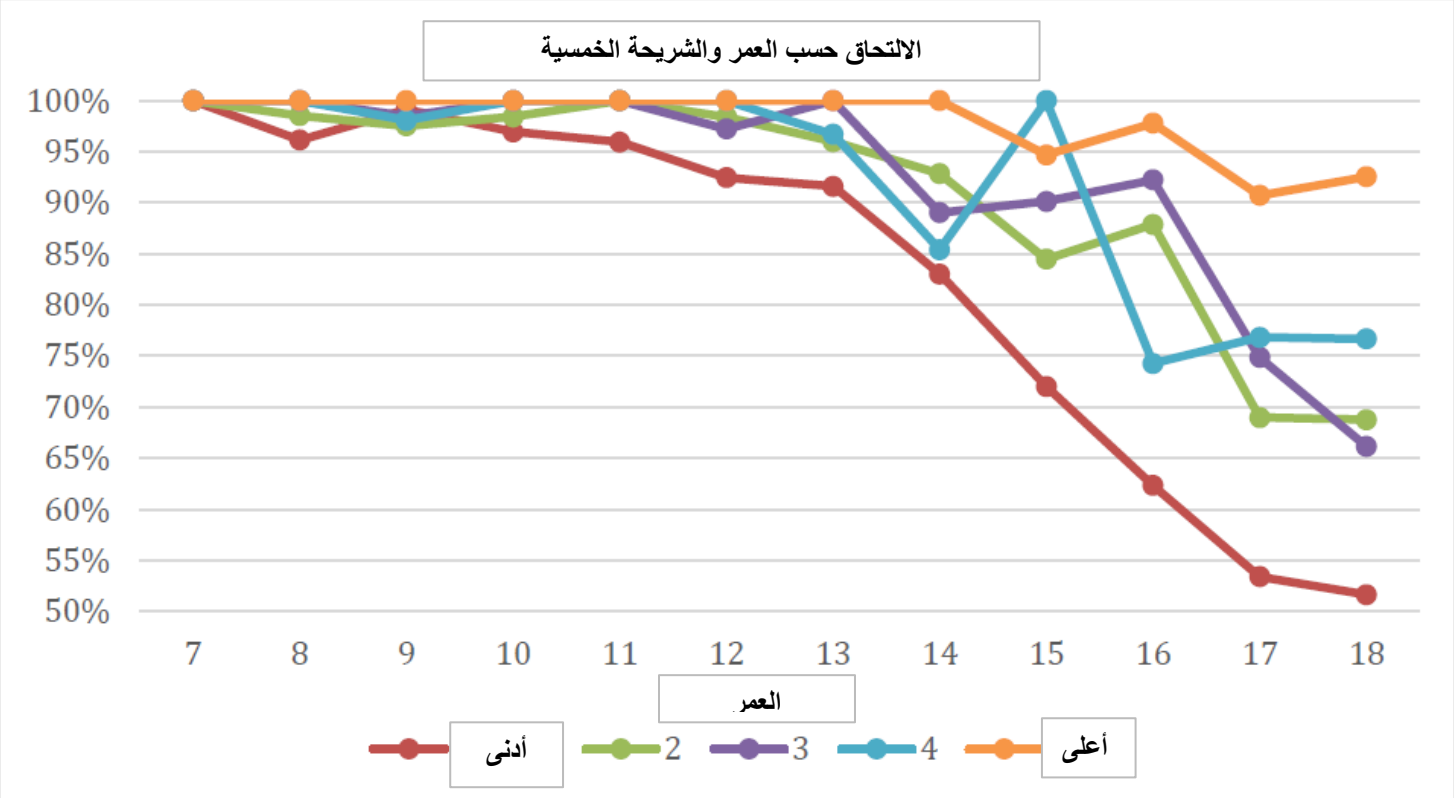

[29] مراجعة الإنفاق العام في قطاع التعليم في لبنان، البنك الدولي (قادمة في عام 2016). مصدر البيانات: وزارة المالية.

37. **إن عمليات تنفيذ الموازنة غير منظمة بشكل جيدً**. لا يوجد فريق متخصص في وزارة التربية توكل إليه مسؤوليات تنفيذ الميزانية، بما في ذلك عدم وجود أي تخطيط نقدي ملحوظ (البنك الدولي، 2016). ومن المتوقع أن تؤدي الأنشطة المقترحة لتعزيز القدرات المؤسسية بشأن تخطيط الميزانية وتقديرات التكاليف والتوقيت، في سياق المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، إلى تحسين عملية وضع الميزانية في وزارة التربية ككل. فنقطة الانطلاق تظل متمثلة في وضع نموذج تفصيلي لتقديرات التكلفة يسمح لسلطات وزارة التربية تقدير التمويل على المدى المتوسط والمدى الطويل وتأثير السيناريوهات المختلفة. فبالإضافة إلى توفير استعراض مفصل لنفقات البرنامج، فإن ذلك يساعد على تنسيق النفقات والأنشطة والأهداف.

38. **يتأثر تنفيذ بنود الميزانية المتكررة (عدا رواتب موظفي الخدمة المدنية) في نظام التعليم بالعمليات البيروقراطية في مراجعة واعتماد النفقات التي تؤثر بدورها على استخدام الأموال في الوقت المناسب**. ومن بين المشاكل الملحوظة في مراجعة الإنفاق العام يتبين عدم وجود وظائف نظامية للتدقيق الداخلي وعدم توافق التقارير المالية مع معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع العام (البنك الدولي، 2016م).[30] وعلى الرغم من نقاط الضعف هذه، يفترض تنفيذ الميزانية في مجملها، سنوياً. كما يعاني الإنفاق على مستوى المدارس أيضاً عملية طويلة وبيروقراطية، مما أدى إلى سوء تنفيذ ميزانيات المدارس، وتحديداً في صندوق الأهل وصندوق الطلاب. (البنك الدولي، 2016م).

39. **تمول الميزانية الشاملة للتعليم خمسة قطاعات فرعية (لا تشمل الإدارة العامة):** التعليم العام (بما في ذلك مرحلة ما قبل الابتدائي والابتدائي) والتعليم الثانوي والتعليم العالي والتعليم والتدريب المهني والتقني والإدارة العامة (الشكل أ4.5).

الشكل 4.5: نفقات القطاعات الفرعية، 2014م (مليون دولار أميركي)[31]

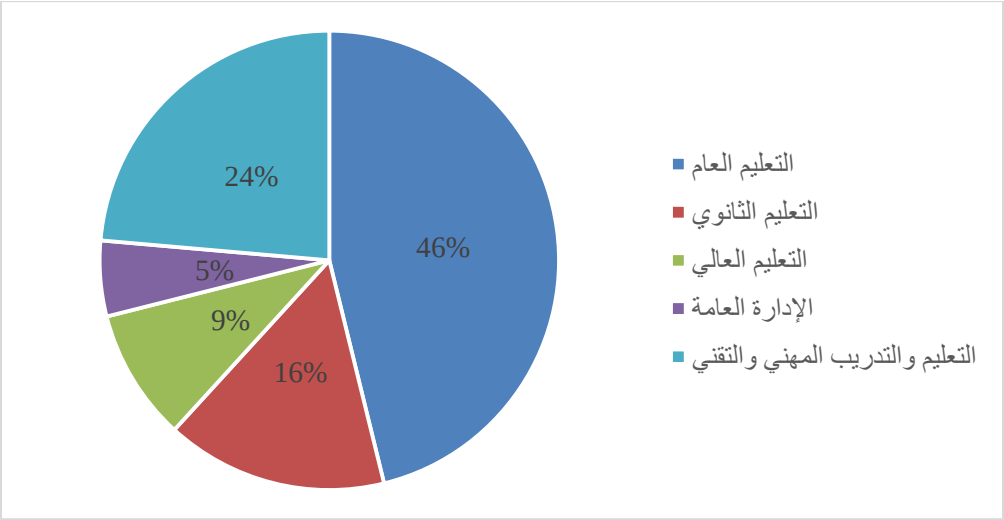

40. **كما هي العادة في قطاع التعليم، تتألف النفقات بغالبيتها القصوى من التكاليف المتكررة مثل الرواتب**. فيمثل التوظيف أكثر من 80 في المئة من الإنفاق على التعليم. الأهم من ذلك أن النفقات غير المتكررة في إطار برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، المقدرة بنحو 199,704,807 دولار أميركي، تمثل 9.4 في المئة من إجمالي النفقات المتوفرة لوزارة التربية. للمزيد من التفاصيل بشأن توزيع النفقات حسب فئة الإنفاق، أنظر الجدول (أ4.1).

[30] للمزيد من المعلومات بشأن الإدارة المالية، راجع الملحق 5 تقييم الأنظمة الائتمانية.
[31] مراجعة الإنفاق العام في قطاع التعليم في لبنان، البنك الدولي (P152803)، يونيو 2016.

الجدول 4.1. توزيع نفقات وزارة التربية، 2013م		
التعليم العام	**% الحصة**	**فعلياً**
رواتب موظفي الخدمة المدنية	63.1	248
رواتب الموظفين المتعاقدين	9.7	38
بدلات النقل	4.4	17
إيجار وصيانة المدارس	2.4	10
المساهمات في القطاع العام	5.5	22
المساهمات في المنظمات غير الحكومية	13.7	53
تكاليف متكررة أخرى	1.2	5
المجموع الفرعي	**100.0**	**393**
التعليم الثانوي		
رواتب موظفي الخدمة المدنية	81.3	108
رواتب الموظفين المتعاقدين	7.5	10
بدلات النقل	4.8	6
إيجار وصيانة المدارس	4.2	6
تكاليف متكررة أخرى	2.2	3
المجموع الفرعي	**100.0**	**133**
المديرية العامة للتعليم العالي		
رواتب موظفي الخدمة المدنية	99.5	200
رواتب الموظفين المتعاقدين وتكاليف متكررة أخرى	0.5	1
المجموع الفرعي	**100.0**	**201**
المديرية العامة للتعليم والتدريب المهني والتقني		
رواتب موظفي الخدمة المدنية	28.2	22.2
رواتب الموظفين المتعاقدين	61.4	48.5
بدلات متنوعة (بما في ذلك النقل)	6.8	5.73
المجموع الفرعي	**3.6**	**2.57**
الإدارة العامة		
رواتب موظفي الخدمة المدنية ورواتب الموظفين المتعاقدين	50.7	22.9
النقل وبدلات أخرى	44.5	18.9
تكاليف الإيجار وتكاليف متكررة أخرى	4.8	2.2
المجموع الفرعي	**100.0**	**45.3**
المجموع العام		**851.3**
المصدر: وزارة المالية، وفق مراجعة الإنفاق العام في قطاع التعليم في لبنان، البنك الدولي (المرتقبة)		

توافق نفقات البرنامج مع أولويات الحكومة وفعالية النفقات

41. **فيما يتعلق بنفقات البرنامج المحددة، تم وضع تقديرات للتكاليف متوسطة المدى باستخدام أفضل البيانات المتوفرة من وزارة التربية والمركز التربوي ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى (الشكل أ4.5):** ويظهر نموذج التكليف ما يلي:

أ. من المتوقع أن تتغير تكاليف الوحدة الخاصة بتقديم الخدمات قليلاً مع مرور الوقت، من 461 دولار أميركي و648 دولار أميركي لتسجيل السوريين في الدوام الأول والثاني في عام 2016م إلى 472 دولار أميركي و593 دولار أميركي على التوالي (إدارة السياسات الخاصة بأكسفورد، 2016م).

ب. ستتطلب المنح المقدمة إلى المدارس تمويلاً لا يقل عن 4.4 مليون دولار أميركي سنوياً لتنفيذ خطط تحسين المدارس الرسمية التي يتم التحديد على أنها بحاجة ملحة إلى تحسين جودة التعلم، بما في ذلك تدريب المعلمين والدعم التكميلي للطلاب والتجهيزات.

ج. من المتوقع أن يبلغ متوسط كلفة أعمال البناء حوالي 2 مليون دولار أميركي لكل بناء جديد و235,000 دولار أميركي لكل نشاط توسيع. وسيتطلب بناء المدارس وتوسيعها وإعادة تأهيلها وتجهيزها بالتجهيزات اللازمة تمويلاً يقدر بـ 200 مليون دولار أميركي و347 دولار أميركي للمتر المربع الواحد بالنسبة لإعادة التأهيل. ويفسر ذلك معظم الزيادة المتوقعة في النفقات لمدة البرنامج.

د. وبشكل عام، يضع نموذج تقدير التكلفة حوالي 15 في المئة في الإدارة والتكاليف العامة التي يتوجب على وزارة التربية استيعابها.

الشكل 4.5: تقديرات تكاليف برنامج المرحلة الثانية من المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال 2016م – 2021م[32]

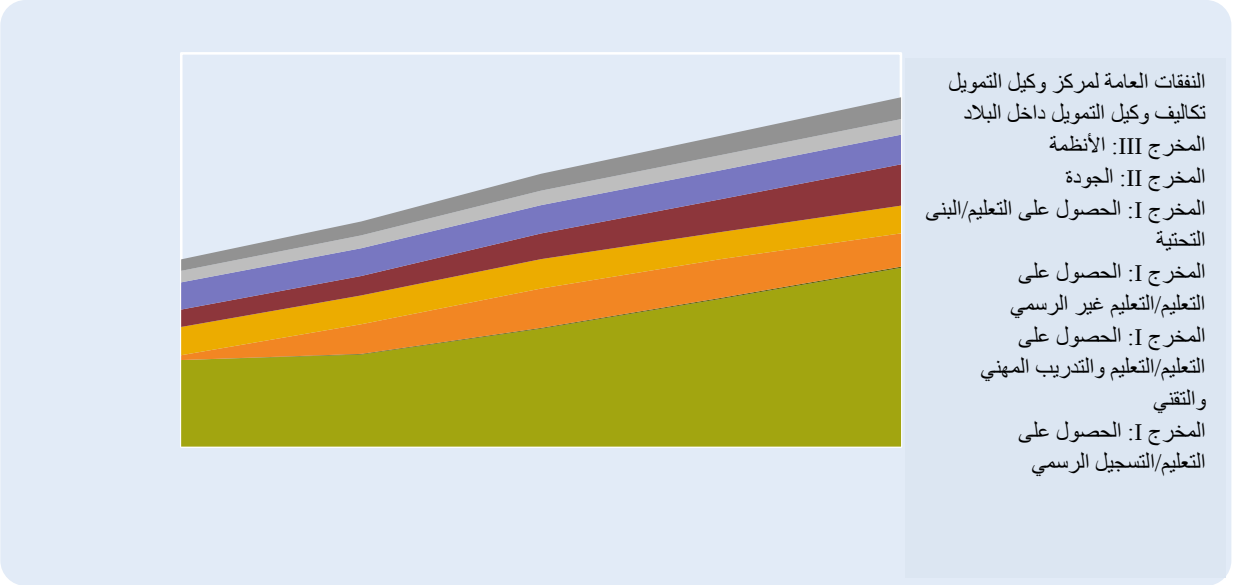

42. **تشمل مراجعة الإنفاق العام في قطاع التعليم في لبنان (P152803) ليونيو 2016م عدداً من الاستنتاجات الإضافية المتعلقة بفعالية ومساواة النفقات التي تشدد على أهمية خطط عمل البرنامج.** أولاً، هناك ارتباط كبير بين جودة تقديم الخدمات وتوجهات الإنفاق. ثانياً، نظراً لهيكلية الدعم، تستفيد الأسر الأغنى أكثر من غيرها من تحويلات بدل التعليم العام. ثالثاً، كما هو الحال في العديد من البلدان في هذه النقطة من مسار لبنان الخاص بالتنمية الاقتصادية، ينخفض تمثيل الأسر الأشد فقراً في المدارس الثانوية والجامعات،

[32] من نموذج تكليف المبادرة 2 (إدارة السياسات الخاصة لأكسفورد، مسودة غير منشورة لعام 2016).

مما يشكل دافعاً آخر لزيادة استفادة الأسر الأغنى من دعم التعليم العام. وأخيراً، فإن الأسر الأكثر فقراً هي أيضاً من يتحمل ويعاني من عدم كفاءة النظام التعليمي، إذ أنها تميل إلى أن تكون ممثلة بشكل غير متناسب بين الذين يعيدون الصفوف ويتركون المدرسة في نهاية المطاف.

43. **ونتيجة لهذا التحليل وغيره من التحليلات، تم تقديم عدد من التوصيات لتحسين العمليات والإجراءات داخل وزارة التربية لزيادة القدرة الشاملة على إدارة الأزمة الحالية وتعزيز النظام على المدى الطويل.** تدور هذه التوصيات المتعلقة بالبناء المؤسسي حول تحقيق مكاسب كبيرة في أربعة مجالات (لمعرفة المزيد عن توصيات البناء المؤسسي، أنظر التقييم الائتماني):

أ. **زيادة الالتحاق بالمدارس**: إن التحاق الطلاب اللبنانيين وغير اللبنانيين على حد سواء أقل من المستوى الأمثل في التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الثانوي، وينتشر هذا التدني بشكل خاص بين الأسر الأكثر فقراً. فعلى سبيل المثال، في العام الدراسي 2012/2011، كانت أقل من 55 في المئة من اللبنانيين الذين بلغوا 17 عاماً في التقسيم الخمسي لمستويات المداخيل الأدنى في برامج التعليم الرسمي، مقارنةً بأكثر من 90 في المئة من اللبنانيين الذين بلغوا 17 عاماً من العمر في التقسيم الخمسي لمستويات المداخيل في برامج التعليم الرسمي. ويقدر أن ما يقل عن 10 في المئة من اللاجئين السوريين في سن الدراسة الثانوية هم مسجلون في المدرسة. لذا يجب تضافر الجهود لزيادة إمكانية الحصول والطلب على التعليم من أجل تقديم خدمات التعليم للجميع.

ب. **دعم المعلمين**: المعلمون هم العمود الفقري لتقديم خدمات التدريس ويتطلبون دعماً أفضل على شكل تدريب وتوجيه ومساعدات تعليمية لتحسين تقديم الخدمات وتعلم الطلاب. ويجب أن يترافق هذا الدعم مع زيادة رصد ممارسات وأداء المعلمين.

ج. **تقييم الطلاب**: يجري النظام العام حالياً امتحانات استبعادية عالية المخاطر في نهاية الصف التاسع والصف الثاني عشر. ومن أجل تحسين تعلم الطالب وإتمامه الصف، يمكن اللجوء إلى تقييم للطلاب خالٍ من المجازفات في الصفوف الدنيا لتحديد الطلاب الذين يحتاجون إلى المساعدة ليتم استهدفهم بالدعم الأكاديمي قبل تسربهم من المدرسة. وبشكل عام، يجب وضع خطة بشأن كيفية عمل تقييمات الطلاب معاً لتوفير المعلومات اللازمة لعمل الجهات الفاعلة في كل مستوى من مستويات النظام. ويشمل ذلك التقييمات الوطنية والدولية، القائمة سواء على الإحصاءات أو النماذج، وسواء السنوية أو متعددة السنوات وعلى مستويات صفوف مختلفة، يمكن مقارنتها مع الوقت.

د. **إصلاح المناهج الدراسية**: يشكل المحتوى التعليمي اليومي أساس لكل نظام تعليمي، وتم تنقيح المناهج الدراسية في لبنان بالكاملآخر مرة في عام 1971م، مع تعديلات جزئية متعددة بما في ذلك مؤخراً في عام 1997م و2000م و2012م. وقد دعت وزارة التربية وأعضاء منظمات المجتمع المدني باستمرار إلى إصلاح شامل للمناهج الدراسية لتحسين عملية التعليم والتعلم.

القسم III: التقييم الاقتصادي

أ. الأساس المنطقي للاستثمار

44. **يدعم ارتفاع معدلات العائد على التعليم في لبنان الأساس المنطقي لاستثمار البرنامج.** وتقدر العوائد الخاصة على التعليم الابتدائي والثانوي في لبنان بمعدل 6% و4% على التوالي[33]، أي تقريباً على قدم المساواة مع الاقتصادات ذات الدخل المرتفع (4.8 و5.3 في المئة).[34] من المرجح أن تكون العوائد الاجتماعية كبيرة أيضاً، نظراً لعوامل التعليم الخارجية الإيجابية المتعددة. كما بينت الأدلة العالمية عائدات خاصة واجتماعية عالية على التعليم ما قبل الابتدائي، من 2:1 إلى 17:1 مقابل كل دولار يتم استثماره.[35] وبالرغم من العوائد المرتفعة، يبقى العديد من الأطفال في لبنان حالياً خارج المدرسة. حتى بالنسبة لأولئك الذين يشملهم نظام التعليم، فبالكاد تبلغ معدلات إتمام التعليم 86.5 في المئة في مرحلة ما قبل الابتدائي و78.1 في المئة في الابتدائي و59.0 في المئة في الثانوي، ما يترك كثيرين خارج المدرسة. وإزاء هذه الخلفية، يهدف التمويل في إطار هذا المشروع إلى معالجة إخفاقات السوق الكامنة في النظام والتي تفاقمت بشكل كبير نتيجة أزمة اللاجئين، بغية زيادة فرص الحصول المنصف على تعليم عالي الجودة في لبنان.

ب. الأثر الاقتصادي للبرنامج

45. **تبين توقعات الحالة الأساسية لبرنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال عوائد كبيرة خلال مدته.**[36] فبالاستناد إلى كلفة مقدرة بـ1.8 مليار دولار أميركي موزعة على مدة خمس سنوات والإيرادات السنوية الإسمية المقدرة بـ11.89 مليار دولار أميركي، يبلغ صافي القيمة الحالية للبرنامج 563 مليار دولار أميركي على أساس سعر خصم بمعدل 5.9 في المئة.[37] يتم احتساب العوائد السنوية المرصودة للبرنامج عن طريق ضرب الزيادة في الراتب على مدى أفق عمل لمدة 40 عاماً لكل سنة إضافية في التعليم الابتدائي والثانوي - 6 في المئة و 4 في المئة، على التوالي - بعدد الطلاب الذين أكملوا السنة الدراسية وفق هدف المبادرة 2.[38] أما بالنسبة لفعالية الاستثمار، يقدر معدل العائد الداخلي بنسبة 7.4 في المئة. وهذا لا يشمل الفوائد المحتملة لزيادة جودة الخدمات ولا الانخفاض المحتمل في التسرب من المدرسة بين اللبنانيين وغير اللبنانيين. فهناك مخاطر عديدة على الحسابات المذكورة أعلاه، أبرزها معقولية فرص العمل في المستقبل لكل من الطلاب اللبنانيين وغير اللبنانيين في سوق العمل دون احتكاكات غير متوقعة. كما تفترض التقديرات أيضاً الالتزام بأهداف البرنامج السنوية، رغم أن السيناريوهات الأكثر تحفظاً تحقق أيضاً عوائد إيجابية.

46. **إن العوائد الاقتصادية قوية في تحليل الضعف**. حتى في إطار السيناريوهات الأكثر تحفظاً، تبقى العوائد الاقتصادية إيجابية. فقد يحقق السيناريو الذي يتم استيفاء أهداف الالتحاق جزئياً في إطاره (85 في المئة) صافي قيمة حالية تبلغ 249 مليون دولار أميركي ومعدل عائد داخلي يبلغ 6.6 في المئة. وتظل التوقعات بأن سيناريو أكثر تشاؤماً، يتم في إطاره استيفاء هذه الأهداف بنسبة 75 في المئة فقط، سيحقق صافي قيمة حالية تبلغ 40 مليون دولار أميركي ومعدل عائد داخلي يبلغ 6 في المئة.

47. **توفر زيادة فرص الحصول على التعليم مكاسب اقتصادية بين الأجيال وإنتاجية عمل إيجابية وعوامل خارجية للتماسك الاجتماعي.** يعتبر نموذج صافي القيمة الحالية قاصراً بسبب الفترة الزمنية المحددة في احتسابه، وعلى هذا النحو، فهو يشكك في تأثير زيادة مستوى التعليم من جيل لآخر. وهذا يعني أن زيادة التعليم تؤدي إلى تحول طويل الأجل في المكاسب المحتملة للأسرة تتجاوز عمر الفرد، والتي لا يمكن قياسها بسهولة. وعلاوة على ذلك، تتوسع العوائد الاجتماعية المترتبة على زيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي متجاوزةً المخرجات الاقتصادية، وتمتد من تحسينات في المخرجات الصحية وزيادة في التماسك الاجتماعي إلى تحقيق آفاق أفضل للسلام والاستقرار من خلال توفير بدائل إنتاجية للشباب عوضاً عن الغرق في الصراع القائم. وهذا يوفر أساساً منطقياً قوياً لزيادة الاستثمارات بغية توسيع نطاق الوصول إلى تعليم عالي الجودة للأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين على حد سواء.

---

[33] تشكل هذه العائدات في مستويات الثانوي الأدنى والأعلى. (مراجعة الإنفاق العام الخاصة بالبنك الدولي، 2016).

[34] مونتينيغرو وباترينوس، 2013.

[35] أنجل وآخرون، 2011؛ كارولي وآخرون، 2005.

[36] بافتراض تحقيق أهداف البرنامج.

[37] يتم احتساب سعر الخصم عن طريق أخذ معدل الخزانة على 30 سنة باعتباره سعر الفائدة الأساسي الخالي من المخاطر وبافتراض عائد مطلوب إضافي بنسبة 3 في المئة.

[38] تستند هذه الزيادات في الرواتب المحسوبة نتيجة التعليم على مراجعة البنك الدولي للإنفاق العام في قطاع التعليم في لبنان ليونيو 2016 (P152803).

الجدول 4.2. معامل وسيناريوهات تحليل التكاليف والفوائد

السيناريو	الافتراضات الرئيسية	صافي القيمة الحالية (مليون دولار أميركي)	معدل العائد الداخلي
الحدود العليا	تحقيق 100% من الأهداف العوائد على التعليم الابتدائي: 6% العوائد على التعليم الثانوي: 4% سنوات العمل: 40 التضخم: 2.9% سعر الخصم: 5.9% الحد الأدنى للأجور: 5,373دولار أميركي	563	7.4%
الحدود المتوسطة	تحقيق 75% من الأهداف العوائد على التعليم الابتدائي: 6% العوائد على التعليم الثانوي: 4% سنوات العمل: 40 التضخم: 2.9% سعر الخصم: 5.9% الحد الأدنى للأجور: 5,373دولار أميركي	249	6.6%
الحدود الدنيا	تحقيق 50% من الأهداف العوائد على التعليم الابتدائي: 6% العوائد على التعليم الثانوي: 4% سنوات العمل: 40 التضخم: 2.9% سعر الخصم: 5.9% الحد الأدنى للأجور: 5,373دولار أميركي	40	6.0%

الملحق 5: تقييم الأنظمة الائتمانية

أ. **الخلفية والترتيبات المؤسسية**

1. الترتيبات المؤسسية

1. سيرتكز تنفيذ البرنامج على الترتيبات المؤسسية الحالية لبرنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال بما في ذلك التحسينات المقترحة المستمدة من نتائج هذا التقييم. ويتمثّل أصحاب المصلحة الأساسيون المرتبطون بهذا البرنامج في وزارة التربية والتعليم العالي وزارة المالية و**المركز التربوي للبحوث** والإنماء والمدارس الرسمية في جميع أنحاء البلاد؛ والهيئات التنظيمية والرقابية، أي لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة المنخرطَيْن في الترتيبات الائتمانية الخاصة بالبرنامج. وفيما يلي ملخص عن مسؤوليات الجهات الفاعلة الأساسية:

أ) **وزارة المالية**، باعتبارها الجهة الحافظة للموارد المالية العامة، تعتبر الجهة المسؤولة عن صياغة التوجيهات القانونية والإجرائية المرتبطة بالموازنة والجوانب المتصلة بالمحاسبة وإعداد التقارير فيما يتعلق بالبرنامج. وتعيّن وزارة المالية في كلّ وزارة مراقب يرصد الالتزامات وتصنيف النفقات والتمويل المتوافق عليه. ويتصل المراقب بوزارة المالية من خلال نظام محوسب يرتبط بالموازنة المخصصة للوزارة على النحو الذي يوافق عليه البرلمان.

ب) **وزارة التربية والتعليم العالي** هي الوزارة الأساسية المعنية بالبرنامج والمنسّق المسؤول عن تصميم ورصد تنفيذه من خلال وحدة مخصصة لإدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال. وفي إطار البرنامج، ستدير وزارة التربية والتعليم العالي عمليات بناء المدارس وإعادة تأهيلها والأنشطة الأساسية الأخرى بما في ذلك التخطيط للمشاريع والمشتريات والرقابة وتعقد الاتفاقات ذات الصلة. وستقدّم وزارة التربية والتعليم العالي أيضاً الخدمات الاستشارية وتدخل التحسينات على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة لأغراض تحسين إدارة ورصد وتقييم المعلومات. وستدير وزارة التربية والتعليم العالي المنح المقدّمة إلى المدارس لتغطية التكاليف التشغيلية الإضافية ومخصصات النقل.

ج) **المركز التربوي للبحوث والإنماء** هو الجهة المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المرتبطة بتطوير المناهج ومراقبة التنفيذ ورصد الجودة الإجمالية لتقديم الخدمات. كما يتولى المركز أيضاً نشر ويوزع الكتب المدرسية من خلال المكتبات المحددة. وستشمل المستلزمات الأساسية التي يمكن الحصول عليها الخدمات الاستشارية والتحسينات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تحسين المناهج الدراسية وشراء وتوزيع الكتب والكتب الإلكترونية والوسائل التعليمية وأدلة المعلم والمواد التعليمية فضلاً عن تعزيز تدريب المعلمين ورصد فعالية تقديم الخدمات. وستتعاقد وزارة التربية والتعليم العالي مع المركز التربوي للبحوث والإنماء، وهو هيئة حكومية مستقلة قانونياً ومالياً، لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالمناهج الدراسية.

د) **المراجعة الداخلية وتوجيه البرنامج**. تتضمن أهم التوصيات لهذا التقييم خلق وظيفة إشرافية خاصة بالبرنامج. وسوف تشكل وزارة التربية والتعليم العالي لجنةً توجيهيةً للإشراف على تحقيق نتائج أنشطة البرنامج. وسيرأس الوزير هذه الوظيفة. وتتمثل المسؤوليات الأساسية في الإشراف على تنفيذ البرنامج. وبالنظر إلى القيود الحالية المفروضة على القدرات الفنية، وفي المراحل الأولية من تنفيذ البرنامج، سيتم الاستعانة بأحد الاستشاريين للقيام بالمراجعة الداخلية. وكجزء من اختصاصاته، سيتولى الاستشاري، الذي يرسل التقارير إلى وزير التربية، بناء قدرات وزارة التربية والتعليم العالي لكي تكون قادرةً على القيام بوظيفة المراجعة الداخلية من خلال نشر المعارف حول منهجيات المراجعة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم الاستشاري بتطويّر إجراءات عمل تُدرج في الدليل الشامل لعمليات البرنامج فضلاً عن مواد إرشادية أخرى تساعد على إنشاء الوحدة واستدامتها. ويشمل نطاق وظيفة المراجعة الداخلية برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال.

ه) تمثّل **المكاتب الإقليمية للتربية** وزارة التربية والتعليم العالي في المحافظات وذلك في مجال تنسيق الأنشطة والإشراف على الجودة الإجمالية للتنفيذ والأداء. وستستكمل المكاتب الإقليمية للتربية عمل المراجعة الداخلية والإشراف.

و) تتولى **المدارس** مسؤولية إدارة المنح المقدمة لتغطية التكاليف التشغيلية الإضافية ومخصصات النقل. وفي إطار البرنامج، ستنطوي هذه المسؤولية على إدارة الحسابات المصرفية المخصصة للحصول على السلف والسجلات المحاسبية المبسطة في النظام القائم لإدارة معلومات المدرسة. وستُستكمل المحاسبة المالية بإعداد التقارير الدورية عن أرصدة الحسابات المصرفية المقدمة من البنوك التجارية المحددة إلى وزارة التربية والتعليم العالي.

ز) تشرف **اللجان المدرسية** على إدارة تمويل المنح وجودة تقديم الخدمات على مستوى المدارس وفقاً للمراسيم التي توجّه إنشاءها وتشغيلها. وحالياً ثمة صندوقان مدرسيان: (i) صندوق مدرسي (ممول بصورة أساسية من رسوم تسجيل التلاميذ) و (ii) صندوق للجنة الأهالي ممول من المساهمات من الأهالي.

ح) يجري **التفتيش المركزي** عمليات تفتيش على نطاق الحكومة ويرسل التقارير مباشرةً إلى رئاسة مجلس الوزراء التي يرتبط بها إدارياً. وثمة عدد كبير من الجهات الخاضعة للتحقيقات التي يقوم بها بما في ذلك الكيانات خارج الموازنة والوكالات العامة المستقلة والبلديات. وضمن التفتيش المركزي، تقوم دائرة فنية محددة مرتبطة بالقطاع التربوي بإجراء "التفتيش التربوي" نيابةً عن وزارة التربية والتعليم العالي على المستوى المركزي وعلى مستوى المدارس في آن. وترتكز وظيفة ونطاق التدخل بصورة أساسية على المواقع الأمر الذي يركّز بصورة أكبر على برنامج دوري يشمل الكفاءات وأداء موظفي الخدمة المدنية والمعلمين وأيضاً للرد على الادعاءات والشكاوى المقدمة.

ط) تتمركز **لجنة المناقصات المركزية** إدارياً في التفتيش المركزي. ويتركّز نظام المشتريات الخاص بالبلاد حالياً وإلى حد كبير على لجنة المناقصات المركزية لمكتب التفتيش المركزي والتي ترسل التقارير إلى رئيس الوزراء. وبالنسبة إلى العقود التي تفوق قيمتها 100 مليون ليرة لبنانية، فإنّ لجنة المناقصات المركزية مسؤولةً عن استعراض وثائق العطاءات وفتح العطاءات وتقييم العروض. ولكن، وبموجب قانون المشتريات العامة المقترح والذي يدعم اللامركزية في الشراء، ستكون لجنة المناقصات المركزية هيئةً تنظيميةً مسؤولةً عن إعداد وإدارة وثائق النمطية للمناقصات بما في ذلك نماذج العقود والنماذج الموحدة للإعلان والتقييم والتعديلات؛ وإدارة بوابة إلكترونية لنشر الإعلانات ومنح العقود؛ وتطوير قاعدة بيانات ومؤشرات خاصة بالمشتريات. بالإضافة إلى ذلك، ستكون لجنة المناقصات المركزية مؤهلةً للتعامل مع الشكاوى التي لا تُحلّ من قِبل الجهات المنفذة.

ي) **ديوان المحاسبة**. يرتبط ديوان المحاسبة إدارياً برئيس الوزراء ويمارس الرقابة على تنفيذ الموازنة والأموال العامة الأخرى والأنشطة وفقاً لمهامه الدستورية والتشريعات الخاصة به. ويرتكز الدور الأساسي لديوان المحاسبة على مراقبة موثوقية ومصداقية البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات الممولة من الموازنة فضلاً عن شرعية وكفاءة وفعالية واقتصاديات إدارة الأموال العامة والأنشطة؛ وتقديم المعلومات ذات الصلة والموثوق بها إلى البرلمان. ويتولى ديوان المحاسبة مسؤولية التحقق من استخدام الأموال العامة من الجهات الحكومية وامتثالها للقوانين والأنظمة القائمة ومحاكمة جميع الموظفين الحكوميين المتهمين بانتهاك القوانين واللوائح التي تنظم إدارة الأموال العامة. وفي الوقت الراهن، يمارس ديوان المحاسبة في الغالب عمليات الرقابة السابقة (من خلال إصدار التأشيرات) على النفقات التي تتجاوز عتبةً محددةً وهو يستهلك بالتالي ما يزيد عن 80 في المئة من قدراته وموارده الأمر الذي يحدّ كثيراً من انخراطه في العملية الرقابية المستقلة اللاحقة. ويجري ديوان المحاسبة الاستعراضات المسبقة لمعالجة المناقصات ككل (بما في ذلك استعراض وثائق العطاءات والعطاءات المقدمة، والتقييم) والتحقق من منح العقود. ويستعرض ديوان المحاسبة أيضاً تنفيذ العقود فضلاً عن القيام بالاستعراض اللاحق للعقود التي تكون تحت عتبات الاستعراض المسبق.

2. أنشطة البرنامج

2. تساوي نفقات برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال حوالي 2.1 مليار دولار أميركي. وفي إطار المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، يتألف "البرنامج المدعوم من البنك" من النفقات المحددة في الجدول أ 5.1.

الجدول 5.1. نفقات برنامج المرحلة الثانية

من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال والمبالغ الإرشادية الممولة من البنك الدولي

نشاط/نفقات مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال	الخطة الإرشادية لوزارة التربية والتعليم العالي لاستخدام قرض المؤسسة الدولية للتنمية + الصندوق الائتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم لجميع الأطفال+ الصندوق الائتماني المخصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية (الأرقام معبر عنها بمليون دولار أميركي)	برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال (بمليون دولار أميركي؛ دلالية)
الأنشطة الواقعة في إطار ركيزة زيادة فرص الوصول:	150 مليون دولار	**1,349 دولار**
أعمال بناء المدارس وتوسيعها وإعادة تأهيلها	70	200
السلع المرتبطة بأثاث المدارس وتجهيزاتها بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	20	40
تكاليف الموظفين والاستشارات لدعم أنشطة التوعية والأنشطة الأخرى التي تزيد عدد الأطفال المسجلين في المدارس في نهاية المطاف	10	13
السلع والمواد التي تدعم التدخلات على غرار تنفيذ الحملات الإعلامية لزيادة الطلب على التعليم	20	25
النقل	10	222
المساهمات المالية في صناديق المدارس وصناديق لجان الأهالي	20	50
الأنشطة الأخرى التي تدعم الوصول بما في ذلك دعم استبقاء التلاميذ ودعم تسجيلهم والأنشطة الأخرى.		799
الأنشطة الواقعة في إطار ركيزة تعزيز الجودة:	44 مليون دولار	**243** مليون **دولار**
المساهمات المالية في مراكز مديرية التوجيه التربوي والمدرسي/تكاليف الموظفين، الاستشارات وتكاليف النقل لتغطية الأنشطة على غرار عمليات المراقبة التي تمارسها المديرية في الفصول الدراسية.	15	20
الدورات التدريبية والأنشطة ذات الصلة لدعم المعلمين والمقدمة من المركز التربوي للبحوث والإنماء و/أو مديرية التوجيه التربوي والمدرسي	10	20
الأنشطة الهادفة إلى توعية المجتمعات وأصحاب المصلحة	4	10
المنح المقدمة إلى المدارس لتمويل احتياجات المدارس بما في ذلك خطط تحسين المدارس	5	50
السلع والمواد الخاصة بتحسين التعليم والتعلم	10	20
الأنشطة الأخرى التي تدعم تعزيز الجودة بما في ذلك التعليم العلاجي ودعم الواجبات المنزلية والأنشطة الأخرى		123

الأنشطة الواقعة في إطار ركيزة تعزيز النظم:	30 مليون دولار	**253** مليون **دولار**
السلع والخدمات المرتبطة بتعزيز النظم لتسهيل جمع البيانات وما إلى ذلك (على غرار الحواسيب والهواتف والاتصال بشبكة الإنترنت)	10	20
التدريب وفقاً لاحتياجات وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء	5	10
الاستشارات لدعم تطوير السياسات والمناهج الدراسية واستراتيجية التقييم	5	10
تكاليف الموظفين المرتبطة بالمحاسبة والمشتريات وتخطيط المشاريع وتنفيذها والتنفيذ الفني والدعم الإداري ودوائر المركز التربوي للبحوث والإنماء وما إلى هنالك	10	20
الأنشطة الأخرى التي تدعم تعزيز النظم بما في ذلك التكاليف التجريبية لتعديل المناهج الدراسية والأنشطة الأخرى.		193
المجموع	**224** مليون **دولار**	**1,845** مليون **دولار**

3. تقييم الإطار المؤسسي والقانوني

3. **الإطار القانوني**. تشمل المصادر التشريعية الأساسية لإعداد الموازنة الدستور وقانون المحاسبة العمومية والأنظمة الداخلية البرلمانية. وينظّم قانون ديوان المحاسبة الرقابة المسبقة المُمَارسة على بعض المعاملات والرقابة اللاحقة المُمَارسة على تنفيذ الموازنة. وقد صُدِرت عدد كبير من المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية المكملة لهذه القوانين.

4. **قانون الموازنة**. لم يتمكّن البرلمان اللبناني من إقرار الموازنة منذ العام 2006م ضمن الإطار الزمني الذي حدّده الدستور بسبب الاعتبارات السياسية بصورة أساسية في أعقاب أحداث العام 2006م. ونتيجةً لذلك، ومنذ ذلك الوقت، لا توجد أي موازنة متوافق عليها نظامياً.

5. **قانون المحاسبة العمومية**. يشكّل قانون المحاسبة العمومية الذي صدر بموجب المرسوم رقم 14969 بتاريخ 30 يناير/كانون الثاني 1963م النص القانوني الأساسي الذي يتناول إعداد الموازنة وتنفيذها. وهو يتمسك بمبدأ فصل موظفي الإذن بالدفع عن موظفي المحاسبة. إنّ قانون المحاسبة العمومية:

- يحدد قواعد إعداد طلب الموازنة السنوية؛
- يحدد رزنامة إعداد الموازنة؛
- يحدد أدوار وزير المالية والوزراء الآخرين؛
- يحدد النفقات والإيرادات؛
- يعطي تعليمات مفصلة عن تخصيص الإيرادات وإدراتها وبيع الأصول وتحصيل قروض الدولة؛
- يحدد المراحل الأربع المرتبطة بمعالجة النفقات (الالتزام، التصفية، التصريح، الدفع) ومسؤوليات مختلف الجهات في كل مرحلة من العملية؛
- يحدد العمليات والإجراءات المرتبطة بالمشتريات والتي يجب استخدامها لشراء السلع والخدمات ويصف قواعد وإجراءات إدارة الخزانة العامة.

6. وفقاً لقانون المحاسبة العمومية 14969، وفي غياب إقرار الموازنات منذ العام 2006م وحتى الوقت الراهن، يتم صرف النفقات الحكومية على أساس "القاعدة الاثني عشرية" والتي يحق للحكومة على أساسها إنفاق واحد على اثني عشر شهرياً من الموازنة الأخيرة التي تم إقرارها (أي موزانة العام 2005م). وبعبارة أخرى، لا يوجد أي قانون للموازنة الأصلية أو قانون لتنفيذ الموازنة.

7. أدى مأزق الموازنة منذ العام 2006م إلى إعاقة زخم إصلاح إدارة المالية العامة لكن الالتزام جُدّد في العام 2011م. فقد حُدّدت الإصلاحات المالية على أنّها مجال يتمتع بالأولوية كما يتضح من الوتيرة المتسارعة الملاحظة في المشاريع الممولة من البنك الدولي بما في ذلك المشروع الطارئ لدعم تنفيذ إصلاح الإدارة المالية خلال الفترة الممتدة بين العامَيْن 2011 – 2013. وخلال هذه الفترة، شرعت وزارة المالية في تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية الملحوظة بما في ذلك: (i) إلحاق التعديلات بقانون المحاسبة العمومية الصادر في العام 1963م والذي عفا عليه الزمن (بالرغم من أنّ البرلمان لم يصادق عليها بعد)؛ (ii) إقرار تصنيف العام 2001م للإحصاءات المالية الحكومية الجديدة؛ (iii) إنشاء وظيفة لإدارة النقد؛ و (iv) إصدار مراسيم تنظيمية لإطلاق مديرية الدين العام وتعيين الموظفين فيها. كما أعدّت الوزارة أيضاً الاستراتيجيات وخطط العمل على غرار استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة (2013- 2017)، وخطة العمل المرتبطة بإلحاق الإصلاحات بتنفيذ الموازنة واستراتيجية تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المالية.

8. يبقى نظام إدارة المالية العامة في لبنان معرقلاً نظراً لعدم مصادقة البرلمان على بعض الإصلاحات المقترحة حتى الآن. وبالتالي، يبقى النظام صارماً ولا يسمح سوى بمرونة محدودة ما يجعل معالجة العمليات خطوةً طويلة الأمد ومجهدة بالنسبة إلى الجهات العامة بشكل عام ووزارة التربية والتعليم العالي بشكل خاص.

9. **الإطار القانوني للمشتريات العامة**. يتجاوز عمر الإطار التنظيمي القائم للمشتريات الخمسين عاماً وهو يحتوي على ثغرات تتيح الفرص لبعض الجهات العامة لاتباع قواعد المشتريات الخاصة بها وهو لا يمتثل عموماً للمعايير الدولية الخاصة بالمشتريات. وتنطوي الأسس القانونية لهذا الإطار على المرسوم الصادر في العام 1959م بشأن أنظمة المناقصات وقانون المحاسبة العمومية الصادر في العام 1963م. ووفقاً لقانون المحاسبة العمومية، صُمّم نظام المشتريات العامة ليرتكز إلى حد كبير على توجيهات لجنة المناقصات المركزية في التفتيش المركزي. وتتولى لجنة المناقصات المركزية مهام التخطيط للمشتريات ومعالجة المناقصات والتوصية بمنح

العقود. وقد أضاف **قانون تنظيم مهنة خبراء المحاسبة المجازين** في وقت لاحق ديوان المحاسبة ومنحه سلطة الرقابة الإدارية المسبقة على كافة معاملات التعاقد الكبيرة.

10. **ديوان المحاسبة**. أنشئ ديوان المحاسبة وهو المؤسسة الرقابية العليا في البلد بموجب المادة 225 من قانون تنظيم مهنة خبراء المحاسبة المجازين الصادر بتاريخ 16 يناير/كانون الثاني 1951م. وقد أنشئت وظيفة التدقيق الخارجي الخاصة به بواسطة المرسوم رقم 82 الصادر بتاريخ 16 سبتمبر/ايلول 1983م والمعدل بواسطة القانون 1992/132. ويتولى ديوان المحاسبة مسؤولية التحقق من استخدام الأموال العامة من قِبل الجهات الحكومية وضمان امتثالها للقوانين والأنظمة القائمة ومحاكمة كافة الموظفين الحكوميين المتهمين بانتهاك القوانين واللوائح التي تنظم إدارة الأموال العامة. وفي الوقت الراهن، يمارس ديوان المحاسبة في الغالب العمليات الرقابية اللاحقة (من خلال إصدار التأشيرات) على النفقات التي تتجاوز عتبةً محددةً وهو يستهلك بالتالي ما يزيد عن 80 في المئة من قدراته وموارده الأمر الذي يحدّ كثيراً من انخراطه في العملية الرقابية المستقلة اللاحقة. ويتصل ديوان المحاسبة إدارياً برئيس الوزراء.

4. لمحة عامة عن إدارة المالية العامة

11. **لمحة عامة عن تصنيف أداء إدارة المالية العامة.** أظهر التقرير الأخير للإنفاق العام والمحاسبة المالية الصادر في العام 2011م (غير منشور) والذي أُعدّ بصورة مشتركة من قِبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الدولي والبنك الدولي المجاميع الإجمالية على الشكل التالي:

12. يُقيّم نظام المشتريات العامة على أنّه غير كافٍ ويتمتع بقدرات محدودة الأمر الذي يؤدي إلى ضعف المساءلة العامة وانتشار السعي وراء الريع. وقد صُنّف لبنان بصورة منهجية على أنه ينتمي إلى الطيف الأدنى في المسوحات التأشيرية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية فيما يتعلق بالحوكمة (2014م: المرتبة 136 من بين 175 بلداً). وتشمل العوائق الأساسية المحيطة بالمشتريات العامة: (i) عدم وجود قانون شامل للمشتريات العامة؛ (ii) بيئة رقابية غير فعالة لا تفرض تطبيق القواعد والمبادئ التوجيهية؛ (iii) غياب المنافسة الدولية في القطاع الخاص؛ (iv) ضعف قدرات الموارد البشرية والتدريب ويتزامن ذلك مع عدم اعتبار المشتريات على أنّها مهنة بحد

ذاتها؛ (v) عدم وجود آلية مؤسسية لرفع الشكاوى المتعلقة بالمشتريات (vi) النقص في المعلومات/البيانات الخاصة بأداء المشتريات. ولمعالجة أوجه القصور، اتُخذت خطوات محددة لوضع قانون مشتريات معدل وشامل فضلاً عن جهود بناء القدرات المدعومة بشكل أساسي من شركاء التنمية.

13. تعتبر مكافحة الفساد ضعيفةً وقد مثّلت 22 في المئة في العام 2010م. ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، يحتل لبنان المرتبة الخامسة في قائمة البلدان الأكثر ضعفاً من أصل 18 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (قبل العراق، ليبيا، اليمن، وسوريا).

ب. تقييم الأداء الائتماني

14. **استنتج هذا التقييم أنّه، ورهناً بالتنفيذ الناجح للتغييرات المقترح إلحاقها بالترتيبات التنفيذية القائمة، يعتبر الإطار الائتماني الإجمالي الخاص بالبرنامج مؤاتياً لدعم تنفيذه وتحقيق النتائج المرجوة.** وتقدّم الأنظمة الائتمانية الخاصة بالبرنامج (التخطيط، إعداد الموازنة، المشتريات، المحاسبة، الضوابط الداخلية، تدفق الأموال، إعداد التقارير المالية، وترتيبات التدقيق) تأكيدات معقولة بشأن الاستخدام المؤاتي لأموال البرنامج والمحافظة على أصوله. علاوةً على ذلك، تعمل الأنظمة الائتمانية الخاصة بالبرنامج عند مستوى مُرضٍ لدعم تحقيق نتائج البرنامج.

15. خَلُص التقييم إلى أنّ الخطر الائتماني المرتبط بالبرنامج "مرتفع". **وتقدّم الأقسام التالية التفاصيل حول الخلاصات التي تم التوصل إليها في إطار كلّ مجال أساسي من مجالات المشتريات وإدارة المالية العامة التي تم تقييمها.**

1. **التخطيط وإعداد الموازنة**

16. لم تُعدّ أي موازنة منذ العام 2006م ويُسمح للوزارات بإنفاق واحد على اثني عشر من الموازنة الأخيرة المعتمدة (2005م) مع اعتمادات إضافية على الشكل التالي في حالة وزارة التربية والتعليم العالي:

(أ) مخصص إضافي من احتياطيات الموازنة للنفقات المشتركة والنفقات العاجلة المستخدمة لتوفير بنود الموازنة التي استُخدمت اعتماداتها أو لفتح اعتمادات استثنائية.

(ب) بالنسبة إلى المنح المقدمة من خلال التمويل الخارجي، بموجب مرسوم صادر بما يتماشى مع قانون المحاسبة العمومية، يمكن التعامل مع المخصصات كسلف أو مساهمات مع اختلاف آليات المحاسبة وإعداد التقارير على النحو المبيّن أدناه. وقد خضعت آلية "السلفة الخاصة بالموازنة" للتقييم وتبيّن أنّها مُجهدة وبطيئة وتتطلب استعراضات مسبقة متعددة بما في ذلك من قِبل ديوان المحاسبة وموافقات محددة خلال تخصيص التمويل ومعالجة المشتريات والمدفوعات. وبالنسبة إلى حصة المنحة من تمويل البرنامج، قالت وزارة التربية والتعليم العالي إنّها تفضّل آلية "المساهمة الخاصة بالموازنة" التي لا تتطلب الاستعراضات المسبقة والموافقات من مديرية الصرفيات في وزارة المالية.

(ج) بالنسبة إلى القروض المقدمة من خلال التمويل الخارجي، بموجب قانون يصادق عليه البرلمان، ينص على ترتيبات محددة خاصة بالجهات المانحة لتنفيذ هذا المشروع. وتعتبر الشروط التي ينص عليها القانون ملزمةً وهي تحلّ محلّ قانون المحاسبة العمومية وأي متطلبات تشريعية أخرى. ووفقاً لذلك، تتفاوض الجهات المانحة لوضع ترتيبات ائتمانية مؤاتية تستوفي شروطها في المجالات التي لا تكون فيها النظم القطرية السائدة مرضيةً لاحترام المبادئ التوجيهية واستيفاء الشروط. وبالنسبة إلى حصة القرض من تمويل البرنامج، سيُطبّق هذا النهج مع اقتراح الترتيبات الائتمانية التي تهدف إلى تعزيز الضوابط الداخلية ومعالجة المشتريات وإدارة العقود وممارسة الرقابة في وزارة التربية والتعليم العالي. وعليه، ستتم مواءمة الترتيبات الائتمانية الخاصة بالمنحة والقرض على حدّ سواء إلى أقصى حدّ ممكن من حيث تنفيذ البرنامج وسيُدرج ذلك في دليل عمليات البرنامج الذي سيُعتمد فور بدء تنفيذ البرنامج.

نقاط القوة	نقاط الضعف
المرونة في اختيار ترتيبات التنفيذ المسموح بها في إطار القروض ومنح "المساهمة في بالموازنة"	عدم وجود عملية خاصة بالموازنة السنوية والعمليات البيروقراطية في الاستعراض والموافقة على أنشطة تنفيذ الموازنة
للحدّ من نقطة الضعف المحددة: • سيُوجّه إطار نفقات البرنامج من خلال استعراض مفصّل لتقديرات النفقات وتحقيق التناغم مع أهداف وأنشطة البرنامج خلال تصميم هذه العملية. وسيجري المضي قدماً في رصد نفقات البرنامج بصورة وثيقة خلال مدة البرنامج. • ستُطبّق المرونة التي ينص عليها قانون المحاسبة العمومية في تصميم آليات المحاسبة الخاصة بالقروض الخارجية ومنح "المساهمة الخاصة بالموازنة" في تصميم الترتيبات الائتمانية الخاصة بالبرنامج مع الاستفادة من تعزيز النظم القطرية (على غرار إسناد المسؤولية التنظيمية المتوخاة في التشريعات المقترحة إلى لجنة المناقصات المركزية)	

2. إدارة الخزانة وتدفق الأموال

17. ستضع وزارة التربية والتعليم العالي الترتيبات لممارسة الرقابة الائتمانية على الأنشطة بما في ذلك معالجة المدفوعات المرتبطة بالسلع والأعمال والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، ستضع وزارة التربية والتعليم العالي الترتيبات لتحويل السلف إلى المدارس والإشراف على المحاسبة المرتبطة بها وإعداد التقارير ذات الصلة. ولتحقيق ذلك، ستشمل الترتيبات تنفيذ التوصيات التي تستهدف الحوكمة الفعالة وإدارة المخاطر التشغيلية وعملية مبسطة للمشتريات والتدقيق وإعداد التقارير المالية.

18. نظراً إلى الخبرات المكتسبة من إدارة برنامج المرحلة الأولى من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، تفضّل وزارة التربية والتعليم العالي اعتماد "آلية المساهمة" إذا كان ذلك ممكناً وذلك لحصة المنحة من تمويل البرنامج. وبالتالي، وبموجب هذا النهج، ستُرسل الأموال مباشرةً من حساب المنح والتبرعات في وزارة المالية إلى الحساب المصرفي (أ). وبموجب آلية المساهمة الخاصة بالمنح، لن يكون لوزارة المالية أي دور رقابي، خلافاً لآلية "السلفة" الخاصة بالمنح، بينما سيكون لوزارة المالية دور ممارسة الاستعراض اللاحق على الأموال. وستُحدّد الآلية المتوافق عليها لمعالجة أموال المنح في المرسوم الذي سيوافق عليه مجلس الوزراء. وبالنسبة إلى حصة القرض، ستصدر هذه الآلية بقانون يصادق عليه البرلمان. وستطلب وزارة المالية من وزارة التربية والتعليم العالي أن تُعاود إرسال التقارير بشأن استخدام الأموال في إطار تمويل القرض. وسيحدّد القانون خاص باتفاقية القرض الترتيبات المتعلقة بمعالجة التنفيذ والمسحوبات ووفقاً لذلك سيحلّ محلّ قانون المحاسبة العمومية.

19. سيُفتح حساب مصرفي أ خاص بالبرنامج في المصرف المركزي في لبنان بالدولار الأميركي حيث ستُحوّل أموال المنحة الخاصة بالمبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال من خلال حساب المنح والتبرعات بوزارة المالية. وستدير وزارة التربية والتعليم العالي الحساب المصرفي (أ) الخاص بالبرنامج من خلال الترتيبات التي ستُحدّد في دليل عمليات البرنامج. وسيتم فتح حساب مصرفي آخر (ب) خاص بالبرنامج في المصرف المركزي في لبنان بالدولار الأميركي لإستلام أموال القرض المقدّم من المؤسسة الدولية للتنمية من حساب مجمع القروض الخاص بوزارة المالية وستديره وزارة التربية والتعليم العالي من خلال الترتيبات المحددة في دليل عمليات البرنامج أيضاً.

20. **تسوية الحسابات**. بالرغم من أن عمليات برنامج النتائج لا تربط المبالغ المسحوبة بمعاملات الإنفاق الفردية، لا يجب أن تتجاوز المسحوبات الإجمالية في إطار البرنامج إجمالي النفقات التي تمت من قِبل وزارة التربية والتعليم العالي في إطار البرنامج خلال فترة تنفيذه. وبعد تاريخ انتهاء البرنامج، سيقارن البنك المستوى التراكمي للمسحوبات ببلوغ كافة المؤشرات المرتبطة بالصرف مع النفقات الإجمالية الخاصة بالبرنامج. وإذا ما تجاوزت المسحوبات التراكمية من البنك الدولي مجموع نفقات البرنامج الخاصة بالحكومة على النحو المحدد في تقارير التدقيق الخارجي الخاصة بالبرنامج، على الحكومة إعادة الفارق إلى البنك الدولي بناءً على إشعار منه..

نقاط القوة	**نقاط الضعف**
تقدّم الأحكام القانونية المرتبطة بإدارة العمليات الممولة من الخارج المرونة في تحديد الترتيبات المؤسسية على النحو المتفق عليه مع الممولين.	تعتبر القدرات الفنية لوزارة التربية والتعليم العالي لمعالجة نقاط الضعف المحددة بالكامل من خلال تنفيذ الترتيبات المؤسسية المقترحة محدودة.
أدرجت ترتيبات تعزيز القدرات الفنية لوزارة التربية والتعليم العالي في تصميم البرنامج بما في ذلك الإجراءات المسبقة لضمان توفر الضمانات الائتمانية الدُنيا فور بدء تنفيذ البرنامج.	

21. ثمة خطر آخر ملحوظ يؤثّر على تدفّق الأموال ألا وهو العملية الإدارية التي قد تؤخّر تحويل الأموال من حساب الخزانة في وزارة المالية إلى الحسابات المصرفية الخاصة بالبرنامج التي تديرها وزارة التربية والتعليم العالي بسبب عدم امتثال هذه الأخيرة بصورة أساسية لإرسال الطلبات في الوقت المناسب وفقاً للشكل والمضمون اللذَيْن تطلبهما وزارة المالية. ولطالما شكلّ هذا الأمر مشكلةً مستمرة في محفظة لبنان ولا يزال البنك يسعى للحدّ منها من خلال ورش العمل واجتماعات الطاولة المستديرة التي تجمع ما بين الجهات الفاعلة الأساسية من دوائر الخزانة والدين وإدارة النقد والموازنة والنفقات في وزارة المالية مع مختلف الوكالات المنفذة للمشاريع الممولة من البنك الدولي. ويكمن الهدف الأساسي من ورش العمل المذكورة في شرح الإجراءات ذات الصلة بوضوح والتأكد بالتالي من الامتثال لها وتجنب التأخيرات غير الضرورية التي تؤثر على تدفق الأموال.

3. ملف المشتريات الخاص بالبرنامج

22. النفقات التي يمكن الحصول عليها في إطار البرنامج. تكاليف الأنشطة من الموازنة الخاصة بالبرنامج هي كما يلي:

- أعمال إعادة تأهيل وبناء المدارس؛
- الأجهزة بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأثاث بالإضافة إلى التجهيزات التربوية على غرار الألعاب الرياضية والفنون؛
- الخدمات الاستشارية والتحسينات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تستهدف من بين أمور أخرى تحسين المناهج الدراسية وتقديم هذه الخدمات وحفظ المعلومات لأغراض رصد أداء المدارس؛ و
- كلفة التدقيقات والخدمات ذات الصلة.

23. **العقود عالية القيمة**. على أساس المعلومات المقدمة خلال التقييم، تعتبر القيمة المقدرة للعقود قليلة نسبياً وأدنى من عتبة الاستعراض لجنة مراجعة المشتريات التشغيلية المحددة حالياً عند 50 مليون دولار أميركي بالنسبة إلى الأعمال و15 مليون دولار أميركي بالنسبة إلى الخدمات الاستشارية أو الأعمال والخدمات.

4. التخطيط للمشتريات والإجراءات والدعم الفني

24. يتجاوز عمر الإطار التنظيمي القائم للمشتريات الخمسين عاماً وهو لا يمتثل بصورة عامة للممارسات الجيدة المقبولة دولياً. وقد صُمّم نظام المشتريات العامة ليتركز إلى حد كبير بيد لجنة المناقصات المركزية ويمارس ديوان المحاسبة الرقابة الإدارية المسبقة على كافة المعاملات التعاقدية الكبيرة. ومن حيث خطط المشتريات، ينص القانون على ضرورة أن تضع كلّ دائرة أو وكالة جدولاً سنوياً يفصّل العقود وتواريخ المشتريات الخاصة بها. وتُنشر الخطة في الجريدة الرسمية. ويتطلب إجراء أي تعديل في الخطة السنوية الحصول على الموافقة من لجنة المناقصات المركزية ونشرها من جديد. ولكنّه يحتوي على نقاط مرنة تقدم الفرص لبعض الجهات العامة لاتباع قواعد المشتريات الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، يُسمح بالإعفاء من تطبيق الإطار القانوني اللبناني خلال تنفيذ المشاريع الممولة من الممولين الخارجيين وشركاء التنمية شرط ذكر ذلك في الاتفاقيات القانونية الموقعة مع الحكومة. ويقترح هذا التقييم تطبيق هذا النهج.

25. شرعت الحكومة في تنفيذ مبادرات متعددة لتحسين نظام المشتريات العامة المجزأ وغير الفعال في لبنان بما في ذلك إطاره القانوني. وتلتزم جهات ممولة وجهات دولية مانحة متعددة بدعم بناء النظام. وقد كانت المبادرة الأبرز هي صياغة قانون مشتريات جديد في العام 1999م والذي تمت مراجعته مرات عديدة وقُدّم أخيراً إلى البرلمان للمصادقة عليه في ديسمبر/كانون الأول 2012م. وفي العام 2015م، ولتجنب التأخيرات الإدارية في عمليات المراجعة المتوالية للقانون من قِبل مختلف اللجان، شُكّلت لجنة مشتركة من اللجان القضائية والمالية في البرلمان. ولكنّ هذا الاستعراض لم ينتهِ بعد لأنّ أولويات البلاد تتجه نحو التحديات السياسية الأكثر حرجاً.

26. يرى هذا التقييم أنّ قدرات وزارة التربية والتعليم العالي محدودة في مجال التخطيط للمشتريات وتنفيذ العمليات ذات الصلة ويوصي التقييم بتعزيز هذه القدرات من خلال تعيين موظفين إضافيين و/أو إسناد أجزاء مهمة من العملية إلى شركة يتم التعاقد معها. وتتولى وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال مسؤولية تنفيذ البرنامج ومن المتوقع أن تكون مسؤولةً عن التخطيط للمشتريات واستعراض التصاميم والموافقة عليها وتعيين الاستشاريين وتقديم المناقصات وتقييم العطاءات والتوصية بمنح العقود وامتلاك مواقع البناء وإدارة عمليات تنفيذ العقود والتنسيق مع الجهات العامة ذات الصلة والتأكد من التنفيذ وتسديد المدفوعات في الوقت المناسب ورصد تعديلات العقود في الوقت المناسب وتسهيل عملية تسليم البنية التحتية المشيدة أو السلع المشتراة.

27. كجزء من رصد المشتريات، تلعب لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة أدوار أساسية في تقديم الرقابة الفنية والبوابة الإلكترونية لنشر الإعلانات وممارسة عمليات الاستعراض المسبقة واللاحقة ومعالجة الشكاوى العامة. ولأغراض تنظيم وتبسيط هذه العمليات، اقترحت وزارة التربية والتعليم العالي الترتيبات التالية:

- بالنسبة إلى المنحة، سيتم التنازل عن سقف الـ 100 مليون ليرة لبنانية المحدد لمشاركة لجنة المناقصات المركزية مع إسناد كامل مسؤولية معالجة كافة الأنشطة المرتبطة بالمشتريات إلى وزارة التربية والتعليم العالي بما في ذلك إشراك ديوان المحاسبة في الاستعراضات المسبقة لكافة العقود التي تتجاوز قيمتها 75 مليون ليرة لبنانية بالنسبة إلى السلع والأعمال و25 مليون ليرة لبنانية بالنسبة إلى الخدمات.
- بالنسبة إلى القرض، سيجري التنازل عن سقف الـ 100 مليون ليرة لبنانية المحدد لمشاركة لجنة المناقصات المركزية مع إسناد كامل مسؤولية معالجة كافة الأنشطة المرتبطة بالمشتريات إلى وزارة التربية والتعليم العالي. إلا أنّ عتبات إشراك ديوان المحاسبة في الاستعراضات المسبقة للعقود فستُحدّد عند حدود أعلى من قيمة العقود بالمقارنة مع تلك المخصصة لحصة المنحة من التمويل.

28. ستستمر لجنة المناقصات المركزية بلعب دورها في إعداد الوثائق النمطية للمناقصات بما في ذلك نماذج العقود والنماذج الموحدة الأخرى للإعلانات والتقييم والتعديلات؛ والاستفادة من بوابتها الإلكترونية لنشر الإعلانات ومنح العقود؛ وتطوير قاعدة بيانات ومؤشرات خاصة بالمشتريات. وستأخذ لجنة المناقصات المركزية أيضاً زمام المبادرة في معالجة الشكاوى التي لا تحلها وزارة التربية والتعليم العالي. وفي مثل هذه الحالات، يجب إرسال الشكوى إلى لجنة المناقصات المركزية من قِبل وزارة التربية والتعليم العالي كما يمكن أيضاً إرسال الشكاوى إليها مباشرةً من مقدم الشكوى. وستستعرض لجنة المناقصات المركزية الشكوى وتطلب الحصول على التوضيحات من وزارة التربية والتعليم العالي وتتابع تسوية الشكوى. وإذا لم تُعالج الشكوى بصورة مرضية وفقاً لتوصيات لجنة المناقصات المركزية، تُحال إلى ديوان المحاسبة الذي سيعتمد على إحدى اللجان لحلّ الشكوى. وسيكون قرار ديوان المحاسبة ملزماً. كما سيقدّم ديوان المحاسبة أيضاً الدعم في رصد دقة مواعيد إعداد العطاءات ومتابعتها والعملية اللاحقة المرتبطة بمنح للعقود.

نقاط القوة	نقاط الضعف
--	تعتبر قدرات وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال محدودة للقيام بالأنشطة المرتبطة بالمناقصات العالية القيمة والكبيرة الحجم فيما يتعلق بجودة المواصفات الفنية والشروط المرجعية وجودة وثائق العطاءات وصرامة تقييم العطاءات وجودة الأعمال والسلع أو الخدمات المقدمة والتنفيذ في الوقت المناسب.
يوصي هذا التقييم بزيادة قدرات وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال ولجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة من خلال تعيين موظفين إضافيين و/أو إسناد أجزاء مهمة من العملية إلى شركة يتم التعاقد معها بهدف دعم: (i) بناء قدرات الإدراج الممنهج للدعم الفني من وزارة التربية والتعليم العالي؛ (ii) توحيد وثائق العطاءات ونماذج العقود؛ (iii) بناء القدرات ووضع برنامج التدريب؛ و (iv) تبسيط وترشيد إجراءات المؤسسات.	

5. الرقابة على المشتريات

29. يلاحظ هذا التقييم وجود الضوابط الداخلية من حيث تحديد وفصل الوظائف المتعلقة بالمشتريات ووجود التوصيف الوظيفي لمناصب الموظفين وإطار محاسبة محدد. بيد أنه لا توجد إجراءات صارمة لمراقبة الجودة وعمليات تسجيل المشتريات لدى وزارة التربية والتعليم العالي. كما لاحظ التقييم وجود قيود فيما يتعلق بالرصد والرقابة من قبل لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة. ولا يتوفر في كافة هذه المؤسسات الثلاث عدد كاف من الموظفين وهي تحتاج إلى تحسين خدماتها.

30. يجري جمع البيانات بصورة منهجية لكنها لا تُستخدَم لقياس أداء المشتريات. كما أن نشر منح العقود والقرارات ليس إلزامياً. ولغرض المساءلة، وبهدف قياس أداء المشتريات، يجب إضفاء الطابع المؤسسي على جمع البيانات ونشر القرارات المتعلقة بالمشتريات (استخلاص المعلومات، حل الشكاوى، نشر العقود، الإعلان عن فرص الشراء إلخ).

31. لاستكمال العمليات الرقابية المفروضة على عمليات التعاقد والدفع، اقترحت وزارة التربية والتعليم العالي إنشاء وظيفة تدقيق داخلي لا تكون مسؤولةً عن تغطية المشتريات وحسب وإنّما أيضاً الأنشطة الأساسية الأخرى الخاصة بالبرنامج بما في ذلك رصد المساءلة عن المنح المقدمة للمدارس وغيرها من عمليات الرقابة الداخلية في وزارة التربية والتعليم العالي.

نقاط القوة	نقاط الضعف
--	- تعاني لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة من قصور في القدرات الفنية بسبب النقص في الموظفين. - لم يلاحظ التقييم أن عملية جمع البيانات تتم بصورة ممنهجة كما أنّها لا تُستخدم لقياس أداء المشتريات. ولا يعتبر نشر منح العقود والقرارات إلزامياً. الإشراف الفني على عقود الأعمال المدنية: لا تُستخدم الدراسات الفنية والإشراف الفني من خلال الخدمات الخارجية بصورة ممنهجة.
(i) سيُقدّم الدعم إلى ديوان المحاسبة من خلال: (i) الموارد الإضافية وبناء القدرات؛ (ii) تعزيز استعراض التدقيق ورفع عتبات الاستعراض المسبق؛ و (iii) مراقبة خطط المشتريات والأداء. (ii) ستم تقديم الدعم إلى لجنة المناقصات المركزية من خلال (أ) موارد إضافية وبناء القدرات (ب) تعزيز الدور التنيظمي (ج) تعزيز مراجعة الشكاوى (د) إضفاء الطابع المؤسسي على جمع البيانات الخاصة بالمناقصات ونشر القرارات المتعلقة بها (استخلاص المعلومات ونشر العقود والإعلان عن فرص المشتريات، إلخ). (iii) إن إنشاء وظيفة للتدقيق الداخلي في وزارة التربية والتعليم العالي من شأنها أن تزيد من جودة مخرجات العقود المقدمة والرقابة على المشتريات بالإضافة إلى رصد الأنشطة الرئيسية الأخرى للبرنامج الخاصة بالمساءلة والأداء.	

6. إدارة العقود

32. كُلفت وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال بمسؤولية إدارة العقود في إطار البرنامج مع أنشطة محددة بما في ذلك متابعة العقود للتأكد من تقديمها ضمن الجداول الزمنية المحددة للتسليم والأسعار المتفق عليها؛ ولرصد جودة أعمال بناء المدارس وإعادة تأهيلها؛ وقبول وتكليف المباني التي تم تجديدها. وبالنظر إلى العدد الكبير للمدارس التي من المتوقع تحسينها في إطار البرنامج، هناك حاجة إلى تحسين القدرات الخاصة بمتابعة ورصد العقود بصورة ملحوظة. ويوصي هذا التقييم باتباع نهج متعدد الأوجه على النحو التالي:

- ستواصل وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، بدعم إضافي يتم التعاقد عليه، متابعة ورصد العقود على مستوى الوزارات بما في ذلك تلك التي يديرها المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- سوف تقوم وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، بدعم إضافي يتم التعاقد عليه، بوضع نظاماً لرصد العقود وتعاين وتتحقق بصورة دورية من أعمال البناء وإعادة التأهيل في المدارس.
- ستتولى وظيفة المراجعة الداخلية المقترحة، بناءً على توجيهات الوزير، استعراض مدى امتثال الأنشطة المرتبطة بالمشتريات على كافة المستويات بصورة دورية بما في أنشطة ذلك المركز التربوي للبحوث والإنماء ووحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال والمدارس من دون التدخل في دور لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة.
- ستقوم مكاتب التربية بتمثيل وزارة التربية والتعليم العالي في المحافظات في مجال تنسيق الأنشطة والإشراف على الجودة الشاملة للتنفيذ والأداء. وستستكمل هذه المكاتب عمل التدقيق الداخلي والإشراف.

نقاط القوة	نقاط الضعف
—	تعتبر قدرة وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في مجال رصد العقود بما في ذلك العدد الكبير من أعمال بناء المدارس وإعادة تأهيلها غير كافية.
سيتم تعزيز قدرات وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في مجال رصد وإدارة العقود من خلال الدعم الخارجي يتم التعاقد عليه وستُستكمل من خلال وحدة التدقيق الداخلي المنشأة ومكاتب التربية في المحافظات.	

7. حسابات البرنامج وإعداد التقارير المالية

33. **ينظّم قانون المحاسبة العمومية الحسابات وإعداد التقارير الخاصة بالأموال العامة**. ويجب على المؤسسات المعنية بالموازنة الاحتفاظ بسجلاتها المحاسبية وفقاً للقانون وعلى أساس المعايير المحاسبية والدليل المحاسبي وتعليمات وزارة المالية. كما ينظّم القانون نطاق وتنفيذ الإدارة والرقابة الماليَتَيْن فضلاً عن مبادئ وشروط الإدارة المالية والنظم الرقابية في مؤسسات القطاع العام.

34. ستكون وزارة التربية والتعليم العالي مسؤولةً عن تنفيذ كافة جوانب إدارة البرنامج. وقد غطّى هذا التقييم:

- إجراءات الحسابات وإعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية لأموال الموازنة والنفقات ولأموال ونفقات البرامج الأخرى، و
- الإجراءات المتوقعة للحسابات وإعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية لأموال ونفقات البرنامج.

35. **ستتولى وزارة التربية والتعليم العالي كامل المسؤولية عن الرقابة على البرنامج بما في ذلك الإدارة الائتمانية التي تشمل بحد ذاتها رصد تمويل البرنامج والإلتزامات والأداء الائتماني**. وبهذه الصفة، ستتتولى وزارة التربية والتعليم العالي المسؤولية عن رصد المنح المقدمة إلى المدارس بما في ذلك تطبيق الإجراءات المحددة في دليل عمليات المنح المقدمة إلى المدارس. ويبيّن الرسم البياني التالي ملخصاً عن الأنشطة والمسؤوليات ذات الصلة المتوخاة في إطار هذا البرنامج:

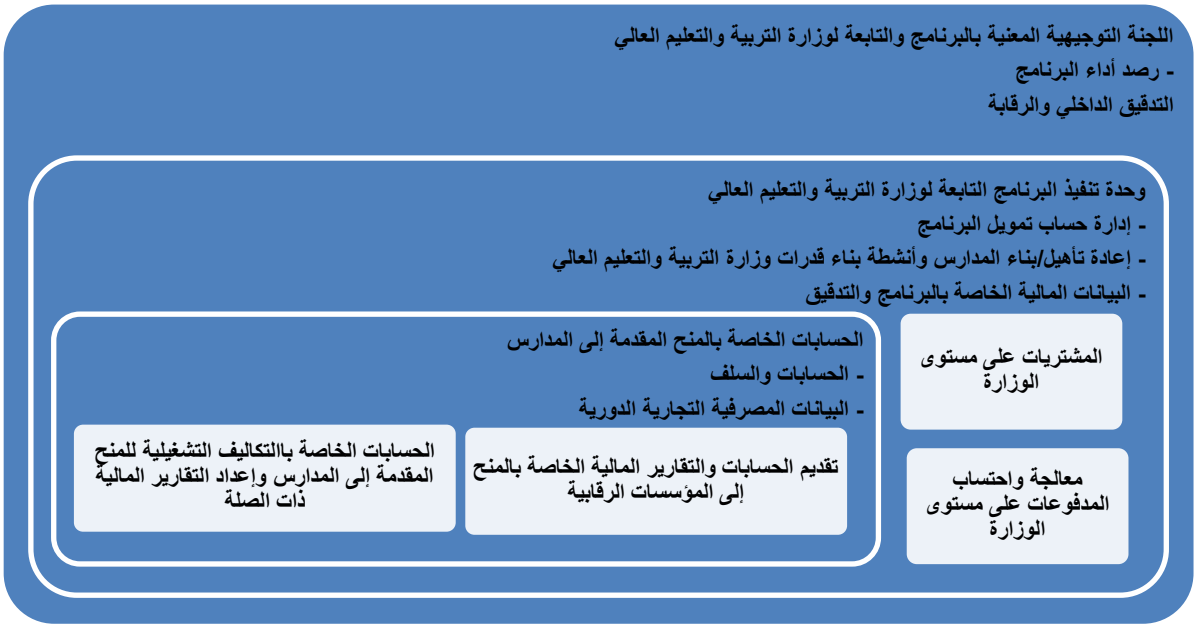

36. مع الأخذ في الاعتبار الخبرات المكتسبة من المرحلة الأولى لبرنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، تم تحديد عدد من التوصيات وأُخذت بعين الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية لبرنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال. ويرى التقييم أنّ وزارة التربية والتعليم العالي ستحتاج إلى عدد من الإجراءات المسبقة لتحديد القدرات والموارد اللازمة لوضع الخطط المالية في الوقت المناسب ومعالجة المشتريات والمدفوعات وإدارة المنح المقدمة إلى المدارس. ويوصي التقييم بتقديم تقارير الأداء الخاصة بالبرنامج وتقارير المحاسبة المالية الدورية وتقارير الحسابات التي تعدّها وزارة التربية والتعليم العالي إلى اللجنة التوجيهية للبرنامج لأغراض الرقابة الائتمانية ورصد الأداء. وفيما يلي الترتيبات المؤسسية التي تدعم هذه المبادرة:

- **اللجنة التوجيهية.** لاستكمال هذه العملية، ستنشئ وزارة التربية والتعليم العالي لجنةً توجيهيةً تغطي كافة أنشطة البرنامج، وسيرأسها وزير التربية وتتألف من ممثلين عن وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء فضلاً عن ممثلين للفنيين المسؤولين عن التنفيذ. وستتمحور إحدى المسؤوليات الأساسية المرتبطة بهذه اللجنة حول الإشراف على البرنامج وضمان التنسيق.

- **الموظفون الائتمانيون ضمن وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال**: يضم قسم الحسابات بوزارة التربية والتعليم العالي محاسبين لديهم قدرات وخبرات محدودة في مجال إدارة أموال الجهات المانحة. ولطالما تعاقدت وزارة التربية والتعليم العالي مع استشاريين متمرسين لدعم تنفيذ البرامج الممولة من الجهات المانحة بما في ذلك تلك المدعومة من البنك الدولي. وبالمثل، يتعين على وزارة التربية والتعليم العاليم دعم المهام الائتمانية من خلال توفير المتخصصين في مجال الإدارة المالية والمشتريات لضمان تنفيذ البرنامج بصورة مؤاتية وكفوءة. ويجب على وحدة إدارة البرنامج أن تشرف على كامل تنفيذ البرنامج.

- **التدقيق الداخلي في وزارة التربية والتعليم العالي**. في ضوء أهمية إنشاء وظيفة فعالة لممارسة الرقابة على الأداء الائتماني، يُقترح إنشاء وظيفة تدقيق داخلي ضمن الوزارة على أن تعدّ التقارير إلى الوزير. وبالنظر إلى القيود الحالية المفروضة على القدرات، يُقترح إسناد وظيفة التدقيق الداخلي إلى أحد الاستشاريين من خارج الوزارة. وكجزء من الشروط المرجعية التي يجب التوافق عليها بين وزارة التربية والتعليم العالي والبنك، سيُجري الاستشاري التدقيق الداخلي لبرنامج المرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال وسيشمل هذا التدقيق التمويل من خلال المنحة المقدمة من البنك وحصة التمويل من القرض. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل الاستشاري على بناء قدرات وزارة التربية والتعليم العالي لتكون قادرةً على ممارسة وظيفة التدقيق الداخلي من خلال العمل بالتعاون مع موظفي وزارة التربية والتعليم العالي المُعيّنين ونشر المعارف حول منهجيات التدقيق الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، سيعدّ الاستشاري الأدلة التوجيهية حول التدقيق الداخلي والمواد التوجيهية الأخرى للمساعدة على إنشاء الوحدة واستدامتها من خلال تعيين موظفين مدربين قادرين على تنفيذ وظيفة التدقيق الداخلي بصورة كفوءة وفعالة لتغطية الجوانب الائتمانية وكذا الجوانب الفنية للبرنامج.

- **الفصل الائتماني من دليل العمليات**: سيتناول الفصل الائتماني العمليات والإجراءات الائتمانية المتعلقة بالبرنامج ويُسنِد المسؤوليات والأدوار مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الفصل بين الواجبات من حيث الإجازة والقيود والمدفوعات وعُهد الأصول والتسوية. وعلى النحو المذكور آنفاً، ستعالج وزارة التربية والتعليم العالي أموال المنحة وأموال الائتمان على حدّ سواء بالطريقة نفسها إلى أقصى حدّ ممكن لتنفيذ أنشطة البرنامج بالرغم من أنّه سيجري تغطية هذه الأموال من خلال اتفاقيتَيْ تمويل مختلفتَيْن. بالإضافة إلى ذلك، سيتم عكس الترتيبات المقترحة لتحويل أموال المنحة إلى المدارس إلى وزارة التربية والتعليم العالي وتقديم التقارير عن المحاسبة إليها في دليل خاص بعمليات المنح المقدمة إلى المدارس وستُطبّق في بداية تمويل هذه المنح. كما أن دليل عمليات المنح المقدمة إلى المدارس وهو قسم في دليل عمليات البرنامج سيعكس القرارات القائمة التي تتطلب ممارسة الرقابة المجتمعية فضلاً عن المنح المقدمة إلى المدارس مع القيام بالتحسينات الضرورية لتحسين صلابة ترتيبات التمويل من المنحة بصورة إضافية. وستشمل الترتيبات المحسنة على سبيل المثال شرطاً مفروضاً على المدارس لكي تقدم التقارير الدورية عن الحسابات إلى وزارة التربية والتعليم باستخدام نموذج مبسط للحسابات وإرسال التقارير إلى وزارة التربية والتعليم العالي لإدخالها في نظام معلومات إدارة المدرسة؛ وتقديم الوثائق الداعمة لتقارير المحاسبة المالية بصورة دورية؛ وإشراك البنوك التجارية التي تُدار فيها حسابات المدارس لجمع ورفع التقارير عن أرصدة الحسابات المصرفية وإرسالها إلى وزارة التربية والتعليم العالي. ويجب اعتماد دليل عمليات البرنامج فور بدء تنفيذ البرنامج. وسيقدم هذا الدليل التوجيهات الأساسية لإدارة البرنامج بصورة فعالة وكفوءة.

- سيتناول قسم المشتريات في دليل عمليات البرنامج الإجراءات الضرورية للموافقة السنوية على خطة المشتريات والتحديثات إذا لزم الأمر والإجراءات المختلفة للمشتريات مثل الإعلان وتطوير المواصفات الفنية والشروط المرجعية ووثائق المناقصات وتقييم العطاءات ومنح العقود. وسيحدّد دليل عمليات البرنامج آلية التنسيق مع لجنة المناقصات المركزية فيما يتعلق بوثائق العطاءات الموحدة ونشر الإشعارات/منح العقود فضلاً عن تبادل المعلومات الخاصة بالمشتريات على النحو الذي تحدده لجنة المناقصات المركزية والتي ستُنشر على البوابة الإلكترونية. ويجب أن يكون هناك قسم يصف آلية تقديم الشكاوى لتشمل مراجعةمن طرف ثالث (لجنة المناقصات المركزية). ويجب أن يغطي دليل عمليات البرنامج أيضاً إجراءات منح العقود أو الاستعراض المسبق لهذا المنح على النحو الذي يحدده ديوان المحاسبة بما في ذلك الجداول الزمنية فضلاً عن وصف الإشراف على التنفيذ وعمليات الاستعراض اللاحق على النحو الذي يحدده ديوان المحاسبة. وأخيراً ستُحدّد مسؤولية إدارة العقود أيضاً في دليل عمليات البرنامج.

نقاط القوة	نقاط الضعف
—	تعاني قدرات وزارة التربية والتعليم العالي في مجال الرصد الفعال لكافة أنشطة البرنامج من إجهاد ملحوظ بسبب العدد الكبير لأنشطة بناء/إعادة تأهيل المدارس والشرط الذي يفرض إدارة المنح المقدمة للمدارس بصورة فعالة والعدد الكبير المتوقع من عقود تحسينات الأنظمة.
تعزيز قدرات الرقابة لدى وزارة التربية والتعليم العالي من خلال إنشاء لجنة توجيهية ووظيفة للتدقيق الداخلي وآلية مبسطة لإدارة المنح المقدمة إلى المدارس. بالإضافة إلى ذلك، وضمن نظام المعلومات القائم والخاضع حالياً للتطوير، ستُدرج آلية لإعداد التقارير لتحديد مصادر الأموال بالنسبة للمدارس واستخداماتها مع تقديم الأدلة الداعمة على مستوى المدارس.	

8. الضوابط الداخلية (بما في ذلك التدقيق الداخلي)

37. تشمل أنشطة الإدارة المالية والرقابة التي ينص عليها قانون المحاسبة العمومية السياسات والإجراءات المنفذة من وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم العالي. وهي تغطي قائمةً طويلةً من المهام بما في ذلك من بين عدة مهام أخرى:

- تحديد الغايات والأهداف
- تحديد وتقييم وإدارة المخاطر
- التخطيط للموارد العامة وإدارتها وإعداد التقارير بشأنها
- مراعاة مبادئ الإدارة المالية السليمة وشفافية الموارد العامة
- الفصل بين المسؤوليات في عملية صنع القرارات والرقابة والتنفيذ
- ضمان إجراء العمليات الحسابية الكاملة والصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب لكافة العمليات
- توثيق كافة العمليات والإجراءات والتأكد من تتبع العمليات في المؤسسات؛
- إدراج إجراءات مكافحة للفساد؛ و
- تهيئة الظروف من أجل الإدارة المشروعة والملائمة وإظهار سلوك مؤاتي وأخلاقي بين الموظفين في المؤسسات

38. أُنشئت **إدارة التفتيش المركزي** بالمرسوم رقم 115 في العام 1959م. ويتولى التفتيش المركزي مراقبة أعمال الرقابة الداخلية واستعراضها على مستويات متعددة: يقوم التفتيش المركزي بأعمال التفتيش في عموم الإدارات الحكومية ويرسل التقارير مباشرةً إلى مجلس الوزراء (الذي يرتبط به إدارياً). وضمن التفتيش المركزي، تجري دائرة فنية محددة مرتبطة بالقطاع التربوي "التفتيش التربوي" لوزارة التربية والتعليم العالي على المستوى المركزي وعلى مستوى المدارس في آن. وترتكز وظيفة ونطاق التدخل بصورة أساسية على أساس المهمة، بناء على برنامج دوري وأيضاً على أساس الادعاءات والشكاوى المقدمة. لكنّ وحدة القطاع التربوي في التفتيش المركزي تعاني من نقص في الموظفين وتفتقر إلى الموارد التي تغطي كافة مجالات التدخل.

39. ستشمل العمليات الرقابية تحسين الرقابة على الإدارة والتدقيق الداخلي والإدارة الفعالة لعقود بناء/إعادة تأهيل المدارس وتحسين المساءلة وإعداد التقارير المرتبطة بالمنح المقدّمة إلى المدارس. وسيتم تفصيل التحسينات في دليل عمليات البرنامج.

40. **تحسين عمليات الرقابة الداخلية على مستوى المدارس**. ستسعى التحسينات المقترحة إلى تحسين المساءلة عن المنح المقدمة إلى المدارس ولجان الأهالي. وتدير الصندوق المدرسي لجنة مؤلفة من مدير المدرسة ومعلمَيْن ومشرفَيْن بينما تدير لجنة مؤلفة من الأهالي المنتخبين صندوق لجنة الأهالي. وتشمل النفقات الأساسية المرتبطة بالصندوق المدرسي: أ) رواتب المعلمين المتعاقدين؛ ب) النفقات الصحية؛ ج) التكاليف التشغيلية المتكررة على غرار تلك المرتبطة بحراس الأمن ونفقات المياه والكهرباء؛ د) النفقات الأخرى على غرار الصيانة. وتعدّ المدارس الموازنات السنوية التي توافق عليها المديريات الابتدائية أو الثانوية المعنية. وتُقدّم النفقات الفعلية فور تمويلها بما في ذلك الوثائق الداعمة إلى المديرية على أساس سنوي. وتُكلّف وحدة التفتيش التربوي لدى التفتيش المركزي بالقيام بعمليات استعراض عشوائي بصورة دورية. ويخضع صندوق لجنة الأهالي إلى متطلبات أقل صرامةً فيما يتعلق بالمساءلة. وتشير الخبرات المكتسبة من برنامج المرحلة الأولى من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال إلى أنّ المساءلة بطيئة وغير مكتملة والمعاينات محدودة وغير منتظمة. وتتمثل التحسينات المقترحة فيما يتعلق بالمحاسبة والرقابة الداخلية فيما يلي:

- إطلاق نموذج مبسط للمحاسبة المالية يغطي الصندوقَيْن على حدّ سواء وذلك لنظام معلومات إدارة المدرسة والذي ستصل من خلاله المدارس إلى المعلومات الخاصة بالأموال المقدمة لها وتُقوم بقيد النفقات. وستصل وزارة التربية والتعليم العالي إلى المعلومات الموحدة التي تمكنّها من القيام بالرصد الدوري للسلف والمحاسبة ذات الصلة.
- ستبرم وزارة التربية والتعليم العالي مذكرة تفاهم مع البنوك التجارية التي تدير الحسابات المصرفية للمدارس حيث ستفرض على هذه البنوك تقديم ملخصات دورية عن أرصدة الحسابات إلى وزارة التربية والتعليم العالي لأغراض رصد استخدام الأموال والتسوية.
- ستُكلّف المكاتب الإقليمية للتربية برصد أداء المدارس عن كثب بما في ذلك رصد المساءلة عن الأموال.
- ستشمل مسؤوليات وظيفة التدقيق الداخلي المقترح إنشاؤها في وزارة التربية والتعليم العالي زيارات دورية إلى المدارس لرصد المساءلة عن الأموال.

41. **تحسين عمليات الرقابة الداخلية على بناء المدارس وإعادة تأهيلها**. كُلّفت وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال بالمسؤولية عن إدارة العقود في إطار البرنامج مع تنفيذ أنشطة محددة بما في ذلك رصد العقود للتأكد من تنفيذ الأنشطة ضمن الأُطر الزمنية المحددة وبالأسعار المتفق عليها؛ ورصد جودة أعمال بناء المدارس وإعادة التأهيل؛ وقبول وتكليف المباني التي تم تجديدها. وبالنظر إلى العدد الكبير من المدارس التي يتوقع تحسينها في إطار البرنامج، من الضروري تعزيز قدرات رصد العقود بصورة ملحوظة. وتشمل التحسينات المحددة المقترحة:

- بدعمٍ خارجي يتم التعاقد عليه، ستنشئ وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال نظاماً لرصد العقود وتعاين وتتحقق بصورة دورية من أعمال البناء وإعادة التأهيل في المدارس؛
- ستستعرض وظيفة التدقيق الداخلي المقترحة، بناءً على تعليمات اللجنة التوجيهية، مستوى امتثال أنشطة المشتريات بصورة دورية بما في ذلك بناء وإعادة تأهيل المدارس؛
- ستُكلّف المكاتب الإقليمية للتربية بالرصد الوثيق لتنفيذ أعمال بناء وإعادة تأهيل المدارس كجزء من مسؤوليات تمثيل وزارة التربية والتعليم العالي.

42. **التحسينات على عمليات الرقابة الداخلية في وزارة التربية والتعليم العالي.**

- إنشاء لجنة توجيهية
- إنشاء وظيفة للتدقيق الداخلي
- تدقيق خارجي سنوي للبرنامج
- تحسين قدرات وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال

نقاط القوة	نقاط الضعف
—	أوجه قصور واسعة النطاق قي القدرات على كافة المستويات بالنظر إلى النقص في الموظفين ونقاط الضعف في النظام.
إجراء تغييرات في النظام وتعزيز عمليات الرقابة لتحسين الرقابة الإدارية والتدقيق الداخلي والإدارة الفعالة لعقود بناء/إعادة تأهيل المدارس وتحسين المحاسبة على المنح المقدمة إلى المدارس.	

9. تدقيق البرنامج

43. يتولى ديوان المحاسبة، الذي يعتبر المؤسسة الرقابية العليا، مسؤولية التحقق من استخدام الأموال العامة من قِبل الجهات الحكومية وضمان امتثالها للقوانين والأنظمة القائمة ومحاكمة كافة الموظفين الحكوميين المتهمين بانتهاك القوانين والأنظمة التي تنظم إدارة الأموال العامة. ويعتبر ديوان المحاسبة فاعلاً للغاية في الاستعراض المسبق للمعاملات وأقلّ فاعلية في مهامة المتعلقة بالبيانات المالية السنوية بصفته مدقق. ويمكن تبرير هذا الوضع بصورة جزئية نتيجة لعدم تقديم الحسابات العامة السنوية (قيد الإعداد من قِبل وزارة المالية). وفي الوقت ذاته، ينخرط ديوان المحاسبة في إجراء المراجعة اللاحقة والعميقة للمشتريات.

44. أشار تقييم لقدرات ديوان المحاسبة أجرته المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أنّ ضعف مستوى استقلالية هذا الديوان كونه يتبع رئاسة الوزراء وليس البرلمان وموقعه معزول ضمن نظام حوكمة معقد وموارد بشرية ومالية محدودة ويطبق نهج تدقيق عفا عليه الزمن. ومن شأن الاستعراض المستمر لديوان المحاسبة من قِبل البنك باستخدام "إطار قياس أداء ديوان المحاسبة" أن يساعد على تحديد أولويات تطوير القدرات الأمر الذي سيسمح للبنك مع شركاء التنمية الآخرين بالتدخل ودعم بناء القدرات المتعلقة بوظيفة "التدقيق الخارجي" لديوان المحاسبة. وبالنسبة إلى الوظيفة "السابقة" والموافقات المسبقة على المسائل المتعلقة بالمشتريات، ينص البرنامج على خطة للتعزيز بما أنّ ديوان المحاسبة سيكون شريكاً رئيسياً في إقرار حزم المشتريات المتعلقة بالبرنامج.

45. وبالتالي، سيقوم مدقق خارجي خاص مستقل تتعاقد معه وزارة التربية والتعليم العالي بتدقيق البيانات المالية السنوية الخاصة ببرنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. وسيشمل هذا التدقيق كامل تمويل البرنامج أي بما في ذلك التمويل المقدم للبرنامج من الجهات المانحة الأخرى المتعلق بالإضافة إلى أموال المنحة. وسيتم التوصل إلى تفاهم واتفاق واضحيْن مع الشركاء الآخرين في مجال التنمية للموافقة على الشروط المرجعية المقبولة للتدقيق الخارجي السنوي لبرنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. وستتم صياغة شروط مرجعية مفصلة لمعالجة مسألة ضعف قدرات التدقيق الداخلي في بداية تنفيذ البرنامج حتى تشكيل فريق مزود بأدلة توجيهية حول التدقيق الداخلي ومُدرّب على المعايير الدولية للقيام بوظيفة التدقيق الداخلي بفعالية وكفاءة. وسيتم أخذ ترتيب التدقيق الداخلي المذكور بعين الاعتبار في خطة عمل البرنامج.

نقاط القوة	نقاط الضعف
—	لا تتماشى منهجية وقدرات ديوان المحاسبة مع معايير تدقيق البيانات المالية.
يتم تنفيذ عملية تدقيق القوائم المالية للبرنامج من قبل مدقق مستقل، وفق المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.	

ج. تقييم المخاطر الائتمانية

46. **خَلُص هذا التقييم (i) إلى أنّ الإطار الائتماني الإجمالي الخاص بالبرنامج مؤاتياً لدعم تنفيذه وتحقيق النتائج المتوخاة منه و (ii) وهو يقترح تصنيف الخطر الإئتماني الشامل على أنّه "مرتفع".** وسيكون لوزارة التربية والتعليم العالي، الجهة المنفذة الأساسية في البرنامج، ورهناً بوضع الإجراءات السابقة المقترحة للحدّ من المخاطر، نظم فعالة للإدارة المالية والمشتريات فضلاً عن موظفين أكفاء معنيين بالشؤون المالية والمشتريات لوضع خطط المشتريات ومعالجتها وإدارة تنفيذ العقود ووضع الموازنات وتنفيذ وتسجيل المعاملات وإعداد التقارير المالية خلال السنة وفي نهاية السنة. وستساهم الإجراءات العلاجية المقترحة في إنشاء إطار ملائم للرقابة الداخلية مع قواعد وإجراءات واضحة لفصل المهام والمسؤوليات الخاصة بالوظائف الائتمانية الأساسية ووصفها.

47. **ولإلى جانب الإجراءات العلاجية المقترحة الموضوعة، ستشمل ترتيبات الإدارة المالية العامة والمشتريات على حد سواء وظائف مؤاتية تستهدف ضمان الامتثال لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والعلانية والشفافية والمنافسة الحرة والنزيهة والمساواة وعدم التمييز.**

د. المواءمة مع المبادئ التوجيهية المكافحة للفساد

48. **معالجة مخاطر الاحتيال والفساد**. كجزء من التقييم الائتماني، تم تقييم درجة معالجة أنظمة البرنامج لمخاطر الاحتيال والفساد بما في ذلك آليات الشكاوى. وستشمل الترتيبات المؤسسية المقترحة الخاصة بالبرنامج آليات متعددة لمنع وردع الفساد والكشف عنه في الترتيبات القائمة بما في ذلك:

أ) إجراءات شاملة ومحددة بوضوح تنظم استخدام الأموال والمحاسبة عليها
ب) آلية قوية لرصد الرقابة الداخلية والامتثال بما في ذلك (i) وظيفة تدقيق داخلي جديدة؛ (ii) الرصد الدوري لسير البرنامج من قبل اللجنة التوجيهية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي؛ (iii) الرصد الوثيق لامثتال المنح المقدّمة إلى المدارس من وزارة التربية والتعليم العالي للمعايير القائمة؛ و (iv) وضع ترتيبات مستقلة وفعالة للتدقيق وإعداد التقارير المالية؛
ج) وضع الترتيبات للاستجابة في الوقت المناسب لمعالجة نتائج التدقيق وتسويتها؛
د) وضع ترتيبات فعالة للفصل بين وظائف المحاسبة وإعداد التقارير من قِبل مختلف الجهات الرقابية الائتمانية.

49. أُدرجت هذه الآليات في الإجراءات العلاجية الخاصة بخطة العمل المقترحة للبرنامج والتي تعالج الفجوات المحددة وتعزّز الترتيبات الشاملة للحوكمة وإدارة المخاطر.

50. **هيئة مكافحة الفساد**. لا توجد أي مؤسسة حكومية واحدة معنية بمكافحة الفساد في لبنان. ولكن هناك الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، وهي منظمة غير حكومية نشطة جداً في هذا المجال (www.tranpsarency-lebanon.org). وتحصل اللجنة البرلمانية للعدالة على الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصياغة وتعديل التشريعات ذات الصلة بما في ذلك تلك المرتبطة بحماية كاشفي الفساد والوصول إلى المعلومات، إلخ. وتتواءم التغييرات المقترحة مع المعايير والمبادئ التوجيهية التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يُعدّ لبنان طرفاً فيها.

51. **المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد.** سيتم تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن منع ومكافحة الغش والفساد في تمويل برنامج النتائج على "البرنامج المدعوم من البنك" بأكمله.

ه. الإجراءات الائتمانية وتدابير الحد من المخاطر

52. بهدف تعزيز الترتيبات الائتمانية الخاصة بالبرنامج، يجب معالجة القضايا التالية للحدّ من المخاطر المحددة في القسم السابق:

أ) التحسينات في آلية التمويل والمحاسبة الخاصة بالمنح المقدمة إلى المدارس
ب) التحسينات في آلية الإشراف والمراقبة على أنشطة بناء وإعادة تأهيل المدارس
ج) ترتيبات تعزيز الرقابة الائتمانية وممارسة الرقابة على تنفيذ البرنامج من وزارة التربية والتعليم العالي والجهات الرقابية الحكومية
د) إخضاع البيانات المالية السنوية الخاصة بالبرنامج للتدقيق المستقل والفعال.

53. يعرض الجدول أدناه مؤشرات رصد الأداء والفعالية المستمرة للترتيبات الائتمانية الخاصة بالبرنامج:

المؤشرات الرئيسية للأداء الائتماني

المؤشر	التدبير	المؤشر يقيس الأداء المرتبط بـ	خط الأساس
المحاسبة الموثوق بها الخاصة بالبرنامج	الاحتفاظ بسجلات محاسبية متسبة في إطار البرنامج على أساس مبادئ توجيهية موثوق بها صادرة عن وزارة المالية.	جودة ودقة توقيت السجلات المحاسبية في إطار البرنامج	2016م
الوظائف الائتمانية المنسقة	أنشئت وظيفة وطنية منسقة ورقابية وهي تؤدي مهامها بنجاح.	فعالية الترتيبات الائتمانية	2016م
تعزيز القدرات الائتمانية على مستوى وزارة التربية والتعليم العالي	جرى تعزيز الوظيفة الائتمانية لدى الجهات المدعومة من البرنامج من خلال التدريب المخصص وزيادة عدد الموظفين أو النظم على أساس تقييم الاحتياجات.	جودة ودقة توقيت الوظيفة الائتمانية في وزارة التربية والتعليم العالي وفي الوحدات التابعة لها.	2016م
إخضاع البرنامج لعمليات التدقيقت في الوقت المناسب	الحصول على البيانات المالية المدققة الخاصة ببرنامج المرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال خلال فترة لا تتجاوز الـ 6 أشهر من نهاية كل سنة مالية.	دقة توقيت عمليات التدقيق السنوية الخاصة بالبرنامج.	يتم استلام القوائم المالية المدققة الخاصة بالبرنامج خلال 6 أشهر من نهاية كل سنة مالية سابقة.

متوسط مدة إجراءاتالمشتريات	عدد الايام بين تاريخ الدعوة لتقديم العطاءات وتاريخ إعلان الفائز.	دقة التوقيت، الفعالية من حيث الكلفة، وجودة التخطيط.	3 أشهر للإجراءات المفتوحة.
توقيت تقييم العطاءات	عدد الأيام بين تاريخ فتح العطاءات وتاريخ إعلان الفائز.	دقة التوقيت، الكفاءة، فعالية العملية من حيث الكلفة	50 يوماً للإجراءات المفتوحة
إنهاء أو إلغاء العمليات	النسبة المئوية للعمليات التي خضعت للتغيير أو أُنهيت أو التي أُعلن عن أنّها باطلةً قبل التوقيع على العقد.	جودة التخطيط، جودة وثائق العطاءات، والجودة الإجمالية للعملية	عدد العمليات التي تم تغييرها أو إنهائها أو إلغاءها/العدد الإجمالي للعمليات في السنة.
تعديل العقد والملحقات	عدد العقود المنجزة في الوقت المناسب مع إجراء التعديلات المعقولة (حتى 25 في المئة).	جودة التخطيط وعملية التقييم	عدد العقود الخاضعة للتعديل والتمديد/ العدد الإجمالي لكافة العقود في السنة.
يجري تحميل كافة المعلومات المالية والتشغيلية ذات الصلة المتعلقة بالبرنامج على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التربية والتعليم العالي والمعلومات المتعلقة بالمشتريات على الموقع الإلكتروني للجنة المناقصات المركزية.	تحميل المعلومات المتعلقة بالبرنامج بما في ذلك العملية والنفقات ووثائق المشتريات في الوقت المناسب وتحديثها بصورة يوميةعلى الموقعَيْن الإلكترونيَيْن لوزارة التربية والتعليم العالي ولجنة المناقصات المركزية.	منع الغش والفساد وتعزيز الشفافية وتوعية المواطنين	--
تعزيز نظام التعامل مع المظالم/الشكاوى في وزارة التربية والتعليم العالي مع تسجيل الشكاوى وتعقبها وحلها بصورة ممنهجة	عدد الشكاوى المستلمة التي يتم تسجيلها ومعالجتها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي من خلال الإجراءات المعتادة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع نظام تعقب لمتابعة سير الشكوى إلى حين حلّها.	منع الغش والفساد، بناء القدرات المؤسسية لدى وزارة التربية والتعليم العالي ولجنة المناقصات المركزية.	لا يحتفظ النظام القائم للتعامل مع الشكاوى بسجلات الشكاوى وحلها.
إنشاء/تحديث نظام لإدارة المعلومات لتسجيل بيانات مفصلة على مستوى المدارس (بما في ذلك البيانات المالية)	عدد التقارير التي ينتجها نظام المعلومات على أساس دوري (ربع سنوي) والتي ستشمل البيانات المفصلة المتعلقة بمختلف الفئات (التوزيع الجغرافي/الديمغرافي على مستوى كل مدرسة- المالي (التحويلات والنفقات) وغير المالي).	منع الغش والفساد على مستوى المدارس. مقارنة التنفيذ الفعلي بالتدفق المالي.	--

الملحق 6: تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية (ملخص)

أ) تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية: الأهداف والنهج

1. يعتبر تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية ضرورياً لضمان تصميم العمليات وتنفيذها بطريقة تزيد من الفوائد البيئية والاجتماعية المحتملة إلى أقصى حد ممكن. ويقيّم هذا التقييم القدرات التنظيمية لدى العميل وأدائه لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية المترافقة مع البرنامج وهو ينص على اتباع إجراءات إضافية عند الضرورة.

ب) دعم المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال – التأثيرات البيئية والاجتماعية

2. ترتبط التدخلات الأساسية للبرنامج ببناء قدرات مؤسسات وزارة التربية والتعليم العالي وأعمال البنية التحتية الصغيرة النطاق والتي من المتوقع أن تعود بفوائد اجتماعية وبيئية ملحوظة على الأطفال عموماً لاسيما الأطفال السوريين اللاجئين. وبالتالي، لا يُتوقع أن يكون هناك أي تاثيرات سلبية حساسة ومتنوعة وغير متوقعة على البيئة و/أو الأفراد. ومن المتوقع أن يخلق البرنامج ضغوطات بيئية محدودة خلال إعادة تأهيل و/أو بناء المدارس بما أنّه سيجري النظر في تدابير الحد من المخاطر خلال التنفيذ؛ ومن المتوقع أن يؤدي أيضاً البرنامج إلى ضغوطات بيئية محدودة خلال تشغيل وإدارة المباني المشيدة حديثاً.

3. تشمل التأثيرات البيئية السلبية المتوقعة المترافقة مع أنواع الأعمال الممولة في إطار المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال: تلوث الهواء بالغبار والانبعاثات؛ المضايقات على غرار التلوث البصري الضوضائي؛ النفايات الصلبة والسائلة من مواقع البناء ومخيمات العمال وتآكل التربة والإعاقات المحتملة لحركة المرور. إلا أن نطاق هذه الأنواع من التأثيرات المذكورة يقتصر بصفة عامة على مواقع العمل وهي قصيرة المدى بطبيعتها. وتشير الخبرات المكتسبة من تنفيذ أنواع مماثلة من الأعمال إلى أنّه يمكن الوقاية من تأثيرات البناء القصيرة المدى في غالبيتها أو الحد أو التخفيف من وطأتها من خلال إجراءات العمل الموحدة والممارسات الجيدة لإدارة البناء.

4. ترتبط العديد من المخاطر الاجتماعية والفرص الأساسية المتعلقة بهذا البرنامج بالإطار العام لقضايا النزاع والفقر والتهميش والحوكمة كونها تتفاعل بشكل وثيق مع قطاع التعليم. وتشمل بعض المخاطر الاجتماعية الأساسية التي تم تحديدها ما يلي:

- يمكن أن يستبعد البرنامج عن غير قصد بعض الفئات من الأطفال. ثمة نسبة مئوية كبيرة من الأطفال اللاجئين غير المسجلين في التعليم الرسمي ويعود السبب في ذلك في بعض الحالات إلى الأعراف الثقافية التي تمنع الفتيات (لاسيما الفتيات المراهقات) من الذهاب إلى المدرسة. وفي حالات أخرى، يترك الشباب المدرسة للعمل في القطاع غير النظامي وإعالة أسرهم. في حين لا يستطيع أطفال آخرون تحمّل تكاليف المواصلات للذهاب إلى المدارس. واستبعاد هؤلاء الأطفال من النظام التعليمي قد تكون له تداعيات طويلة الأمد على قدرتهم على المساهمة في المجتمع ودعم أنفسهم وعائلاتهم.
- يمكن للإحباط أن يزيد إذا لم تحصل مختلف فئات الشباب على فرص وصول متكافئة إلى الوظائف بالرغم من تمتعها بمستويات تعليمية مماثلة. من المحتمل أن يكون للبرنامج تأثيرات إيجابية على قدرات الشباب على الوصول إلى أسواق العمل بالنظر إلى أنّ المستويات التعليمية ترتبط بالوصول إلى وظائف أفضل. ولكن وبالنظر إلى القيود المفروضة على وصول اللاجئين إلى أسواق العمل، قد يجد اللاجئون الشباب الذي يتركون المدارس أنفسهم غير قادرين على الوصول إلى الوظائف نفسها التي يصل إليها الشباب غير اللاجئين الذين يتمتعون بالمستوى نفسه من المهارات ما يؤدي إلى إحباطهم. وبالمثل، وبالنظر إلى أنّه يتم الوصول إلى العديد من الوظائف من خلال الشبكات الشخصية، قد يُضطر حتى الشباب الذي حصلوا على التعليم إلى العمل في وظائف منخفضة الإنتاجية أو متدنية الأجر.

- قد يُنظر إلى الجهود التي تستهدف فئات اجتماعية محددة على أنّها انتقائيةً و/أو أنها تصب لصالح فئة ضعيفة بعينها دون الأخرى. ويمكن لانتشار التصور بأن إحدى الفئات الاجتماعية تستفيد دون الأخرى أن يخلق توترات اجتماعية بين المجتمعات أو يؤدي إلى تفاقمها.

- قد يؤدي غياب الشفافية في معايير الاختيار والأدوار والمسؤوليات ومحاسبة الاستشاريين المختارين للقيام بأنشطة بناء الروابط المجتمعية الجديدة أن تؤدي إلى تراجع الثقة بين المجتمعات المستفيدة والقطاع التربوي.

- قد تؤدي الصعوبات في احقيق الأهداف المتعلقة بجودة التعليم إلى زيادة معدلات التسرب من المدارس أو إلى انتشار تصور مفاده أنّ التعليم لا يثمر عن نتائج إيجابية. ويمكن لهذا الأمر أن يؤدي بدوره إلى المزيد من الضعف بين صفوف التلاميذ وإلى تراجع الثقة بين المجتمعات والدولة.

- قد يؤدي عدم فهم الاستخدامات المحتملة لنظام جبر المظالم إلى عدم معالجة مختلف أنواع المطالم على غرار الشكاوى المتعلقة بالتمييز والترهيب في المدارس. ويمكن لهذا الأمر أن يؤثر بدوره على ذهاب الأطفال المتضررين من هذه القضايا إلى المدارس.

5. بالإضافة إلى المخاطر المذكورة أعلاه، قد تنشأ المخاطر الاجتماعية عن دعم البنية التحتية التي تتطلب حيازة الأراضي أو التغيير في استخدام الأراضي والممتلكات. فبينما لا يتم بناء المدارس أو الفصول الدراسية إلا على الأراضي أو العقارات المملوكة للحكومة، إلا أنه يمكن في بعض الحالات استخدام بعض هذه الأراضي أو العقارات المملوكة للحكومة بصورة غير نظامية من قِبل الأفراد أو الأسر. ويمكن لأعمال البناء أو إعادة التأهيل أن تؤثر على قدرة هؤلاء الأفراد على المضي قدماً في استخدام هذه الأراضي وأن تقودهم إلى خسارة الأصول المنتجة أو مصادر الدخل. ويمكن أن تشمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المباشرة خسارة الأراضي والأصول والدخل والوصول إلى الأصول أو السكن الأمر الذي يؤدي إلى تأثيرات سلبية على سبل كسب العيش. ويمكن لهذا الأمر، إذا لم يُدار بصورة مؤاتية، أن يؤدي إلى صعوبات على المدى الطويل وإلى إفقار الأشخاص والمجتمعات المتضررة.

6. لن يموّل البرنامج حيازة الأراضي. بيد أنه سيكون من الضروري التأكد من وضع عملية واضحة للتدقيق في حيازة الأراضي على غرار بناء المدارس الجديدة على الأراضي الخاصة. وعلى وجه التحديد، يجب إخضاع الحالات المصنفة على أنّها تبرعات طوعية بالأراضي للرصد الوثيق للتأكد من أنّ التبرع قد قُدّم من دون إكراه أو تحايل أو ممارسة أي شكل من أشكال الضغط على السلطات العامة أو التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يجب التدقيق في التأثيرات على من يستخدمون الأراضي بطريقة غير رسمية أو الأراضي المملوكة للحكومة أو المتبرع بها.

7. من المتوقع أن يكون للبرنامج تأثيرات اجتماعية إجمالية إيجابية. ومن المعروف أنّ زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد له تأثيرات واسعة النطاق على وصول الأفراد إلى أسواق العمل وزيادة الشبكات الاجتماعية والقدرة على المشاركة في صنع القرارات، كما يمكن أن يساهم في الحد من الاختلافات بين الفئات الاجتماعية. وفي حالة برنامج النتائج المحددة، يمكن أن ينتج عن هذا البرنامج تأثيرات اجتماعية إيجابية أخرى بما في ذلك:

- الحد من الضعف والمعاناة النفسية بين النساء والأطفال اللاجئين. تنتمي هاتان الفئتان إلى مجموعة الفئات التي تعاني من أعلى معدلات الضعف والضائقة الاجتماعية ويمكن لتحسين فرص وصولها إلى التعليم الجيد أن يساعد على زيادة قدرتهم على الصمود. ويمكن كما أن الحد من جوانب الضعف لدى هاتَيْن المجموعتَيْن يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات إيجابية على غرار الحد من عمالة الأطفال والزواج المبكر والتسول إلخ. ولكن ولكي يحوز هذا البرنامج على هذه التأثيرات، يجب وضع تدابير محددة لاستهداف هاتَيْن الفئتَيْن ومعالجة المشاكل التي من شأنها أن تعرضها للضعف. وبالتالي تعتبر قدرات موظفي الصف الأول على معالجة هذه المشاكل ضروريةً لتحقيق هذا الأثر الإيجابي.

- الحد من مستويات العنف بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس. فالعنف القائم على نوع الجنس يزيد مع زيادة استياء الشباب من أوضاعهم وعندما يعدمون الحيلة للتأقلم مع أوضاعم حينها يلجؤون إلى العنف بما في ذلك العنف الجنسي والأنشطة الإجرامية أو تعاطي المخدرات. ويمكن لزيادة فرص الوصول إلى التعليم أن يحدّ من هذه الإحباطات وبالتالي الحدّ من العنف لاسيما إذا ما زادت فرص الوصول بين الشباب وإذا ما تمت معالجة قضايا العنف والعنف القائم على نوع الجنس بصورة مباشرة في النظام التعليمي.
- تحسين التماسك الاجتماعي. إذا ما تمت إدارة الفوارق بين الفئات الاجتماعية بصورة مؤاتية وعلى نحو يجعل كافة الفئات تؤمن بأن الفوائد تُوزّع بالتساوي، يمكن أن يكون التعليم مصدراً للتماسك الاجتماعي. فالتعليم يمد الجسور بين مختلف الفئات الاجتماعية بما أنّ الأهالي والأطفال يتفاعلون في المساحات المشتركة ويتبادلون الخبرات. وتستطيع الآليات المعتمدة في البرنامج أن تضمن شفافية الاستهداف وتعزز جبر المظالم وأن تعمل على زيادة هذا الأثر الاجتماعي الإيجابي.

- زيادة الثقة بين المستفيدين والدولة. غالباً ما يكون النظام التعليمي إحدى النقاط الأساسية للتفاعل بين المواطنين والدولة. وفي حالة لبنان، وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين، لا يُعتبر النظام التعليمي نقطةً أساسيةً للتفاعل بين المواطنين والدولة فحسب لكنّه يمثل أيضاً نقطة مهمة أيضاً للتفاعل بين اللاجئين والدولة المضيفة. ويمكن لتحسين جودة التعليم والوصول إليه أن يحسّن بصورة ملحوظة العلاقة والثقة بين الدولة اللبنانية والمجتمعات اللاجئة وغير اللاجئة على حد سواء. وتكون هذه هي الحالة بصورة خاصة إذا وُجد موظفو الصف الأول للمساعدة على تعزيز العلاقات بين المدارس والمجتمعات التي يقدمون لها الخدمات.

ج) تقييم أنظمة الحكومة اللبنانية

8. بالنسبة إلى المرحلة الثانية من برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، لا تقع إعادة تأهيل المدارس و/أو بنائها ضمن إطار نظام تقييم الأثر البيئي. بيد أنه ولضمان الامتثال "للمبادئ الأساسية" المطبقة والمحددة في سياسة البنك الدولي والتوجيهات المرتبطة بتمويل برنامج النتائج، سيتم إعداد إجراءات العناية الواجبة في إطار هذا البرنامج لتمكين وزارة التربية والتعليم العالي من ضمان تنفيذ التدابير المؤاتية للحد من المخاطر والرصد والتي ستُدرج في الملحق 4 من تقييم الأنظمة الاجتماعية والبيئية. وستُقدّم إجراءات العناية الواجبة في خطة العمل فيما يتعلق بالمبدأين الأساسيَيْن المطبقين على هذا البرنامج وبالتحديد: أنّ إجراءات وعمليات الإدارة البيئية والاجتماعية مصممة بهدف: (أ) دعم الاستدامة البيئية والاجتماعية في تصميم البرنامج؛ و (ب) حماية السلامة العامة وسلامة العاملين من المخاطر المحتملة.

9. لمعالجة المخاطر الاجتماعية في المدارس، تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بعتيين منسقين ميدانيين من خلال مديرية التوجيه التربوي والمدرسي المسؤولة عن رصد جودة التدريس والمشاكل التي يواجهها التلاميذ والوضع الإجمالي في كلّ مدرسة. ويعتبر المنسقون الميدانيون مسؤولين عن 30 مدرسةً تقريباً ويزورون كلّ مدرسة كل أسبوعَيْن إلى ثلاثة أسابيع. وهذا ما يسمح لوزارة التربية والتعليم العالي بالحصول على المعلومات المحدثة عن كلّ مدرسة تدعمها ومعالجة المشاكل في الوقت المناسب. ويعمل المنسقون الميدانيون بصورة وثيقة مع المعلمين والمرشدين التربويين في كلّ مدرسة لمعالجة المشاكل ويقومون أيضاً بجمع المعلومات عن حالة المدرسة ليتم تشاركها لاحقاً مع المهندسين.

10. فيما يتعلق بقضايا حماية الأطفال، تشير المادة 41 من القرار 1130 إلى مدونة قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها العاملون في مجال التعليم في روضة الأطفال والتعليم الأساسي. وهي تحظر على الموظفين في القطاع التربوي إنزال أي عقاب جسدي على التلاميذ أو توجيه عقاب لفظي "مهين ينتهك مبدأ التعليم والكرامة الشخصية". ولكنّ القانون لا يحدد ماهية حقوق التلاميذ أو المسؤوليات المحددة للمعلمين. كما أن عدم الوضوح فيما يتعلق بآليات جبر المظالم على مستوى المدارس فضلاً عن عدم وجود نظام شفاف للثواب والعقاب على السلوك السيء يفرض تحديات على الديناميات الاجتماعية على مستوى المدارس.

11. وكجزء من تكوين وحدة إدارة برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال، يساند موظفي حماية الطفل تنفيذ برنامج حماية الطفل الذي يشمل سياسة تم تصميمها بالتعاون بين المركز التربوي للبحوث والإنماء ووزارة التربية والتعليم

العالي/مديرية التوجيه التربوي والمدرسي ووحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال وغيرها من الوزارات في المدارس على المستويَيْن الوطني والمحلي بالتنسيق مع مديرية التوجيه التربوي والمدرسي وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بما في ذلك التواصل مع مديريات التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية على المستوى المحلي. وسيساعد الموظفيون على وضع وتنفيذ برنامج إدماج (يستهدف الأطفال من ذوي الإعاقات الجسدية والذين يعانون من صعوبات في التعلم بغض النظر عن وضعهم كلاجئين/غير لاجئين).

12. فيما يتعلق بالحاجة إلى حيازة واستملاك الأراضي، يعاني النظام اللبناني من ثغرات عديدة يمكن أن تفرض تأثيرات سلبيةً على الأشخاص المتضررين. وبصورة خاصة، ثمة ثغرات ما بين قانون الاستملاك رقم 58 الصادر بتاريخ 1991/05/29م (المعدل بتاريخ 2006/12/8م) والممارسات التي أوصى بها البنك الدولي بشأن حيازة الأراضي وإعادة التوطين.

د) إجراءات معالجة الثغرات المحددة

الجوانب البيئية

13. شملت إجراءات العناية الواجبة المتضمنة في خطة العمل المعدلة لتقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية ما يلي:

- إعداد مجموعة من التدابير العامة للحد من المخاطر والتخفيف ستُرفق كجزء من وثائق العطاءات الخاصة بالأعمال المدنية من أجل: (i) المشاريع الفرعية التي ستنطوي على إعادة تأهيل المدارس التي استُخدمت فيها مادة الإسبست أو طلاء قائم على الرصاص أو أي مواد خطرة؛ و (ii) للمشاريع الفرعية التي تتطلب بناء مدارس جديدة أو توسعة كبيرة للمدارس ضمن محيطها القائم. وقد أُرفقت هذه التدابير العامة للحد من المخاطر والرصد في الملحق 4 من التقييم الكامل للأنظمة البيئية والاجتماعية.

- ستعيّن وحدة إدارة البرنامج أحد كبار مهندسيها ليكون مسؤولاً عن الجوانب البيئية الخاصة بهذا البرنامج للقيام بالمهام التالية: (i) استعراض نتائج مصفوفة المسح التي سيعدّها مهندسو وحدة إدارة البرنامج لتحديد موقع أنشطة الأعمال المدنية ونوعها وحجمها (ii) التأكد من أنّ وثائق العطاءات تتضمن تدابير مناسبة للحدّ من المخاطر والرصد في عقود الأعمال المدنية؛ (iii) تنفيذ أو التعاقد مع أخصائي / مفتش بيئي مؤهل ومتمرس لرصد الامتثال لهذه التدابير على أساس سنوي في نموذج عقد خاص بالأعمال المدنية؛ و (iv) إعداد تقرير عن التقدم المحرز وتقديمه إلى رئيس وحدة إدارة البرنامج يجري تشاركه مع بعثات الإشراف الخاصة بالبنك حول وضع التقدم المحرز والامتثال لهذه التدابير. ويوصى بأنّ تعيّن وحدة إدارة البرنامج الموظفين المسؤولين عن الجوانب البيئية لهذا البرنامج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على اتفاقية القرض/المنحة.

- سيحصل موظفو وحدة إدارة البرنامج على دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام حول إجراءات برنامج النتائج، المبادئ الأساسية للتقييم البيئي والنظام البيئي اللبناني ومصفوفة المسح والتدابير العامة للحد من المخاطر والرصد التي ستُطبّق على برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال وستُنفّذ في اليوم الثالث والأخير من الدورة زيارة ميدانية إلى إحدى المدارس المقترحة لإمكانية تطبيق هذه التدابير في الميدان. وستنفذ هذه الدورة التدريبية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على اتفاقية القرض/المنحة.

الجوانب الاجتماعية

14. يوصي تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية بأنّه يجب تنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحسين قدرات الإدارة الاجتماعية:

- تعزيز الآليات القائمة المعنية بإشراك المواطنين لزيادة الشفافية وفرص الوصول إلى المعلومات على أساس معايير الاستهداف. وسيبني البرنامج ويوسّع نطاق الإفصاح عن ونشر المعايير المتبعة في استهداف الفئات

الضعيفة لضمان وصول أصحاب المصلحة المعنيين (المدارس، المنظمات الشعبية، والمستفيدين) إلى هذه المعلومات.

- ضمان توافر التمويل لكي يتمكن موظفو حماية الطفل من تنفيذ مهامهم بهدف الحد من التأثيرات السلبية في إطار البرنامج.

- تعزيز قدرات فرق الاتصال المجتمعي للاستجابة بصورة أفضل للتوترات الاجتماعية والتمييز والترهيب وقضايا العنف القائم على نوع الجنس وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرية التوجيه التربوي والمدرسي ووزارة التربية والتعليم العالي.

- بناء قدرات الخط الساخن القائم لتقديم الشكاوى والتابع لوزارة التربية والتعليم العالي لتعزيز إدارتها للحالات وضمان السرية في التعامل مع الشكاوى. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بالشكاوى المرتبطة بالتمييز والتحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والترهيب في المدارس من خلال وضع نظام آمن وسري يمكن الوصول إليه بسهولة للإبلاغ عن هذه الحالات وضمان متابعتها.

- دعم التواصل المجتمعي لتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال إنشاء أو تمكين جمعيات الآباء والمعلمين والطلب من المدارس تنظيم أنشطة الخدمة المجتمعية ضمن مجتمعاتها.

- بناء القدرات اللازمة ووالوظيفة الرقابية لموظفي وحدة إدارة البرنامج المسؤولين عن الإشراف على بناء المدارس لضمان الامتثال لسياسات البنك الدولي بشأن إعادة التوطين وحيازة الأراضي بما في ذلك التدقيق في التأثيرات على من يستخدمون الأراضي والعقارات بطريقة غير نظامية أو معالجتها.

الملحق 7: أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية

الجمهورية اللبنانية: دعم برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال

المرحلة: البدء

.	
أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية	
تصنيف المخاطر	**التصنيف (مرتفع، ملحوظ، متوسط، منخفض)**
1. المخاطر السياسية والإدارية	مرتفعة
2. الاقتصاد الكلي	منخفضة
3. الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	منخفضة
4. التصميم الفني للبرنامج	منخفضة
5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	مرتفعة
6. المخاطر الائتمانية	مرتفعة
7. المخاطر البيئية والاجتماعية	منخفضة
8. أصحاب المصلحة	منخفضة
9. مخاطر أخرى	مرتفعة
المخاطر الشاملة	مرتفعة

الملحق 8: خطة عمل البرنامج

وصف الإجراء	المؤشر المرتبط بالصرف*	الاتفاق*	تاريخ الاستحقاق	الجهة المسؤولة	قياس الإنجاز**
إدارة/مراقبة البرنامج					
1. **إنشاء لجنة توجيهية** لضمان التنفيذ الفعال للبرنامج وفقاً للترتيبات المتفق عليها.			خلال فترة لا تتجاوز شهر بعد بدء تنفيذ البرنامج.	وزارة التربية والتعليم العالي	قُدّمت مذكرة القرار الوزاري الذي ينص على إنشاء اللجنة التوجيهية إلى البنك. وتعمل اللجنة بكامل طاقتها وتعقد الاجتماعات بصورة منتظمة.
2. **اعتماد دليل عمليات البرنامج** بما في ذلك دليل عمليات المنح المقدمة إلى المدارس.			فور بدء تنفيذ البرنامج.	وزارة التربية والتعليم العالي	وضعت وزارة التربية والتعليم العالي دليل عمليات البرنامج ووافقت عليه ووزعته على كافة الجهات المشاركة في تنفيذ البرنامج.
3. **تعزيز آلية الخط الساخن القائمة** لتسوية الشكاوى لكي يكون نظام تسوية الشكاوى أكثر صلابةً على مستوى وحدة إدارة البرنامج في وزارة التربية والتعليم العالي لمعالجة الشكاوى المرتبطة بالقضايا الاجتماعية مثل التمييز والتحرش الجنسي والترهيب في المدارس. إدراج نظام آمن وسري يمكن الوصول إليه بسهولة للإبلاغ عن حالات العنف القائم على الجنس وضمان المتابعة. وسيُنفّذ ذلك بالتعاون مع الشركاء للاعتماد على الأنشطة القائمة.			خلال فترة لا تتجاوز 12 شهراً بعد بدء تنفيذ البرنامج	وزارة التربية والتعليم العالي	فحص عينة عشوائية من السجلات المجهولة الهوية لنشاط الخط الساخن في نهاية السنة الأولى من التنفيذ الأمر الذي يثبت اعتماد نظام آمن وسري يمكن الوصول إليه بسهولة.
الإجراءات الائتمانية					
4. ضمان إنشاء وظيفة تدقيق داخلي في وزارة التربية والتعليم العالي. سيجري ذلك من خلال تعيين استشاري يقوم بوظيفة المراجعة الداخلية ويبني قدرات الوزارة لتتمكن من القيام بوظيفة المراجعة الداخلية بدءاً من السنة الأولى من تنفيذ البرنامج. وكجزء من اختصاصاتها، وسيعمل الاستشاري بالتعاون مع الموظفين المعينين من وزارة التربية والتعليم العالي وينشر المعارف حول منهجيات المراجعة الداخلية ويساند فريق الوزارة في وضع الأدلة التوجيهية وضمان فعالية عمليات وإجراءات البرنامج باستخدام		x	خلال فترة لا تتجاوز 12 شهراً بعد بدء تنفيذ البرنامج	وزارة التربية والتعليم العالي	استشاري يقوم بالمراجعة الداخلية يعمل تحت غشراف الوزير في بداية البرنامج، وتدريب موظفين محددين من الوزارة على المراجعة الداخلية مع وضع أدلة توجيهية خاصة بالمراجعة الداخلية.

وصف الإجراء	المؤشر المرتبط بالصرف*	الاتفاق*	تاريخ الاستحقاق	الجهة المسؤولة	قياس الإنجاز**
منهجيات الممارسات الجيدة والمواد التوجيهية الأخرى للمساعدة على إنشاء الوظيفة واستدامتها. وسيكون تدريب موظفي الوزارة إلى جانب الأدلة التوجيهية الخاصة بالتدقيق للقيام بوظيفة المراجعة الداخلية جزءاً من المؤشر 9 المرتبط بالصرف والمتعلق بتحسين القدرات المؤسسية للوزارة.					
5. **تنفيذ تقييم شامل لاحتياجات الموظفين في وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء** بما في ذلك مجالات التخطيط والمشتريات والإدارة المالية والرصد والتقييم.			خلال فترة لا تتجاوز شهر بعد بدء تنفيذ البرنامج.	وزارة التربية والتعلبم العالي	إعداد تقرير يقدم التوصيات حول احتياجات الموظفين والمهارات وإعداد خطة عمل/خطة تدريب وتحديد اختصاصات المناصب الضرورية وملفات الموظفين.
6. **بناء قدرات وزارة التربية والتعليم العالي وإدارة وحدة البرنامج والمركز التربوي للبحوث والإنماء في المجالات الأساسية** ألا وهي التخطيط للمشروع وإدارته والوظائف الائتمانية والرصد والتقييم لتنفيذ أنشطة البرنامج واستراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي بفعالية. وهذا سيشمل إنشاء وحدة مشتريات في وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال مع تعيين موظفين ملائمين ومدربين فضلاً عن وظيفة الرصد والتقييم للعمل على البرنامج.	(جزء من المؤشر المرتبط بالصرف)		خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد تاريخ بدء تنفيذ البرنامج	البنك الدولي/وزارة التربية والتعليم العالي	جرى التوقيع على عقد مع شركة استشارية/استشاري مسؤول عن التدريب. الرصد المستمر لمخرجات التدريب وفقاً للشروط المرجعية. جرى تحديد/تعيين موظفي وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال. يجري تحديد/تعيين عدد كاف من الموظفين لضمان القيام بوظيفة الرصد والتقييم في وزارة التربية والتعليم العالي.
7. **تحسين توافر البيانات والشفافية والمحاسبة.** سيدعم البرنامج تدابير إضفاء الطابع المؤسسي على جمع البيانات الخاصة بالمشتريات ونشر القرارات المتعلقة بالمشتريات (استخلاص المعلومات، حل الشكاوى، نشر العقود، الإعلان عن الفرص المرتبطة بالمشتريات، إلخ) في وزارة التربية والتعليم العالي ولجنة المناقصات المركزية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج جمع البيانات			خلال فترة لا تتجاوز 4 أشهر من تاريخ بدء تنفيذ البرنامج.	وزارة التربية والتعليم العالي	الرصد المستمر، إعداد التقارير الآلية والنوعية في الوقت المناسب من المدارس.

وصف الإجراء	المؤشر المرتبط بالصرف*	الاتفاق*	تاريخ الاستحقاق	الجهة المسؤولة	قياس الإنجاز**
على مستوى المدارس أي معرفة مصادر الأموال ومعلومات حول استخدام الأموال وغيرها من المعلومات الأخرى ذات الصلة في الوقت المناسب مع الإضافات اللازمة للوثائق الداعمة إلى نظام المعلومات الذي وصل إلى المرحلة النهائية من التطوير.					
15. **سيتم تعيين مدقق خارجي مستقل لمراجعة حسابات البرنامج** (بما في ذلك التمويل من القرض والمنحة على حدّ سواء) وإصدار تقارير التدقيق السنوية بشأن القوائم المالية الخاصة بالبرنامج. وسيتم الاتفاق على الشروط المرجعية بين وزارة التربية والتعليم العالي والبنك والشركاء الداعمين لوزارة التربية والتعليم العالي والذين يطلبون حالياً القيام بتدقيقات مشابهة منهم على سبيل المثال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وغيرها لكي تكون هناك عملية تدقيق واحدة.			خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ بدء تنفيذ البرنامج.	وزارة التربية والتعليم العالي	جرى التوقيع على عقد مع شركة /استشاري خارجي للتدقيق. الرصد المستمر لتقارير التدقيق الخارجي السنوية.

الملحق 9: خطة دعم التنفيذ

1. تصف خطة دعم التنفيذ النهج الذي سيتبعه البنك الدولي مع شركاء التنمية الآخرين لمساندة جهود الحكومة اللبنانية في تنفيذ أنشطة المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال وإدارة المخاطر الأساسية لتحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج. وقد تم وضع خطة لدعم البرنامج بناءً على طبيعة البرنامج وكذا الدروس المستفادة من الماضي والمشاريع الجارية الممولة من البنك الدولي في البلد وفي القطاع بالتحديد. وهي تأخذ أيضاً بعين الاعتبار ملف المخاطر المحيطة بالمشروع على النحو المحدد في أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية.

2. تتولى وزارة التربية والتعليم العالي مسؤولية تنفيذ كامل البرنامج بدعم من وحدة إدارة البرنامج التي اكتسبت الخبرة خلال المرحلة الأولى من برنامج المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال. وستقوم وزارة التربية والتعليم العالي من خلال وحدة إدارة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال بإعداد التقارير حول تحقيق مؤشرات البرنامج والمؤشرات المرتبطة بالصرف وتقديمها إلى البنك وشركاء التنمية.

3. سينظّم البنك الدولي بعثات منتظمة لدعم التنفيذ من أجل: (i) استعراض التقدم المحرز في مجال التنفيذ وتحقيق نتائج البرنامج والمؤشرات المرتبطة بالصرف؛ (ii) تقديم الدعم لتسوية المشاكل الناشئة المرتبطة بالتنفيذ؛ (iii) تقديم الدعم الفني للعميل فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج وبلوغ المؤشرات المرتبطة بالصرف والنتائج والتطوير المؤسسي وبناء القدرات (vi) رصد أداء الأنظمة من خلال تقارير الرصد وتقارير التدقيق والزيارات الميدانية. وسيتأكد البنك الدولي أيضاً من تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في خطة عمل البرنامج.

4. سيستفيد البرنامج من الدعم المقدم من فريق البنك الدولي الذي يضم أخصائيين في مجالات التعليم والعمليات والإدارة المالية والمشتريات والضمانات الاجتماعية والبيئية والشؤون القانونية والإدارة. ويعمل بعض موظفي العمليات والمالية في المكتب القطري للبنك الدولي في بيروت مما سيسهل دعم التنفيذ وحل المشاكل بحسب الظروف وتقديم التدريب العملي بحسب الضرورة. وفيما يتعلق بالدعم الفني المحدد، سيتم التعاقد مع خبراء بحسب الحاجة خلال تنفيذ البرنامج.

5. سيستفيد البرنامج أيضاً من الصناديق الائتمانية، سواء كان يديرها المتلقي أو البنك من أجل استهداف مجالات محددة مرتبطة بتعزيز القدرات على النحو المحدد في خطة عمل البرنامج.

التركيز الأساسي لدعم التنفيذ

المدة الزمنية	التركيز	المهارات الضرورية	تقديرات الموارد (بالدولار الأميركي)	دور الشريك
أوّل اثنَيْ عشر شهراً	بناء القدرات والجهوزية التشغيلية. دعم التنفيذ، الدعم الفني والتشغيلي.	الدعم التشغيلي الفني لوضع وتنفيذ الإجراءات التشغيلية. (دليل عمليات البرنامج). الشؤون الائتمانية (المشتريات، الإدارة المالية، الضمانات) والتخطيط للتنفيذ وبدء التشغيل. الدعم الفني والتشغيلي لمعالجة العوائق المبكرة التي تواجه التنفيذ.	200,000	الإشراف المشترك، الدعم الفني، وتبادل البيانات.
12 – 48 شهراً	دعم التنفيذ، الدعم الفني والتشغيلي	أخصائيون بحسب الحاجة	50,000	الإشراف المشترك، الدعم الفني، وتبادل البيانات.

متطلبات مزيج مهارات فريق العمل لدعم التنفيذ

المهارات الضرورية	عدد الأسابيع	عدد الرحلات
قيادة الفريق – فنية وتشغيلية	20	4 – 5 رحلات
الخبرات التشغيلية	20	تمركز محلي
الخبرات في مجال الإدارة المالية	8	تمركز محلي
الخبرات في مجال المشتريات	8	تمركز محلي
الخبرات في مجال التنمية الاجتماعية	4	تمركز محلي
الخبرات البيئية	1	رحلة واحدة
مستشار قانوني	1	بحسب الضرورة
مهندس معماري (استشاري)	2	رحلة واحدة

دور الشركاء في تنفيذ البرنامج

6. تم إعداد المبادرة الثانية لتوفير التعليم لجميع الأطفال بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الآخرين في مجال التنمية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، الاتحاد الأوروبي، إلخ) وعلى هذا النحو سيواصل فريق البنك الدولي العمل بصورة وثيقة معهم خلال تنفيذ البرنامج. ويجري تمثيل شركاء التنمية أيضاً في اللجنة التنفيذية الخاصة بمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال والتي ستستمر بالإشراف على تنفيذ البرنامج وتقديم التوجيهات المتعلقة بالسياسات أثناء سير البرنامج.

الإسم	المؤسسة/البلد	الدور
وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)	المملكة المتحدة	البعثات المشتركة والتعاون الفني الحوار المشترك بشأن السياسات تشارك البيانات التنسيق التشغيلي
وكالات الأمم المتحدة، الوكالة الأميركية للتنمية، الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة/الشركاء الآخرون	المكاتب المتمركزة في لبنان	التعاون الفني الحوار المشترك بشأن السياسات تشارك البيانات التنسيق التشغيلي

الملحق 10: الخريطة